الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الرّيان

كلية الدراسات العليا

أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية

(دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية)

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا/جامعة الرّيان

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص: محاسبة

إعداد

علي أبوبكر سالم باعيسى العكبري

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور

محفوظ عبدالكريم المصلّي

1445هـ 2023م

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الرَّيان

كلية الدراسات العليا

أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية

(دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية)

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا/جامعة الرَّيان

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص: محاسبة

إعداد

علي أبوبكر سالم باعيسى العكبري

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور

محفوظ عبدالكريم المصلِّي

2023م/ 1445هـ

إقرار المراجع اللغوي

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستير الموسومةَ بـــ (أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية علـــى شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية))، التي تَقَدَّمَ بِها الطالب/ علـــي أبـــوبكر ســـالم باعيسى العكبري، قد تَـــمَّتْ مُراجَعَتُها من الناحيَةِ اللُّغَويَّةِ تحتَ إشرافي، بحيثُ أصبحتْ ذاتَ أسلوب عِلْميٍّ، وسليمةً من الأخطاء اللُّغَويَّةِ؛ ولأجل هذا أُوقِّـــعُ.

المراجع اللغوي: علي سالم الشرفي

الدرجة العلمية: ماجستير

جامعة: حضرموت

التوقيع: .....

التاريخ: / / 2024 م

إقرار المراجع اللغوي لترجمة ملخص الرسالة

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستير الموسومةَ بـــ (أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية(دراسة تطبيقية علـــى شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية))، التي تَقَدَّمَ بِها الطالب/ علي أبـــوبكر ســـالم باعيسى العكبري، قد تَـــمَّتْ مُراجَعَتُها من الناحيَةِ اللُّغَويَّةِ تحتَ إشرافي، بحيثُ أصبحتْ ذاتَ أسلوب عِلْميٍّ، وسليمةً من الأخطاء اللُّغَويَّةِ.

المراجع اللغوي: صالح عمر حسين باحسين

الدرجة العلمية: ماجستير

جامعة: حضرموت

التوقيع: .....

التاريخ: / / 2024م

إقرار المشرف العلمي

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـــ (أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية علـــى شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية))، التي تَقَدَّمَ بِها الطالب/ علي أبـــوبكر ســـالم باعيسى العكبري، قد استُكمِلَت بمراحِلِها كافةً تحتَ إشرافي، وأُرَشِّحُها للمناقشة.

المشرف العلمي/

الدكتور: محفوظ عبدالكريم المصلّي

التوقيع: .....

التاريخ: / / 2024 م

قرار لجنة المناقشة

بناءً على قرار رئيس الجامعة رقم (17) لعام 2023 م الصادر بتاريخ 2023/10/18 م بشأن تشكيل لجنة مناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ:

أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية).

المقدمة من الباحث : علي أبوبكر سالم باعيسى العكبري تخصص: محاسبة

نقر نحن – رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها – أننا اطلعنا على الرسالة العلمية المذكورة آنفًا، وقد ناقشنا الباحث في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، وأجيزت الرسالة بتاريخ 2024/03/04 م

أعضاء لجنة المناقشة :

م	الاسم	اللقب العلمي	الصفة في اللجنة	التوقيع
1	د. محفوظ عبدالكريم المُصلّي	أستاذ مشارك	رئيساً ومشرفاً	
2	د. سالم عبدالله بن كليب	أستاذ مشارك	عضواً ومناقشاً داخلياً	
3	د. أحمد سلطان بن صريمان	أستاذ مساعد	عضواً ومناقشاً خارجياً	

تفويض الباحث للجامعة

أنا الباحث: علي أبوبكر سالم باعيسى العكبري، تخصص: محاسبة، أفوض جامعة الريان، وأمنح لها الحق بتصوير رسالتي العلمية للماجستير الموسومة بـ:

أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية)

ونسخها ورقيًا، وإلكترونيًا، كليًا، أو جزئيًا؛ وذلك لأغراض البحث والنشر العلمي، وللتبادل مع المؤسسات والجهات التعليمية والجامعية ذات العلاقة.

الاسم: علي أبوبكر سالم باعيسى العكبري

التاريخ: ٩/

سورة يوسف، الآية (76)

الإهداء

إلى روح والدي والدتي الطاهرتين

إلى أخي الغالي وتاج رأسي(يوسف أبوبكر باعيسى العكبري، أبي عدي)

إلى زوجتي الغالية، وابنتيَّ خديجة علي، وجود علي

إلى أخواتي وتاج رأسي (أم محمد علي، وأم عمر يسلم، وأم أنور حسن)

إلى زملائي في العمل، من هم سند وعون لي في دراستي:

- عبدالغفار جسار محمد قاسم
- عادل سعيد عمر العمودي
- لطفي محمد سعيد باشنتوف
- سالم عمر بن عمر باعمر

إلى أعز أصدقائي:

- أحمد سالم أبوبكر باشميله
- عمر أحمد بن عمر باعمر
- علي محمد صالح باطوق

إليهم جميعًا أهدي هذا العمل.

الباحث

شُـكرٌ وتَقدِيــر

﴿رَبِّي أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

الشكر والحمد والثناء لله سبحانه وتعالى، الذي أمدَّني بالصبرِ وسدَّد خطاي، ومنَّ عليَّ بإتمام هذه الدراسة، فأسأل الله أن يزيدني علمًا وتواضعًا بها، وقد تأذَّن بالزيادة لمن شكر.

كذلك الشكر الجزيل بعد الله تعالى إلى نبع المعرفة والعلم، أستاذي الفاضل **الدكتور/محفوظ عبدالكريم المصلَّي**، الذي شرّفني بالإشراف على هذه الدراسة، وغمرني بفضله وتشجيعه المستمر منذ اختيار عنوان الرسالة حتى إتمامها، فكان حقًا نِعم المشرف الجواد، فلهُ منِّي كل التقدير والاحترام، وله الأجر العظيم من الله تعالى.

وكذلك أتقدَّمُ بالشكر الجزيل لجامعة الريان التي أتاحت لي الفرصة لاستكمال دراسة الماجستير، وأشكر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعة كافةً، وكذلك جميع المنتسبين لعمادة الدراسات العليا من عميد وإداريين ومنسِّقين؛ على تعاونهم وكلِّ ما بذلوه معي من نُصحٍ وإرشاد.

والشكر والتقدير موصولٌ لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، على قبولهم مناقشة رسالتي وتحكيمها، وإبداء ملاحظاتهم القيِّمة عليها.

الباحث

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية لشركتي الاتصالات العمانية للاتصالات (عمانتل)، والعمانية القطرية (OOREDOO)، المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال الاعتماد على نموذج مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Beaver & Ryan, 2000) للشركتين، وتم قياس أثره في جودة الأرباح المحاسبية في ظل المتغيرات الضابطة(حجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا). ومن أجل تحقيق أهداف الدارسة؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، المستخرجة من القوائم المالية للشركتين للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أنَّ الشركتين تمارسانِ التحفظ المحاسبي بدرجة منخفضة، مع وجود تباين في درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة للشركتين.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركتين لا تتمتعان بمستوى معقول لجودة الأرباح وفق مقياسي الاستمرارية، والقدرة التنبؤية.

وأشارت النتائج إلى تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية، وكما أوجدت الدراسة إلى تأثير كلٍّ من حجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا، في جودة الأرباح المحاسبية ، وتشير إلى أن زيادة وحدة واحدة لكلٍّ من(التحفظ المحاسبي، وجائحة كورونا) تنعكس سلبا على نمو جودة الأرباح المحاسبية وفق المقياسين بمقدار (-027.)، (035.-) على التوالي، كما أنَّ زيادة وحدة واحدة للمتغيرات (حجم الشركة، ومؤشر النمو) سوف تؤدي إلى نمو جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس الاستمرارية بمقدار (974.)، (070.)، ووفق مقياس القدرة التنبؤية بمقدار (973.)، (075.) على التوالي .

قائمة المحتويات

الإهداء ..... أ

شُكرٌ وتَقدِيـر ..... ب

المستخلص ..... ج

قائمة المحتويات ..... د

قائمة الجداول ..... ز

قائمة الأشكال ..... ح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1-1 المقدمة: 2

1-2 مشكلة البحث وأسئلته: 4

1-3 فروض البحث: 5

1-4 أهداف البحث: 6

1-5 أهمية البحث: 6

1-6 حدود البحث: 7

1-7مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية: 8

1-8 متغيرات البحث: 10

1-9 بيئة التقرير المالية في سلطنة عمان: 12

1-10 الأدب النظري والدراسات السابقة: 14

1-10-1: الدراسات العربية: 14

الدراسات العربية داخل الخليج العربي: 14

الدراسات العربية خارج الخليج العربي: 16

1-11-2: الدراسات الأجنبية: 27

1-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 40

الفصل الثاني: الإطار النظري لـ(التحفظ المحاسبي) 42

2-1 مقدمة: 43

2-2 تمهيد: 43
2-3 مفهوم التحفظ المحاسبي: 45
2-4 أهمية التحفظ المحاسبي: 46
2-5 أنواع التحفظ المحاسبي: 49
2-6 دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي: 52
2-7 إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي: 56
2-7-1: إيجابيات التحفظ المحاسبي: 56
2-7-2: سلبيات التحفظ المحاسبي: 58
2-8 مقاييس التحفظ المحاسبي. 59
2-9: أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير: 69
2-10 ممارسات التحفظ المحاسبي: 71
2-10-1 الممارسة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS): 71
2-10-2 الممارسة المحاسبية وفقا النظام المحاسبي المالي (SCF): 72
2-11 خاتمة الفصل: 72
الفصل الثالث: الإطار النظري لـ(جودة الأرباح المحاسبية) 74
3-1 المقدمة: 75
3-2 تمهيد: 75
3-3 مفهوم جودة الأرباح المحاسبية: 77
3-4 أهمية جودة الأرباح المحاسبية: 79
3-5 خصائص جودة الأرباح المحاسبية: 81
3-6 الأطراف المهتمة بجودة الأرباح المحاسبية: 84
3-7 أسباب انخفاض جودة الأرباح المحاسبية (شهيد، وعبس، 2015، ص 21): 85
3-8 سمات الأرباح المحاسبية ذات الجودة المرتفعة. 85
3-9 أسباب قياس جودة الأرباح المحاسبية: 86
3-10 الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح: 86
3-11 المقاييس المختلفة لجودة الأرباح المحاسبية: 89

2-12 علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية: 101
3-13 خاتمة الفصل: 102
الفصل الرابع: المنهجية، وأسلوب الدراسة، واختبار الفروض 104
4-1 مقدمة: 105
4-2 منهجية الدراسة: 105
4-3 مجتمع وعينة الدراسة: 105
4-4 مصادر جمع البيانات: 106
4-5 قياس متغيرات الدراسة: 106
4-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 109
4-7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة. 109
4-8 صلاحية بيانات الدارسة للتحليل الإحصائي اختبار فرضية الدراسة الثالثة (H03)، والفرضيات الفرعية المنبثقة منها (H03A- H03B): 117
4-9 النتائج والتوصيات: 130
أولًا: النتائج. 130
ثانيا: التوصيات. 132
4-10 محددات البحث: 134
المصادر والراجع 135
ABSTRACT 148

قائمة الجداول

جدول رقم (3-1) خطوات قياس إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل 97

جدول رقم (4-1) تاريخ إدراج الشركتين في سوق مسقط للأوراق المالية 105

جدول رقم (4-3) مقياس جودة الأرباح وفق مؤشر استمرارية الأرباح بالاعتماد على معامل ميلا لانحدار للأرباح الحالية والأرباح السابقة 111

جدول رقم (4-4) قياس القدرة التنبؤية للأرباح (بانحراف خطأ التقدير) 112

جدول رقم (4-5) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية 115

جدول رقم (4-6) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة الداخلة في الدراسة 116

جدول رقم (4-7) نتائج اختبار **Kolmogorov-Smirnov Z** للتوزيع الطبيعي للبيانات..... 118

جدول رقم (4-8) مصفوفة بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة 119

جدول رقم (4-9) التداخل الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة. 120

جدول رقم (4-10)) نتائج معامل دوربن واتسون 120

جدول رقم (4-11) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرع الأول من الفرضية الثالثة 121

جدول رقم (4-12) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرع الثاني من الفرضية الثالثة 124

جدول رقم (4-13) مؤشرات قيم تحليل الانحدار البسيط لقياس الفرع الأول من الفرضية الثالثة 126

جدول رقم (4-14) مؤشرات قيم تحليل الانحدار البسيط لقياس الفرع الثاني من الفرضية الثالثة..... 128

قائمة الأشكال

شكل رقم (1- 1) النموذج النظري للدراسة 11

شكل رقم (4-1) ربحية السهم..... 111

شكل رقم (4-2) الرسم البياني لجودة الأرباح وفق مؤشر الاستمرارية لشركتي الاتصالات العمانية (الشركة العمانية للاتصالات – عمانتل) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات-OOREDOO)..... 112

شكل رقم (4- 3)الرسم البياني لجودة الأرباح وفق مؤشر القدرة التنبؤية لشركتي الاتصالات العمانية (الشركة العمانية للاتصالات – عما نتل) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات -OOREDOO)..... 113

شكل رقم (4-4) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية..... 115

شكل رقم (4-5) جودة توفيق خط الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع..... 128

شكل رقم (4-6) جودة توفيق خط الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع..... 130

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة البحث وأسئلته

3-1 فروض البحث

4-1 أهداف البحث

5-1 أهمية البحث

6-1 حدود البحث

7-1 محددات البحث

8-1 مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية

9-1 متغيرات البحث

10-1 بيئة التقرير المالية في سلطنة عمان

11-1 الأدب النظري والدراسات السابقة

12-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

تعد جودة الأرباح المحاسبية عنصرًا مهمًّا في القوائم المالية؛ إذ تُستَخدَمُ في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، كما تتم استخدامها في العديد من الدراسات لتقييم أداء المنشأة الحالي والمستقبلي (حمدان، 2012، ص267).

ويرى العديد من الباحثين أن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة. يَعُدُّ (Dechow & Schrand, 2004) كما استَشهَدَ به حمدان (2012)، أن فهم جودة الأرباح جزء مهم في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة وقيمتها. وقد بينت (Farinha, 2007) أن جودة الأرباح تستخدم كمؤشر على توزيعات الأرباح، ووجود علاقة بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح، أي إنَّ الأرباح ذات الجودة عالية تؤدي زيادة مقدار تلك التوزيعات (ص268).

ويضيف الباز، وخليل، ومحمد، (2022) أن لجودة الأرباح أهمية كبيرة بالنسبة للسوق المالي، حيث يثمن المستثمرون المنشأة، ويقدم المحللين التنبؤات بالأرباح المستقبلية وتوصيات الأسهم ارتكازا على أرقام الأرباح، (ص619).

وثمة اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يربطه البعض بمدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، يربطه آخرون بخلوها، أي الأرباح، من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا الاختلاف في مفهوم جودة الأرباح قاد إلى اختلاف طرائق قياسها، وكل طريقة تعطي تقييمًا عاليًا أو منخفضًا لجودة أرباح الشركة الواحدة بحسب نموذج القياس المستخدم.

ويؤكد بربخ (2019) أن جودة الأرباح المحاسبية ترتبط عادة بالسياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة (ص54).

ويشير رشوان (2020) إلى أنَّ زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا جاءت نتيجة لانتشار ممارسات إدارة الأرباح، التي تضعف جودة الأرباح وتضعف الثقة في المعلومات المحاسبية (ص639).

ويعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التي قام عليها الإطار الفكري المحاسبي كقيد جوهري على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، في ضوء حالة عدم التأكد المرتبطة بمخاطر وتحديات الأعمال، وهذا المفهوم بوجه عام يستلزم ضرورة تبني نظرة تشاؤمية عند تحديد صافي الأصول وصافي الدخل (حسن، 2020، ص 1).

وقد ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية مع ظهور نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة مُلَّاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة

الشركة، ولغرض تنظيم وتوجيه قراراتهم بالشكل الذي يخدم مصلحة الشركة بعيدًا عن السلوك الانتهازي؛ كان لابد من وجود قيود على الممارسات والسياسات المحاسبية المطبقة من قبلهم، ومن هذه القيود التحفظُ المحاسَبيُّ الذي يفرض على الشركات الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات التي تمكن المستثمرين خصوصًا، وأصحاب المصالح الآخرين عمومًا، من مراقبة الأداء وتصحيح الانحرافات في الوقت الملائم (عبد الزهرة، 2017، ص376).

وعلى الرغم من معارضة بعض الهيئات المهنية للتحفظ المحاسبي بدعوة تأثيره السلبي في جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، كما هو الحال بالنسبة المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية الذي تضمن معارضة صريحة لسياسة التحفظ المحاسبي، والدعوة لحذفه من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية؛ لكونه خاصية غير مرغوب بها، تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى (عبد الزهرة، 2017، ص380)؛ إلا أنه لا زال مطلبًا أساسيًا في الوقت الحالي من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، وبخاصةٍ في أعقاب حالات الانهيار التي شهده القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة، وما نتج عنها من خسائر فادحة تحمَّلها أصحاب المصالح في هذا الشركات؛ نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارات تلك الشركات، ومنها ممارسات إدارة الربح، والتمويل خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات التي تعد خرقًا واضحًا لمفهوم التحفظ المحاسبي (إقبال والقضاة، ص896).

أن مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة يتمسك على سبيل المثالب التحفظ المحاسبي كخاصية مؤثرة في المعلومات المحاسبية، وتزيد من مصداقية موثوقية التقارير المالية (عبد الزهرة، 2017، ص380).

إنَّ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية أظهرت تباينًا واضحًا بين الباحثين فيما يخص طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين؛ فمنهم من يرى أن التحفظ يحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثَمَّ يزيد من جودة الأرباح المحاسبية. ويرى آخرون أن إدارة المنشأة قد تستخدم سياسات التحفظ المحاسبي لتحقيق مصالحها الشخصية بالتأثير المتعمد في الأرباح، عن طريق اتِّباع السياسات المحاسبية المتحفظة؛ حتى يتم تقليل الأرباح (النخال، وآخرون، 2017، ص132).

وكذلك أظهرت الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية نتائج متناقضة وغير متسقة، ففي حين وجدت بعض تلك الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية (الباز، وآخرون، 2022)، وجدت دراسات أخرى علاقة سلبية (هادي، 2020)، فيما لم تجد دراسات أخرى أي علاقة بينهما (المصري، 2022)؛ ولعل اختلاف نتائج تلك الدراسات يعود إلى اختلاف بيئات التطبيق.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بفحص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية، وتمت معظمها في الدول المتقدمة والبلدان ذات الاقتصاديات الناشئة وفي عدد من البلدان النامية، إلا أن القليل منها قد بحث هذه العلاقة في المنطقة العربية لاسيما سلطنة عمان، التي تتميز بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل من الصعب تعميم نتائج الدراسات التي تمت في بيئات مختلفة عنها على واقعها.

تتمتع عمان بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها، فهناك تركيز عالٍ لملكية الشركات في أيدي قلة قليلة من الملاك، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الرافعة المالية فيها، كما أن القوانين التي تحمي أقلية الملاك تتسم بالضعف (bin Sariman, 2016)، كما تتسم سوقها المالية بالصغر مقارنة بنظرائها في الدول المتقدمة، وحتى القريبة منها. وكذلك فإنَّ من المثير للاهتمام أن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع لم تركز على قطاع الاتصالات رغم أهميته وكونه يحظى باهتمام كبيرة من قبل الحكومات والشركات العالمية المستثمرة وأصحاب المشاريع الاقتصادية من جميع أنحاء العالم، وبخاصةٍ في عمان.

2-1 مشكلة البحث وأسئلته:

تعد الأرباح المحاسبية من أهم البنود لمستخدمي التقارير المالية، فهي تمثل أهم الضمانات لكافة الأطراف المعنية بالتقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ومع الأزمة المالية العالمية عام 2008 تزايد الاهتمام في الأدبيات المحاسبية بجودة الأرباح المحاسبية والتركيز على كافة مقاييسها، مثل: استمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وغيرها من المقاييس؛ وذلك للحد من الدور الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح وحماية حقوق الملاك والمقرضين وأصحاب المصالح. إن تعدد السياسات المستخدمة في إعداد التقارير المالية يؤثر في نتائج الأرباح، ومن ثَمَّ في جودتها، فأصبحت تسعى معظم الشركات للتعبير عن أرباحها بصدق وشفافية، فأخذت تعمل على رفع مستوى التحفظ المحاسبي في إعدادها لتقارير المالية لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية.

وقد شهد قطاع الاتصالات في سلطنة عمان تحولًا كبيرًا مع تطور في الخِدْمات وتحسين الجودة، ومن المنطق أن يصاحب هذا النمو والتطور في شركات الاتصالات نموٌّ في الإيرادات، إلا أن الواقع شيء آخر، حيث واصلت العديد من العوامل الخارجية ضغوطها على إيرادات وأرباح شركات الاتصالات، ومن أهم تلك العوامل التدخلات التنظيمية، وتحرير قطاع الاتصالات والأوضاع الاقتصادية في الفترة من2016–2018،ولكن شهد النمو الاقتصادي للسلطنة عمان ضغوطًا بسبب مواصلة أسعار النفط انخفاضها وتراجع الاستهلاك، إضافة إلى تراجع الإنفاق الحكومي وزيادة نسبة الإتاوة الحكومية من 7% إلى 12%، ورفع ضريبة الدخل، وكل هذا أثَّر بشكل كبير في أرباح شركات الاتصالات العمانية، حيث تراجعت أرباح وإيرادات الشركتين الرئيستين للاتصالات (الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل، والشركة العمانية القطرية للاتصالات "أوريدو Ooredoo") لأعوام 2019، 2020، و2021 بسبب جائحة كورونا، مما يستدعي تبني سياسات محاسبية متحفظة، ويثير تساؤلات

حول مدى التزام إدارة الشركتين بتوفير معلومات محاسبية ذات مصداقية وعلى درجة عالية من الجودة، لاسيما عند التقرير عن أرباحها. وبناءً عليه يمكن القول إنَّ مشكلة البحث تتمثل في محاولتها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما مستوى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس استمرارية الأرباح؟

2-ما مستوى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح؟

3-ما مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م؟

4- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس استمرارية الأرباح؟

5- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح؟

3-1 فروض البحث:

بناء على مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى (H01):

لا تمارس شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية التحفظ المحاسبي.

الفرضية الرئيسة الثانية (H02):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية.

وينبثق من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (H02a):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية (H02b):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

الفرضية الرئيسة الثالثة (H03):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

وينبثق من الفرضية الرئيسة الثالثة الافتراضات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (H03a):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية (H03b):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

1-4 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس استمرارية الأرباح.

2- قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

3-قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م.

4- فحص العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس استمرارية الأرباح.

5- فحص العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية لشركات الاتصال المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة من 2017م حتى 2021م وفقا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

1-5 أهمية البحث:

أولًا: الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من الآتي:

-تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله في بيئة جديدة وقطاع جديد لم تتوافر فيه هذه النوعية من الدراسات، ومن ثَمَّ تقدِّم إضافةً للجدل حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية، وتبيين الدور

الذي يلعبه التحفظ المحاسبي وتأثيره على جودة الأرباح، حيث يعد الموضوع من الموضوعات الجدلية في الآونة الأخيرة، ولاسيما بعد انهيار العديد من الشركات العالمية. فالأرباح التي تظهرها التقارير المالية تؤثر في قرارات كل من الإدارة المالية والمستخدمين المختلفين، فأخذت معظم الشركات تسعى لزيادة وعي المستثمرين وإدراكهم لأهمية جودة الأرباح المحاسبية، ومدى تعبير رقم الأرباح عن حقيقة الأداء المالي للمؤسسات.

ثانيًا: الأهمية العملية:

تتلخص أهمية الدراسة العملية في الآتي:

– أنها تدرس أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية في شركتي الاتصالات (شركة عُما نتل " الشركة العمانية للاتصالات") و(شركة أوريدو Ooredoo" الشركة العُمانية القطرية للاتصالات)؛لما لقطاع الاتصال من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني القومي، وبالذات في سلطنة عمان.

– تزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي؛ لما له أثر على قرارات العديد من الأطراف ذات العلاقة في شركات قطاع الاتصالات في سلطنة عمان، ويساعد مستخدمي القوائم المالية في اختبار مدى جودة الأرباح المحاسبية، ومدى صحتها ومصداقيتها.

– يتوقع أن تقدم الدراسة مؤشرًا حقيقيًا لمستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وجودة الأرباح المحاسبية في قطاع الاتصالات، ومدى استمراريتها في المستقبل وقدرتها على التنبؤ بالأرباح والذي هو محط أنظار الغالبية من مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية)، الذي يؤثر في اتخاذ قراراتهم سواء بالاستمرار أو الاستثمار أو البيع، وهذا ما دفع مستخدمي القوائم المالية للتركيز على مدى اعتماد الشركات سياسات التحفظ المحاسبي.

– أن معرفة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح في شركات الاتصالات يتوقع أن تفيد المهتمين بقطاع الاتصالات في سلطنة عمان، من حيث تقديم معلومات تحليلية يمكن أن يستفيد منها المسؤولون عن سوق مسقط للأوراق المالية، والمستثمرون، والمقرضون، والحكومة في سلطنة عمان، وأيضًا في القطاعات المشابهة في الدول العربية والقريبة من السوق العمانية، والاستفادة من المعلومات والنتائج محل الدراسة.

1-6 حدود البحث:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تناول التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية.

2- الحد الزمني: ستعتمد هذه الدراسة على تحليل القوائم المالية لشركات الاتصالات المدرجة في سلطنة عمان، وسيتم إجراء هذه الدراسة للفترة من2017 م – 2021م؛ سبب المتغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة، مثل: زيادة نسبة الإتاوات الحكومية، وتراجع الأنفاق الحكومي، ورفع ضريبة الدخل، وتراجع الاستهلاك، وجائحة كورونا، وكل هذا أثر في النمو الاقتصادي لسلطنة عمان وفي إيرادات الشركة؛ مما أولى اهتمامنا بدراسة قياس التحفظ المحاسبي وأثره في جودة الأرباح لهذا الشركات محل الدراسة.

3- الحد المكاني: تقتصر هذه الدراسة على شركتي الاتصالات (شركة عُما نتل "الشركة العمانية للاتصالات") و(شركة أوريدو Ooredoo" الشركة العُمانية القطرية للاتصالات) المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية؛ سبب أنها من الفئة الأولى في قطاع الاتصالات في سلطنة عمان، ولتوافر المعلومات المطلوبة خلال فترة الدراسة.

7-1مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية:

1- التحفظ المحاسبي.

يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لتقارب وجهات النظر للاعتراف بالدخل بين المحاسبي والاقتصادي من خلال تقديم معلومات محاسبية ذات الجودة العالية، فضلًا من كونه متحيزًا للإدارة بالدرجة الأولى، والذي ينتج عنه المحافظة على رأس المال (محمد، سالم، 2022، ص5).

ويعني أنه يجب التقدير للقيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضًا تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم الموجودات بقيم أقل، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة (خلف الله، وعياش، 20121، ص1239).

والتحفظ المحاسبي أداة قُدِّمَت لترشيد المحاسب في المواقف الصعبة، وليس كقاعدة عامة ينبغي تطبيقها بتشدد في كل الظروف، بل فقط في الحالات التي تتطلب الحكم الشخصي للمحاسب التي تلزمه تبني النظرة التشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية وممارسة التقديرات، من خلال الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، والقيم العليا للالتزامات والمصاريف (بن شيخة، 2020، ص10).

وهو تقرير عن الموجودات والإيرادات بالقيم الأقل قدرَ الإمكان، والتقرير عن الالتزامات والمصروفات بالقيم الأعلى قدرَ الإمكان، مع أخد درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، أي الاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل حدوثها، حتى لو كانت المستندات المؤيدة ضعيفة، وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة (بربخ، 2019، ص8).

والتحفظ المحاسبي هو اختيار السياسات المحاسبية التي الأصول والإيرادات بأقل القيم، بيمنا تظهر الالتزامات والمصاريف بأعلى القيم، وذلك فقط في حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب في الممارسات المحاسبي (حورانة، 2018، ص20).

2- جودة الأرباح المحاسبية.

إن الأرباح الجيدة هي تلك الأرباح الناتجة عن منظومة محاسبية تتبنى مبادئ أو قواعد محاسبية تتسم بالملائمة والقبول العام، وتنتج أرباح محاسبية يتوافر بها سلامة البناء وصدق التمثيل بما يعكس جودة المحتوى،

وذلك من خلال ممارسات محاسبية رشيدة، وبالشكل الذي يسمح وبصورة موضوعية من التنبؤ بالقيمة المستقبلية للوحدة (سعادة، 2021، ص1246).

وعرَّفها (FASB) بأنها تلك الأرقام التي تتوافر فيها الخصائص الآتية: (القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب، الحيادية، التغذية العكسية، القدرة على التعبير عن الأحداث الاقتصادية) (حسن، 2019، ص65).

وهي مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق استمرارية الأرباح والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكذلك التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة (عبيد، وأكبر، وشهيد، 253).

أو هي الأرباح التي تعلنها الشركة، وتعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية فيها، والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية وبدون تدخل الإدارة. وهي أيضا مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث نجد أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط مدى استمرارية الأرباح (شهيد، وعبس 2015، ص137).

وعرَّفها حرفوش (2015) بأنها تلك الأرباح التي تكون ملائمة، وكاملة، وموثوقة، وشفافة، تعكس بدقة الجوهر الاقتصادي للشركة، وقادرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وخالية من الأخطاء والتلاعبات، وتوفر معلومات مرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، تفيدهم في تقييم أداء الشركة، وتقلل من درجة عدم تماثل المعلومات، مما يجعلهم يعتبرون التقارير المالية ذات جودة عالية، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات عقلانية (ص52).

وعُرِّفَت بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي علاقة موجبة، فكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح (صيام، 2014، ص45).

وأشار (Richardson et al, 2001) إلى أنَّ المقياس الأساسي لجودة الأرباح يكمن في انحراف صافي الأرباح عن التدفقات النقدية. ويركز هذا المفهوم على مدى اقتراب صافي الأرباح المحققة من النقدية، ومن ثَمَّ فإنَّ انخفاض حجم المستحقات المحاسبية الكلية واقتراب الأرباح المحاسبية من النقدية، يعد مؤشرًا على جودة الأرباح (حمزة، 2018، ص6).

3- استمرارية الأرباح.

تشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، ويقصد بالاستمرارية أنها درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية الآتية، وكذلك قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيثُ إنَّ جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبه (رشوان، 2020، ص652).

وهي تجسيد المدى الذي يصبح فيه مستوى أدارة الوحدة جزءًا مستمرًّا من سلسلة الأرباح، وغالبًا ما تكون هذه الأرباح مرغوبة وذات استمرارية (بربخ، 2019، ص8).

وتشير إلى قدرة الأرباح على الاستمرار بشكل ثابت خلال الفترات المقبلة، أو ثبات الأرباح من فترة لأخرى، ويتم التعبير عنها من خلال ميل معامل الانحدار للأرباح الحالية وأرباح الفترة الماضية. وكلما كان معنا انحدار موجب يقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على استمرارية الأرباح وجودتها، في حينِ إذا كان سالبًا ويقترب من الصفر دل ذلك على عدم استمرارية الأرباح وانخفاض جودة الأرباح (السيد، 2018، ص442).

4- القدرة التنبؤية:

وهي المعلومات الملائمة التي يجب أن تتمتع بقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، بمعنى قدرة هذه المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات التواصل التي تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل، أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تأكيد توقعاته الحالية أو تصحيحها (حورانة، 2018، ص61).

وتشير إلى قدرة الأرباح في التعبير والتنبؤ عن نفسها، حيث تمثل القدرة التنبؤية عنصر الملاءمة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الدولية، وتلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل واضعي المعايير والمحللين الماليين، ويتم التعبير عنها باستخدام الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير الناتج عن استخدام نموذج استمرارية الأرباح، ويدل ارتفاع التباين في الأرباح على انخفاض قدرتها التنبؤية (السيد، 2018، ص442).

وهو قدرة القوائم المالية على تحسين قدرة المستخدم للتنبؤ بالشيء موضع دراسته، مثلا قدرة الأرباح السابقة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإنَّ كان هناك تباين أو فرق واضح تقِلُّ القدرة على التنبؤ (الشريف، 2017، ص24).

5- القوائم المالية.

وهي بمنزلة عصب التقارير المالية؛ لما تحتوي من معلومات من ناحية، وكمصدر رئيس للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الوحدة والمركز المالي وتدفقاتها النقدية من ناحية أخرى؛ وذلك لما لهذه القوائم من قدرة على توفير معلومات عن ربحية الوحدة، والمركز المالي للوحدة، والتدفقات النقدية للوحدة، والتغير في المركز المالي للوحدة (الصباغ، 2023، ص.ص 182-183).

وهي تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسة للمعلومات، وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم؛ الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها (عبد السلام بن حليفة، 2022، ص6).

8-1 متغيرات البحث:

بناء على طبيعة مشكلة البحث وفروضه، تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات التي تدرس أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية، وقد حُدِّدَت متغيرات البحث كالآتي:

1. المتغير التابع: المتمثل بجودة الأرباح المحاسبية، التي يتم قياسها وفقًا لمؤشرات الاستمرارية واختبار القدرة التنبؤية للأرباح.

2.المتغير المستقبل: التحفظ المحاسبي، الذي سيتم قياسه وفق نموذج مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Beaver & Ryan, 2000).

ووفقًا لنموذج مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، فإنَّ التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية، لذلك فإنه بزيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يزداد حجم ممارسة التحفظ المحاسبي، والعكس صحيح.

ومما يميز نموذج مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أنه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة في عام واحد أو وفقًا لسلسلة زمنية، وهي الميزة التي يتميز بها هذا النموذج مقارنة بنماذج القياس الأخرى.

2. المتغيرات الضابطة: حجم الشركة، الرفع المالي، معدل النمو.

– حجم الشركة: تم استخدام القيمة الدفترية لإجمالي الأصول للدلالة على حجمها، ولإزالة أثر اختلاف الشركات في حجمها؛ استخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية (حقوق المساهمين) في نهاية السنة.

– مؤشر النمو: تم احتسابه بقسمة التغير في الأصول على الأصول في بداية الفترة.

– جائحة كورونا: تم احتسابها، وذلك بإعطائها بيانات كالآتي: الرقم (0) يمثل بيانات للسنوات ما قبل جائحة كورونا، وهي:2019,2018,2017، والرقم (1) يمثل بيانات للسنوات ما بعد جائحة كورونا، وهي: 2021, 2020. ويوضح الشكل رقم (1-1) النموذج النظري للدراسة.

شكل رقم (1– 1) النموذج النظري للدراسة

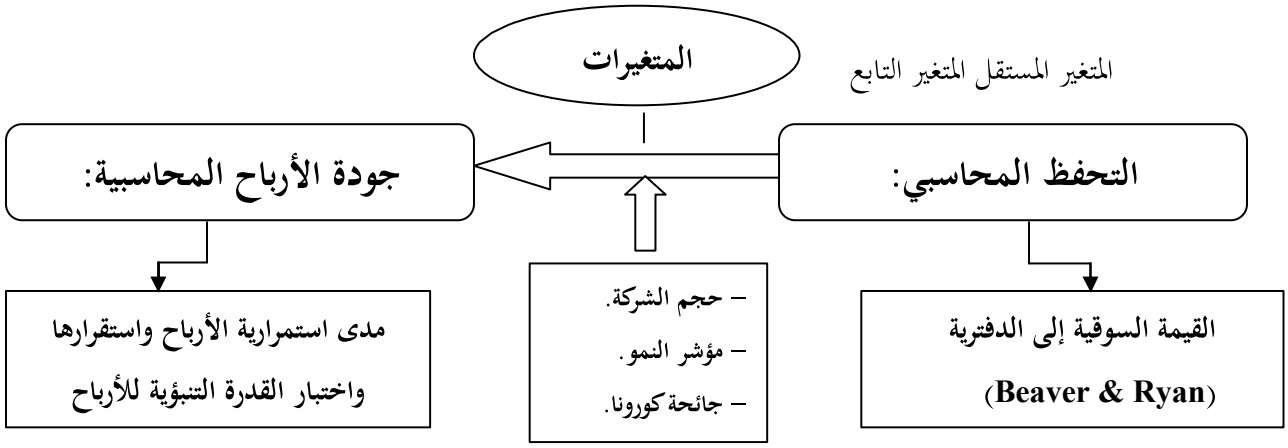

(المصدر: من إعداد الباحث 2023م)

9-1 بيئة التقرير المالية في سلطنة عمان:

تهدف التقارير المالية الأولية المعدة وفقًا للمعايير الدولية (IFRS) إلى تحسين كفاءة النظام المحاسبي، فهي تعمل على توفير المعلومات للمستخدم في الوقت الملائم عند حاجته إليها دون تأخير حتى لا تفقد المعلومات والبيانات المالية منفعتها، حيث يعتمد المستثمرون على الأرقام المالية المضمنة في البيانات المالية المعلنة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتلعب التقارير المالية التي تم إعدادها وفقًا للمعايير الدولية (IFRS) دورًا مهمًا وجوهريًا في أسواق الأوراق المالية؛ لما توفره من معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية. لذا ألزمت الدول المطبقة للمعايير الدولية الشركات بإعداد التقارير المالية وفق لهذه المعايير؛ وذلك لتعزيز وتحسين مستوى الثقة والشفافية في التقارير المالية (الأعوج ورشوان، ص2).

ويعد اعتماد وتبني والتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) شيئًا مهمًا، باعتبار التقارير المالية الشفافة هي العمود الفقري لقيام سوق رأسمال كفء وصيغة للتقارير المالية العالمية؛ مما يجعل الشركات والمنشآت بشتى أنواعها أكثر فهمًا وقربًا من الأسواق المالية العالمية. وتعد سلطنة عمان من أوائل الدول في منطقة الخليج العربي التي تبنت معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وفرضت السلطنة على كل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة أن تعد تقاريرها المالية وفقا لهذه المعايير، ومن هنا تأتي إلزامية المعايير الدولية، وإلزامية الإلمام بأي تحديثات أو تطوير يطرأ عليها من وقت لآخر، باعتبار أن التطبيق الكامل ملزم بموجب القانون، وتزداد تلك الأهمية في بيئة الأعمال في سلطنة عمان التي تمر حاليًا بمرحلة تحول في متطلبات التقرير المالية الإلزامي إلى معايير التقارير المالية الدولية.

وفي عام 1988 تم إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني برقم 88/53، واستمر السوق على هذا النحو إلى أنَّ صدر المرسوم السلطاني رقم 98/80، الذي نصت المادة (3) منه على إلغاء المرسوم السلطاني السابق، ليحل محله جهازانِ هما: (الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية)، ومن ضمن أهداف الهيئة العامة الاتصال بالأسواق المالية في الخارج؛ بهدف الاطلاع وتبادل المعلومات والخبرات بما يحقق مواكبة التقدم في أساليب التعامل في هذه الأسواق، ويساعد على تطوير السوق المالية العمانية، وكذلك الانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة.

كما صدر سنة 2000م مرسوم برقم 2000/55 بشأن قانون الرقابة المالية للدولة، حيث توضح المادة رقم (16) منه اختصاصات جهاز الرقابة، وهي مراجعة حسابات الجهات الموضحة وفقً للمبادئ المحاسبية والمعايير الدولية المتعارف عليها، وفي سنة 2011 صدر مرسوم برقم 2011/111 بشأن قانون الرقابة المالية

والإدارية للدولة، وتشير المادة رقم (21)منه إلى مراجعة الحسابات للجهات لتكون وفق المعايير الدولية لكلٍّ من المحاسبة والمراجعة في حدود الأنظمة المالية المتعلقة بها.

كما تلزم هيئة الأوراق المالية الشركات التجارية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية بإعداد التقارير المالية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات الإفصاح الواردة ضمن قواعد الإفصاحات والنماذج الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، وهي تتماشى مع متطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2019 وتعديلاته، وفي عام 2022 صدر قانون برقم 2022/46 بإلزام الشركات المدرجة باتِّباع أفضل الممارسات والأساليب وفق المعايير الدولية والمعمول بها، وألزم أيضًا الجهات العاملة في سوق الأوراق المالية بتأسيس جمعية لضمان الالتزام بمعايير السلوك المهني والمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بمهنة التدقيق المحاسبي، شهدت عمان تطورًا شاملًا في الإطار التنظيمي، حيث يمكن للمدققين الإسهام في الثقة في السوق المالية في سلطنة عمان، وبناء علاقة جيدة بين الشركات وأصحاب المصلحة، فيما يتضمن القانون تطبيق معايير التدقيق الدولية، والعقوبات والقواعد العامة الأخرى.

وفي أغسطس 2021 قامت وزارة العمل بترخيص وحدة المهارات القطاعية وتفويض الوحدة لتطوير القطاع في إنشاء معايير عمانية مهنية تتماشى مع المعايير الدولية، وهذا من ضمن أهداف رؤية عمان 2040، التي تهدف إلى إنشاء وحدات مهارات قطاعية تتولى مسؤوليات تقييم واعتماد الكوادر البشرية في مجال المحاسبة والتمويل والتدقيق، وهذا سيلعب دورًا مهمًا في إنشاء بيئة مهارات قائمة على الكفاءة لتطوير قطاع المحاسبة والتمويل والتدقيق في سلطنة عمان في الكيانات العامة والخاصة.

ويوجه سوق مسقط للأوراق المالية في الوقت ذاته لمدققي الحسابات بالاجتهاد والدقة في قيامهم بمهامهم والحفاظ على الموضوعية والاستقلالية وتبني أقصى درجات السلوك المهني والحرص على اتساق التقارير المالية وتوافقها مع التشريعات المطبقة في سلطنة عمان، بما فيها التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة الدولية قبل اعتماد البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة، ويكون تدقيق التقارير المالية وفق معايير التدقيق الدولي، وعلى مراقب الحسابات أن يراعي عند تدقيق التقارير الموكلة إليه كل ما يطرأ من تغييرات على المعايير الدولية للتقارير المالية الواجب اتِّباعها عند إعداد التقارير المالية، بما لا يخالف القوانين واللوائح المعتمدة من الجهة المختصة، وهذا بموجب قانون الشركات التجارية لسنة 2019 وتعديلاته، وفق المادتين (209-226) الخاصة بمراقب الحسابات والتقارير المالية.

وفي ما سبق يتبين أن سوق مسقط للأوراق المالية مهتمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والمعايير الدولية للتقارير المالية، عند إعداد التقارير المالية، وهو الأمر الذي انعكس إيجابيًا على سوق الأوراق المالية في سلطنة عمان، من خلال انفتاح سواق المال المحلي ورفع الاستثمارات المالية والإنتاجية على المستويين العربي والدولي.

1-10 الأدب النظري والدراسات السابقة:

1-10-1: الدراسات العربية:

الدراسات العربية داخل الخليج العربي:

1- دراسة (عبدالله، رغد، 2021) بعنوان: "تحليل العلاقة بين مؤشرات نمو الشركة وجودة أرباحها".

تعد جودة الأرباح احد أهم العناصر المستخدمة في تقييم الواقع المالي الحقيقي للشركة والمنعكس في بياناتها المالية وأرباحها المستقبلية، حيث هدفت الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين جودة الأرباح ونمو الشركات لأربعة شركات مسجلة ضمن سوق الأسهم السعودية، وللفترة (2018-2019)، وتم الاعتماد على كل من نموذجي التحفظ المحاسبي والاقتراب من النقد لقياس جودة أرباح هذه الشركات، بينما تم استخدام كل من نموذجي النمو المستدام والنمو الداخلي في قياس النمو للشركات عينة البحث.

أظهرت النتائج وجود علاقة بين معامل الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح وكلٍّ من معاملي النمو المستدام والنمو الداخلي. كما تضمنت النتائج عدم وجود علاقة واضحة بين معامل التحفظ المحاسبي ومعاملات النمو المقاسة في الدراسة الحالية لعينة البحث .

وتوصي الدراسة بأهمية الالتزام بالإفصاح عن الأرباح بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية وفرز الشركات التي تتبع أسلوب إدارة الأرباح والتلاعب بالقوائم المالية، كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في مجال قياس جودة الأرباح وعلاقته بنمو الشركات.

2- دراسة (هادي، 2020) بعنوان: "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية، ومعرفة مستويات تفاوت التحفظ المحاسبي في القطاعات الاقتصادية الذي تنتمي إليه الشركات. وضمت عينة الدراسة (27) شركة، للمدة (2018-2020).

ومن أجل استكشاف مستوى التحفظ المتمثل بسرعة الاعتراف بالخسائر والبيانات المالية التي تحمل أخبارًا غير جيدة للسوق المالي؛ اعتمد الباحث على نموذج (Ball & Shivakumar, 2005) الذي تضمن كلًّا من الاستحقاق المحاسبي والتدفق النقدي التشغيلي.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات القطرية منخفضة، وكذلك لم يجد الباحث تفاوتًا في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية التي تندرج فيها تلك الشركات.

3- دراسة (السيد، 2018) بعنوان: "دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون، بالتطبيق على الشركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية".

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكلٍّ من محددات جودة الأرباح ومستوى الديون. وقد اختبرت الدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات التابعة المعبرة عن جودة الأرباح، المتمثلة في: استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الأرباح. كما اختبرت العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) ومستوى الديون كمحدد لعقود المديونية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على مجتمع الدراسة الذي تكون من شركات قطاع المواد الأساسية في سوق المال السعودي المتمثلة بعدد (38) شركة من أصل (42) شركة، حيث تم استبعاد (4) شركات؛ لعدم توافر أسعار الأسهم خلال فترة الدراسة من 2013 حتى 2015 لاختبار فروض الدراسة. واستخدمت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وقد أجريت جميع الاختبارات باستخدام التحليل الإحصائي.

وتشير الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح، وكذلك تمهيد الأرباح، وعدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح، كما يوجد تأثير معنوي سالب لمستوى التحفظ المحاسبي في مستوى الديون، وذلك في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، وتشير الدراسة إلى ضرورة تبني عنصر التحفظ المحاسبي في الإطار التنظيمي للمحاسبة؛ نظرًا لدوره في تقييد المديرين للعمل بشكل كفء؛ للحد من إدارة الأرباح.

4- دراسة (حمدان، 2012) بعنوان: "التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وكذلك البحث في العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وعددها (50) شركة، للفترة الممتدة من (2005-2008).

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي، وقد وجدت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، بينما الشركات الصغيرة ليست كذلك، كما وجدت أن عقود الدين

تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، حيث وجدت أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأكثر تحفظًا من الأخرى ذات المديونية المنخفضة.

5- دراسة (رياض، 2011) بعنوان: "التحفظ المحاسبي وقياس جودة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في مملكة البحرين، ولتحقيق هذا الهدف؛ تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكلٍّ من التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وتحليل العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وإمكان تخفيض المستحقات الكلية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية وارتفاع جودة الأرباح بها، ووجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة البحرينية وتحسين جودة الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي إلى انخفاض المستحقات الكلية، ومن ثَمَّ تحسين جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أنَّ ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يُسهِمُ في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛ مما يُسهِمُ في ترشيد القرارات الاستثمارية. وضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات المختلفة.

الدراسات العربية خارج الخليج العربي:

1- دراسة (الياسري، 2023) بعنوان: "تبني سياسة التحفظ المحاسبي في قائمتي الدخل والميزانية".

هدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمّ تأثيرات سياسة التحفّظ المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وإنتاج قوائم ذات جودة وموثوقية عالية. وتكون مجتمع الدراسة من شركات مكاتب التدقيق المجازة في العراق، وبواقع (293) مراقبَ حسابات، وقد وزعت الاستبانة على عينة من شركات وكاتب التدقيق، وبلغ عدد استمارات الاستبيان الموزعة (185) استمارة، تمت الإجابة عن (112) استمارة منها، وكانت الاستمارات غير المجابة بواقع (73) استمارة.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات من أهّمها أنه على الرغم من أنّ سياسة التحفّظ المحاسبي تمارس على وفق السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبة، إلا أنه يجب أنْ تمارس في حدود الحكمة والمعقولية، وعدم المبالغة في التقييمات أو الاعتماد على الأحكام الشخصية. أما أهمّ التوصيات التي توصّل لها الباحث فهي ضرورة توجيه الوحدات الاقتصادية عند ممارستها للتحفظ المحاسبي، بأنْ يكون ذلك ضمن حدود الحكمة والمعقولية؛ لكي لا تغالي في التقديرات؛ ممّا يؤدّي إلى تشويه قوائمها المالية، وتضليل مستخدمي تلك البيانات.

2- دراسة (الباز، وآخرون، 2022) بعنوان: "أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبي".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية على مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات. وتكون مجتمع وعينة البحث من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي يرتبط بعلاقة قوية وإيجابية بجودة الأرباح المحاسبية؛ وذلك نظرًا لقدرة السياسات المحاسبية المتحفظة العالية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتعزيز وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح في التقارير والقوائم المالية، ومنع السلوكيات الانتهازية التي تتبعها الإدارة في تعظيم الربح.

وتوصلت أيضًا إلى أن جودة الأرباح تقوم على زيادة درجة الاعتمادية وعلى المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد على مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة.

3- دراسة (المصري، 2022) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية. وتم استخدام عينة حجمها (49) شركة صناعية في بورصة عمان للأوراق المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وافترضت الدراسة أن الشركات الصناعية لا تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات وبين أرباح الأعوام المختلفة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية، وأن الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية، ومن ثَمَّ تتسم بمستوى منخفض من جودة الأرباح.

4- دراسة (الخالدي وأبو جليل، 2021) بعنوان: "مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى بيان مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره في الأرباح ممثلةً بمعدل العائد على الأصول. وقد استخدمت الدراسة التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، باستخدام البيانات المالية المستخرجة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2018)، وانطبقت المعايير على (33) شركة، من (48) شركة ممثلة لمجتمع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج متشابهة فيما يخص مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث أظهرت نتائج نموذج (Basu,1997) ونموذج القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM) أن الشركات موضع الدراسة تتصف بمبدأ التحفظ المحاسبي. وبينت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والأرباح (ممثلة بمعدل العائد على الأصول)، بالإضافة إلى وجود تباين لتأثير مبدأ التحفظ

المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بوصة فلسطين، يرجع إلى اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة. وتوصي الدراسة بضرورة المحافظة على مستويات مقبولة للتحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ نظرا للتقلبات في الظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الفلسطينية؛ حتى تستطيع الشركات التغلب عليها، ولزيادة الثقة في المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم والبيانات المالية.

5- دراسة (الحسناوي، وآخرون، 2021) بعنوان: "العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تم اختيار (35) شركة للفترة بين عام 2013 إلى 2017.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح، وهذه العلاقة عكسية، فيما أثبت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ وتقلب الأرباح.

6- دراسة (حسن، غادة، 2020) بعنوان: "سياسات التحفظ المحاسبي أثرها على جودة الأرباح المحاسبية".

تناولت الدراسة سياسات التحفظ المحاسبي وأثره في جودة الأرباح المحاسبية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها: هل توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وجودة الأرباح المحاسبية؟، وهل توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وجودة الأرباح المحاسبية؟.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم وأهمية وأهداف التحفظ المحاسبي، وبيان دور التحفظ المحاسبي المشروط في جودة الأرباح المحاسبية، وتوضيح دور التحفظ المحاسبي غير المشروط في جودة الأرباح المحاسبية.

وتمثل مجتمع وعينة الدراسة في المصارف السودانية، وتم استهداف كل مراجع داخلي، ومدير مالي، ومدير الإدارة، وموظف بإدارة الاستثمار، وموظف بإدارة المخاطر، وتم اختيار مفردات البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع (75) استبانة، وتم استرجاع (75) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن التحفظ المحاسبي يعمل على اتِّباع سياسات محاسبية ثابتة تعطي مقدرة تنبؤية أخرى على الأرباح المحاسبية، وأن تقليص ممارسات التحفظ قد يمنع المديرين فرصة التلاعب والغش في نتائج الأعمال؛ ومن ثَمَّ تزيد الأرباح، وأن التحفظ المحاسبي يساعد على نقل المعلومات إلى المستثمرين حول التدفقات المالية المستقبلية؛ مما يعني واستمرار تدفق الأرباح. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة اتِّباع الإدارة لسياسات ثابتة تعطي مقدرة تنبؤية للأرباح المحاسبية، والتزام الشركات بمستوى عالٍ من التحفظ؛ لضمان شفافية تلك التقارير المالية ومصداقيتها.

7- دراسة (الجعيدي، وآخرون، 2020) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوقي الإمارات وفلسطين للأوراق المالية".

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح في أسواق الإمارات وسوق فلسطين للأوراق المالية كلٍّ على حدة، ومعرفة أثر الحاكمية المؤسسية مُقاسةً باستقلالية مجلس الإدارة في علاقة التحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الشركات في أسواق الإمارات لديها التحفظ المحاسبي بمستوى مقبول، وتمارس إدارة الأرباح بدرجة منخفضة، ولكن مستوى التحفظ المحاسبي في سوق فلسطين منخفض في الشركات التي تمارس إدارة الأرباح بدرجة مرتفعة، وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في أسواق الإمارات، بينما لا توجد مثل هذه العلاقة في سوق فلسطين، كما تبين وجود أثر للتحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح في الشركات الإماراتية التي تتمتع بمستوى حاكمية مرتفع.

8- دراسة (أبو عليا، وآخرون، 2020) بعنوان: "العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى لجوء الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين إلى ممارسه كلٍّ من التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، إضافة إلى اختبار طبيعة العلاقة بينهما. وتم إجراء الدراسة على بيانات تعود لعينة تتكون من (28) شركة، تغطي الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016. ولقياس مدى التحفظ المحاسبي الممارس من الشركات المكونة للعينة؛ استخدمت الدراسة نموذج المستحقات السالبة، ما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل.

وقد بينت النتائج أنه في الوقت الذي تلجأ فيه الشركات الفلسطينية لممارسه إدارة الأرباح، فإنَّ ممارستها للتحفظ المحاسبي هو بمستويات متدنية .كما كشفت النتائج أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح هي علاقة عكسية. وأكدت الدراسة على ضرورة توعية المستثمرين بما يترتب من آثار على قراراتهم نتيجة عدم الالتزام بالتحفظ المحاسبي. وأوصت كذلك بضرورة الإفصاح الكافي عن المستحقات غير التشغيلية والمستحقات الاختيارية.

9-دراسة (رشوان،2020) بعنوان: "حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. وقد طبقت الدراسة على القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين في

فلسطين، خلال الفترة 2012-2018، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة حوكمة الشركات كتغير مستقل، بينما اشتملت المتغيرات التابعة على جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لكلٍّ من (استقلالية المدقق الخارجي، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين، وضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات)،وتحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركة ترست العالمية للتأمين. وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركة ترست العالمية للتأمين بالمزيد من التركيز على استقلالية المدقق الخارجي، والإفصاح والشفافية، وضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وحماية حقوق المساهمين؛ من أجل تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

10-دراسة (قريب، وآخرون، 2020) بعنوان: "التحفظ المحاسبي وأثره على جودة الأرباح: بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات سوداتل".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التحفظ المحاسبي وكيفية قياسه، ومن ثم معرفة أثره في جودة الأرباح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع بيانات الدراسة وتحليل البيانات الأولية، حيث تم تطبيق الدراسة في مجموعة شركة سوداتل للاتصالات خلال الفترة من 2009 حتى 2017.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها: لا تمارس مجموعة شركة سوداتل التحفظ المحاسبي خلال الفترة التي شملتها الدراسة، ولا تتميز الأرباح المحاسبية لمجموعة شركة سوداتل بالجودة؛ حيث تتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض، وأحيانًا تصل لمرحلة الخسارة. وخلصت الدراسة إلى توصيات منها: أن على مجموعة شركة سوداتل الاهتمام بالتحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية، وبخاصة في ظل ظروف التضخم؛ حتى لا تعترف بأرباح وهمية بتلك القوائم، وتؤثر في جودة أرباحها المحاسبية في الأجل القريب والبعيد.

11- دراسة (بربخ، 2019) بعنوان: "قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان جودة الأرباح".

طُبِّقَت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهدفت إلى قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره في جودة الأرباح، وفق مؤشرات (استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وفق معايير متعلقة بالإدراج في البورصة والتداول على أسهمها دون انقطاع، طول فترة الدراسة الممتدة خلال 2012-2017.

وقد أظهرت نتائج الدراسة تباين درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في بورصة فلسطين، فبتطبيق نموذج (باسو) على كل قطاع على حدة، أظهر عدم تميز بورصة فلسطين

بالتحفظ المحاسبي، وأن قطاع البنوك أظهر تحفظًا محاسبيًا واضحًا، مما يدل على اهتمام البنوك الفلسطينية بسياسة التحفظ المحاسبي، وأظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التحفظ المحاسبي وتمهيد الأرباح، إلا أنها لم تحدث تأثيرًا معنويًا للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح وفق مؤشِّرَيْ (استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح).

12–دراسة (كوكب، وصليحة، 2019) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سياسات التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCFالذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وذلك بالتطبيق على عينة من أفراد بيئة الأعمال الجزائرية من محاسبين، والمديرين الماليين، ومجلس الإدارة، وأساتذة متخصصين، وعددها (61)، في الفترة الممتدة من 2018–2019، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ويلكوكسون.

توصلت الدراسة إلى أنَّ هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية، من خلال تأثيره القوي في كلٍّ من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، وجودة الأرباح المحاسبية، وجودة المعلومات المحاسبية، وفعالية حوكمة الشركات، وتكلفة الأموال المملوكة).

وانطلاقا من النتائج السابقة توصي الباحثتان بضرورة قيام الجهات المختصة بإلزام الشركات بتبني ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير لمالية؛ وذلك لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة، كما تُوصَى الهيئات المهنية المختصة بضرورة نشر محتوى خاص وشامل للتحفظ المحاسبي والإيجابيات التي يُحظى بها؛ لزيادة الوعي والمعارف لدى المحاسبين وأعضاء لجنة الإدارة ومحافظي الحسابات؛ وذلك لاهتمامهم أكثر بسياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير لمالية.

13 – دراسة (خضر، 2018). بعنوان: "أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية".

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص جودة الأرباح المحاسبية، التي تتمثل في (جودة الاستحقاقات، والاستمرارية، والقدرة التنبؤية للأرباح، ومدى خضوع الأرباح لعمليات التمهيد) على احتمال تعرض الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية لمخاطر التعثر المالي، وتم تطبيق الدراسة على القوائم المالية لعينة عشوائية طبقية مكونة من (52) شركة من شركات المساهمة غير المالية المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، خلال الفترات الممتدة من 2010–2015.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي (طردي) ذي دلالة إحصائية لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وتوصلت أيضا إلى وجود تأثير معنوي

(عكسي) ذي دلالة إحصائية لخصائص جودة الأرباح (في ظل التقيد بممارسات التحفظ المحاسبي) على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، وكذا ثبت وجود تأثير معنوي (عكسي) ذي دلالة إحصائية لمستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على احتمال تعرض الشركات لمخاطر التعثر المالي، بالإضافة إلى وجود تأثير عكسي غير مباشر ومعنوي ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي، وذلك من خلال توسيط خصائص جودة الأرباح المحاسبية، ووجود تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية لخصائص جودة الأرباح على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي.

وكذا توصلت الدراسة إلى أنَّ معظم الشركات الممثلة في عينة الدراسة تعاني من انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي، وانخفاض مستوى كلٍّ من جودة الاستحقاقات واستمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية لها، وخضوع الأرباح لعمليات التمهيد من قبل الإدارة باستخدام الاستحقاقات.

14- دراسة (زرقون، وقزال، 2018) بعنوان: "دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية".

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهمية ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والحذر) في شركات المساهمة الجزائرية عند إعداد القوائم المالية، بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي SCF، بالإضافة إلى دور هذه الدراسة في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الحد من انتهازية أصحاب القرار في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، وأجريت الدراسة في الجزائر، وشملت عينة من شركات المساهمة في بيئة الأعمال الجزائرية بلغت (47) شركة للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015.

توصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة مستوى التحفظ المحاسبي بالقابل انخفاض ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية للشركات المساهمة الجزائرية، ووجود تأثير معنوي سالب لسياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، يُسهِمُ في تحسين جودة المعلومات المالية في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة.

15- دراسة (مجيد، وجاسم، 2018) بعنوان: "العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية".

هدف البحث إلى تحديد تأثير ممارسات إدارة الأرباح في جودة الأرباح من خلال استغلال المرونة في تحديد الطرق والممارسات المحاسبية، إذ تعد معلومة الربح على جودة الأرباح من أهم المعلومات التي تهم المستخدمين الحاليين بشكل عام، والمستخدمين المرتقبين بشكل خاص، حيث تلجأ بعض إدارات الشركات للتلاعب في نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة، وبدوافع متعددة منها من جهة دوافع سوق رأس المال؛ لرفع أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية وجذب الاستثمار إليها، ومن جهة أخرى دوافع التمويل والاقتراض.

وأجريت الدراسة في العراق، ويتمثل مجتمع البحث في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد شملت عددًا من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بلغت (5) مصارف، للفترة من عام 2012 إلى عام 2014.

وتوصل البحث إلى ظهور المستحقات الكلية لبعض السنوات للمصارف عينة البحث بصورة سالبة؛ وهذا يعود إلى صافي التدفقات النقدية من العلميات التشغيلية على صافي الدخل التشغيلي، وأن تأثير مصداقية المعلومات المالية يفقدها خاصية التمثيل الصادق بسبب ممارسات إدارة الأرباح، وكذا ظهرت المستحقات غير الاعتيادية للمصارف بقيم سالبة؛ مما يدل على ضعف جودة الأرباح.

16–دراسة (حورانة، 2018) بعنوان: "أثر التحفظ في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى تقييم وجود التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار أثره في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997)، كما تم اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة الدراسة المكوّنة من (18) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، التي تتوافر في تقاريرها المالية بيانات لسلسلة زمنية مناسبة عن الفترة الممتدة من عام 2010 إلى 2016، بحيث يمكن إعداد التنبؤات المالية، وتم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية، التي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج المرجوة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– اتِّباع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

– هناك اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي المتبع عند إعداد التقارير المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في سوق دمشق للأوراق المالية.

– وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وقدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية والعائدات السوقية المستقبلية.

17– دراسة (مشوقة، أبو الحمص، 2018) بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. حيث تفترض أن مستوى التحفظ المحاسبي يتغير بناء على وجود عدة عوامل. ومن ثَمَّ، فإنَّ التغيير في كل من هذه العوامل يؤثر في مستوى

التحفظ المحاسبي، الذي بدورهِ يؤثر ويحدد جودة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية من الفترة 2001 إلى 2012.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي يزداد مع زيادة حجم الاستثمار الأصول الثابتة، وزيادة نسبة المستثمر المؤسسي، وتصنيف الشركة في السوق الأول؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح. وتشير هذه النتائج إلى أن جودة الأرباح تتغير من فترة إلى أخرى، بحسب مقدار التغير في التحفظ المحاسبي.

18- دراسة (عثمان، والعزاني، 2017) بعنوان: "التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح".

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي في ظل الحوكمة، وكل من استمرارية تدفق الأرباح والمقدرة على التنبؤ بالأرباح المحاسبية، والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية، وتكون مجتمع الدراسة من عينة من العاملين في بنك فيصل الإسلامي في السودان، أما عينة الدراسة فتم اختيار مفرداتها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة؛ وذلك للحصول على آراء أو معلومات معينة، حيث تم توزيع (120) استبانة، على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث، وتم استخدام منهج الإحصاء الوصفي لجميع عبارات فروض الدراسة؛ وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا "لإجابات المستقصى منهم".

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات والتمثيل الصادق للأرباح المحاسبية والمقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية واستمرارية تدفق الأرباح، ويوصي الباحثان بضرورة استخدام التحفظ المحاسبي في استبعاد في حالات عدم التأكد؛ لما يعطي ذلك مؤشرًا جيدة عن الأرباح المستبعدة، بالإضافة إلى أهميته في الحد من الفرص الانتهازية للمكافئات الإدارية الناتجة عن تضخيم الربح؛ مما يجعل الأرباح تمثل بصدق حقيقة النشاط.

19- دراسة (النخال، وآخرون، 2017) بعنوان: "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح".

هدف هذا البحث إلى دراسة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، ماعدا شركات التأمين والبنوك والشركات المالية، وتكونت عينة الدراسة من (125) شركة توافرت لها بيانات لخمس سنوات متتالية في الفترة من 2011 حتى 2015. حيث يوجد تباين واضح بين الباحثين فيما يخص طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين؛ فمنهم من يرى أن التحفظ يحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويرى آخرون أنه أحد أدوات إدارة الأرباح من خلال تقليل الأرباح، وتتمثل مشكلة البحث في أن إدارة المنشأة قد تستخدم سياسات التحفظ المحاسبي لتحقيق مصالحها الشخصية بالتأثير المعتمد على الأرباح، عن طريق اتّباع السياسات المحاسبية المتحفظة حتى يتم تقليل الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح عن طريق التخفيض المتعمد للأرباح.

20- دراسة (نور، والعوادة، 2017) بعنوان: "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة 2005-2012، تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية- العشوائية. واستخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح، بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي: حجم الشركة، ونسبة المديونية، ومعدل العائد على الأصول.

أظهرت نتائج الدراسة انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكلٍ عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الريح. أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سالب ومهم إحصائيًا لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح.

أوصت الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بشكل يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها، وأوصت بضرورة التطبيق الفاعل لقواعد الحاكمية المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن.

21- دراسة (شقوري، 2016) بعنوان: "دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، ودور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث تمَّ قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الربح، وقياس إدارة الأرباح عن طريق نموذج جونز المعدّل، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان، التي لها بيانات في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية من 2010-2014.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان منخفض، حيث بلغت النسبة المئوية لمستوى التحفظ المحاسبي 37%، كما أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح بلغت 37%.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان ودرجة ممارستها إدارة الأرباح. وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام

بمفهوم التحفظ المحاسبي، وتعريف المستثمر بأهمية هذا المفهوم والآثار السلبية التي ستواجههم في حال عدم تطبيقه في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة.

22- دراسة (شهيد، وعبس، 2015) بعنوان: "قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (11) شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من2009-2013، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة؛ اعتمدت الباحثتان على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي، واستخدمتا نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريتها، ومن ثم اختبرتا تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات والأعوام المختلفة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أظهرت الدراسة أن أرباح الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بمستوى جودة عالٍ في كل سنوات السلسلة الزمنية للعينة، عدا عامي2010-2011؛ إذ كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الاستمرارية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية، وتوصي الباحثتان بضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات والرقابة على الشركات صغيرة الحجم؛ لضمان التزام الشركات بمستوى من التحفظ المحاسبي لضمان شفافية تلك التقارير ومصداقيتها، وكذلك العمل على زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الأرباح المحاسبية؛ لما لها من أثر مهم على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي ستساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

23-دراسة (القبلان، 2014) بعنوان: "التحفظ وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية، ودراسة تأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، والرافعة المالية، في جودة الأرباح. وتم جمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية للعينة المكونة من (48) شركة صناعية أردنية، مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (2007-2011).

توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية، كما تتميز هذه التقارير أيضًا بجودة الأرباح. ومن جهة أخرى بينت الدراسة وجود تأثير سلبي للتحفظ

المحاسبي والرافعة المالية في جودة الأرباح، في حين كان لحجم الشركة تأثير إيجابي في جودة الأرباح. وتوصي الدراسة الشركات الأردنية بالاستمرار بممارسة سياسة التحفظ المحاسبي؛ لأنها تشكل احتياطات مخفية للشركة في ظل الأزمات المالية.

2-11-1: الدراسات الأجنبية:

1-دراسة(Herlina, H, et al .2023) بعنوان: AN INTEGRATED MODEL TO EXPLAIN EARNINGS QUALITY: FINANCIAL PERFORMANCE AS A INTERVENING.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين رأس المال الفكري والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح والأداء المالي كمتغير متداخل. ويتكون مجتمع وعينة الدراسة من (35) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال الفترة من2018 إلى 2021.

وبناءً على النتائج وجدت الدراسة أن رأس المال الفكري له تأثير في الأداء المالي، وأن التحفظ المحاسبي ليس له أي تأثير في الأداء المالي، وأن رأس المال الفكري له تأثير في جودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي ليسله أي تأثير ذو دلالة إحصائية في جودة الأرباح، وأن الأداء المالي له تأثير في جودة الأرباح، واستنتجت الدراسة أيضا أن الأداء المالي ليس أي تأثير كمتغير مداخل في رأس المال الفكري في جودة الأرباح، وأن الأداء المالي ليس أي تأثير كمتغير متداخل في التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح.

2- دراسة (Rudyanto, et al .2023) بعنوان: NEGATIVE PUBLIC TRUST ON POLITICAL CONNECTION: TESTING ON THE EFFECT OF ACCOUNTING CONSERVATISM ON EARNINGS QUALITY.

تحدثت الدراسة بأنَّ الشركات المتصلة بالسياسة تفقد الثقة العامة، وينظر العامة من الجمهور إلى أن الاتصال السياسي للشركات يقلل من تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح. وهدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية في ظل العلاقات السياسية، وباستخدام بيانات من (88) شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية، للفترة من2016 إلى 2018.

وجدت هذه الدراسة أن التحفظ المحاسبي كان له تأثير إيجابي في جودة الأرباح، وأن الاتصال السياسي قلل من التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح، وأيضًا أكدت النتيجة أن العامة لديهم تصور سلبي عن الشركات المرتبطة بالسياسة.

3- دراسة (Schlup D, aiani, et al. 2022)بعنوان: Relationship between Conservatism and Earnings Smoothing after the Adoption of IFRS in Brazilian Companies.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحفظ وتمهيد الأرباح بعد وقبل التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات البرازيلية، وتكونت عينة الدراسة من (92) شركة مدرجة في بورصة ساو

بأول، خلال الفترة من2000 إلى 2018، حيث الفترة السابقة قبل التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية خلال الفترة من 2000 إلى 2009، وبعد التطبيق الإلزامي خلال الفترة من 2009 إلى 2018.

وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وتمهيد أرباح، ووجود زيادة في مستوى بين التحفظ المحاسبي وتمهيد أرباح للشركات في فترة ما بعد التطبيق الإلزامي، ولم تكن هذه الزيادة في مستوى التمهيد مرتبطة بالتغيرات في الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الوقت المناسب. وتم التوصل إلى هذا الاستنتاج؛ لأن مستوى تحفظ الشركات ارتفع بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكنها تؤثر في العلاقة السلبية بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، وهو مقياس لتمهيد الدخل.

4- دراسة (Maulia, Riztia & Handojo, lrwanto, 2022) بعنوان: The Influence of Accounting Conservatism, Investment Opportunity Set, and Other Factors on Earnings Quality.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الملكية المؤسسية، والمفوض المستقل، والتحفظ المحاسبي، ومجموعة فرص الاستثمار، وهيكل رأس المال، وحجم الشركة في جودة الأرباح. وتكون مجتمع وعينة الدراسة (376) شركة من شركات التصنيع المدرجة في البورصة الإندونيسية (IDX)،خلال الفترة من 2018إلى2020.وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة في جودة الأرباح، وأظهرت أنه لا يوجد أي أثر معنوي للملكية المؤسسية، والمفوض المستقل، ومجموعة فرص الاستثمار، وهيكل رأس المال، في جودة الأرباح.

5- دراسة (Ayem, Sri & Mison, Sergianus,.2022) بعنوان: Effect of liquidity, profit growth and capital structure on earnings quality.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير السيولة ونمو الأرباح وهيكل رأس المال في جودة الأرباح. وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من شركات التصنيع (قطاع الأدوية) المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX)، لعدد (16) شركة، خلال الفترة من 2018 إلى 2021.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير إيجابي ذي دلالة إحصائية للسيولة ونمو الأرباح في جودة الأرباح، في حينِ لا يوجد أي أثر معنوي لهيكل رأس المال في جودة الأرباح.

6- دراسة (yuan, Kun, et al..2022) بعنوان: Real earnings Management, Manipulating Incentives, and Accounting Conservative: Evidence from China.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر إدارة الأرباح في التحفظ المحاسبي، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من(2121)شركة مدرجة في بورصة شنغهاي وشنتشن، خلال الفترة من 2005 إلى 2017.

تشير النتائج إلى أنَّ إدارة الأرباح لها تأثير سلبي كبير في التحفظ المحاسبي. أي إنَّ إدارة الأرباح القائمة على تجنب الخسارة وعروض الأسهم الموسمية (SEO) والحفاظ على النمو وعكس الخسارة تقلل من التحفظ المحاسبي، في حينِ إنَّ إدارة الأرباح القائمة على أساس حافز تمهيد الأرباح يحسن من التحفظ المحاسبي. وأن إدارة الأرباح للشركات التي تعاني من سوء إدارة لها تأثير أكثر في التحفظ المحاسبي، من الشركات ذات الإدارة الرشيدة وتتمتع بحوكمه جيدة. كما توفر النتائج أيضًا مرجعًا لمزيد من تعزيز الرقابة المالية، وتحسين هيكل حوكمة الشركات.

7 – دراسة (Zadeh, Farzaneh, et al .2022) بعنوان: Accounting Conservatism and Earnings Quality.

الغرض من الدراسة قياس أثر آليات حوكمة الشركات، مثل: (استقلالية مجلس الإدارة، وكبار المساهمين، والملكية المؤسسية) كمتغير وسيط على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. ومع ذلك، فإنَّ النتائج غير متسقة ومختلطة، بل متناقضة إلى حد ما؛ مما يمثل فجوة في الأدبيات. والهدف من هذه الدراسة هو تقديم بعض التفسيرات لهذه النتائج المختلطة في الأدبيات، من خلال قياس أثر آليات حوكمة الشركات كمتغير معتدل على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح. ويتكون مجتمع البحث من (168) شركة مدرجة في بورصة طهران، للفترة من 2012 إلى 2017.

وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وسلبية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، كما تشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من استخدام سياسات محاسبية متحفظة لمنع الإدارة من المبالغة في تقدير الأرباح، فإنَّ الشركات التي لديها إجراءات أكثر تحفظًا تكون أرباحها ذات جودة أقل.

وتوصلت الدراسة إلى عدم جود أثر ذي دلالة للملكية الإدارية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وأظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة كتغير معتدل على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وتوضح النتائج كذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية إيجابي لملكية كبار المساهمين على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.

8– دراسة (Hartam & Kresnawati, 2022) بعنوان: Accounting Conservatism and Earnings Management: Moderating Effect of the Corporate Life Cycle, In International Conference on Sustainable Innovation Track Accounting and Management Sciences.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح، وتحديد المتغير المعتد للتأثير في العلاقة بين بينهما، وهو دورة حياة الشركة (مرحلة البداية، والنمو، والنضج، والانحدار)، وتتميز الشركة في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها بخصائص مختلفة، وهذا الاختلاف يجعل مستوى التحفظ في كل مرحله مختلفًا أيضًا.

وتكون مجتمع وعينة الدراسة من (524) شركة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا للبورصة، للفترة من2016 إلى 2019.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي للتحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح، ويمكن لدورة حياة الشركة أن تعزز من تأثير التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح.

وتشير النتائج أنه كلما أرتفع مستوى دورة حياة الشركة، زاد تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح، وتوضح نتائج الدراسة أنه في مرحلة النمو كان مستوى التحفظ المحاسبي أقل من مرحلة النضج، وفي مرحلة الانحدار مستوى التحفظ المحاسبي أعلى من مرحلة النضج، وفي مرحلة النمو تحتاج الشركات إلى تمويل كبير بما يكفي لتطوير شركاتها، ويتطلب الأمر من الشركات الإبلاغ عن الأرباح لجذب المستثمرين والدائنين، بحيث لا تميل إلى أنتكون متحفظة. وفي مرحلة النضج تقوم الشركات بتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظًا للحفاظ على مركزها، وليس الدخول في مرحلة التراجع.

9- دراسة (Sharma & Kaur, 2021) بعنوان: Accounting conservatism and corporate governance: evidence from India.

هدف البحث إلى دراسة أثر آليات حوكمة (خصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) في تبني التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة الهندية، للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود أثرٍ إيجابيٍّ ذي دلالة إحصائية لآليات حوكمة الشركات (خصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) فيتبني سياسة التحفظ المحاسبي.

10- دراسة (Krismiaji & Sururi .2021) بعنوان: Conservatism, Earnings Quality, and Stock Prices - Indonesian Evidence.

هدف هذا البحث للنظر في علاقة التحفظ المحاسبي (المشروطة وغير المشروطة) بجودة الأرباح، وكذلك أسعار الأسهم في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا المكونة من (846) شركة، للفترة الممتدة من 2016 حتى 2018.

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات التي تم تحليلها تطبق سياسات وممارسات محاسبية متحفظة، علاوة على ذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي المشروط وجودة الأرباح وأسعار الأسهم. كما استنتجت أيضًا أن سعر السهم يرتبط سلبيًا بالتحفظ غير المشروط، في حينِ إنَّ وجود علاقة ارتباط إيجابي بين التحفظ غير المشروط بجودة الأرباح.

11-دراسة (WAGENHOFER & EWERT, 2020) بعنوان: Motivating Managers to Invest in Accounting Quality: The Role of Conservative Accounting.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التحفظ المحاسبي في كيف يمكن للمالكين تحفيز المديرين على الاستثمار في الجودة المحاسبية، على الرغم من أنها مكلفة للمديرين.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ نظامًا محاسبيًّا متحفظًا بدرجة كافية (الذي يقلل من الأداء) ضروري لحث المدير على الاستثمار في الجودة المحاسبية، والمزيد من التحفظ يزيد من هذا الاستثمار. والسبب هو أن الجودة المحاسبية العالية تخفف من التخفيض المتوقع لتعويض المدير من الأداء المقاس بشكل متحفظ. وأن الجودة المحاسبية الأعلى تجعل قياس الأداء أكثر دقة، كما يقوم المالك بتخفيض الحوافز على النحو الأمثل، على الرغم من أن ذلك ينطوي على بعض فقدان الإنتاجية. وبشكل عام، يؤدي المزيد من التحفظ المحاسبي إلى زيادة قيمة الشركة، كما أنها تزيد من جودة المحاسبة في التقارير المالية.

وتشير النتائج إلى وجود أثر معنوي إيجابي لتحفظ المحاسبي على الجودة المحاسبية في التقارير المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات خارج الشركة، كما يوجد أثر معنوي إيجابي لتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة.

12- دراسة (Osma & khalilov, 2020) بعنوان: Conservatism in Accounting and the Profitability Insiders of Corprate.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي فيفرص الأشخاص المطلعين على الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، ومن ثَمَّ على ربحية التداول من الداخل، وأجريت الدراسة على الشركات المساهمة في سوق مدريد للأوراق المالي، للفترة الممتدة من2003 حتى 2014.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي التحفظ المحاسبي على ربحية المطلعين من المشتريات، ووجود علاقة أثر سلبي لتحفظ المحاسبي في زيادة ربحية المبيعات. وتشير إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتحفظ المحاسبي على بيئة المعلومات الخاصة بالشركة، من خلال الاعتراف الكامل بالخسائر في الوقت المناسب، وإتاحة الفرص للمستثمرين للاطلاع على البيانات والقوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وللمطلعين على بواطن الأمور للتداول بشكل مربح على أسهمهم.

13- دراسة (Cahyani & Khafid,.2020) بعنوان:The Role of Accounting Conservatism in Moderating the Determinants of Earning Quality.

هدف البحث إلى دراسة تأثير السيولة ونمو الأرباح وحجم الشركة ومجلس المفوضين في جودة الأرباح مع التحفظ كمتغير وسيط. وتكون مجتمع وعينة البحث من (59) شركة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا، في الفترة من 2018-2015..

تظهر النتائج أن السيولة ونمو الأرباح ومجلس المفوضين ليس لها أي تأثير في جودة الأرباح، وأنَّ حجم الشركة له تأثير إيجابي معنوي في جودة الأرباح، ومن ناحية أخرى فإنَّ التحفظ المحاسبي غير قادر على تخفيف السيولة على جودة الأرباح.

14-دراسة (ASTUTI & KRISMIAJI, 2020) بعنوان: ACCOUNTING CONSERVATISMAND EARNINGS MANAGEMENT - INDONESIAN EVIDENCE.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح. وتستخدم هذه الدراسة بيانات من(108) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال الفترة من 2016 إلى 2018.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي في إدارة الأرباح.

15- دراسة (Biddle, G. C., Ma. M. L. & Song. F.M, 2020) بعنوان: Accounting conservatism and bankruptcy risk.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر الإفلاس على الشركات الأمريكية المدرجة في كلٍّ من بورصة نيويورك، والبورصة الأمريكية، وبورصة ناسداك، في الفترة (1989-2007)،بما في ذلك عينة فرعية من الشركات التي أعلنت إفلاسها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي بنوعيه ومخاطر الإفلاس، مما يعني أن التحفظ المحاسبي يساعد في تخفيض مخاطر الإفلاس.

16- دراسة. (IFRS, Isaboke & Yanchen Cyrus, 2019) بعنوان: IFRS adoption, value relevance and conditional conservatism: evidence from china.

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين قيمة ملائمة المعلومات المالية والتحفظ المحاسبي المشروط للشركات غير المالية المدرجة في الأسواق الصينية للأوراق المالية، واستخدمت (28723) شركة سنويًا.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين التحفظ المحاسبي المشروط وقيمة ملائمة المعلومات المالية قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وارتباط سلبي بين التحفظ المحاسبي المشروط وقيمة ملائمة المعلومات المالية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وليس هناك فرق فيما إذا كانت الشركة مملوكة أو غير مملوكة للدولة، وأشارت إلى وجود علاقة سلبية للتحفظ المحاسبي مع القيمة السوقية لكلٍّ من الشركات المملوكة للدولة وغير المملوكة، خلال فترة قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

17- دراسة(Yasa, et al .2019) بعنوان: The Influence Of Accounting Conservatism, IOS, and Good Corporate Governance on The Earnings Quality.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي، ومجموعة فرص الاستثمار، والحوكمة الرشيدة للشركات في جودة أرباح الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال الفترة من 2013 إلى 2015.وبلغ عدد عينة الدراسة (381) شركة.

وأظهرت النتائج أن التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي في جودة الأرباح، أي سيؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة أرباح؛ لأنها قادرة اتخاذ إجراءات صارمة ضد انتهازية الإدارة. وأشارت الدراسة إلى وجود أثرٍ إيجابيٍّ ذي دلالة إحصائية لمجموعة فرص الاستثمار في جودة الأرباح، وذلك من خلال القيمة العالية لمجموعة الفرص الاستثمارية على الجودة العالية للأرباح التي تحققها الشركة؛ وذلك لأن الشركات ذات القيمة العالية ستحصل على استجابة أكبر من السوق. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الحوكمة الرشيدة ليس لها أي تأثير في جودة الأرباح المحاسبية.

18-.دراسة (Meshki, Mohammadi, 2019) بعنوان: Investigating the effect of conditional conservatism on earnings quality based on price valuerelevance and the earnings response coefficients.

الهدف من الدراسة هو اختبار مدى تأثير التحفظ المشروط في جودة الأرباح، على أساس علاقة قيمة السعر ومعاملات استجابة الأرباح. وتتكون عينة الدراسة من (236) شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية، للفترة الممتدة من 2013 إلى 2017.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين التحفظ المشروط ومعاملات استجابة الأرباح، وأنَّ هناك علاقة سلبية بين التحفظ المشروط وملاءمتها بالنسبة للقيمة السوقية، إلا أن هذه العلاقة تكون معنوية فقط عند مستوى الثقة 90٪. وبناءً على ذلك تتفق نتائج اختبار الفرضيات مع الرأي القائل بأن التحفظ يقلل من جودة التقارير المالية.

19-دراسة (Mahardhika & Fitriana, 2019) بعنوان Does political connection and conservatism influence earnings management?

الغرض من هذا البحث هو قياس أثر العلاقات السياسية والتحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح. وتكون مجتمع وعينة البحث من (63) شركة من شركات تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال الفترة من 2016 إلى 2017.

وتظهر النتائج أن الاتصال السياسي ليس له تأثير في إدارة الأرباح، في حينِ إنَّ التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي ومعنوي في إدارة الأرباح.

20- دراسة (Iqbal, et al .2019) بعنوان: Impact of conservatism and earnings management on earning quality: Evidence from Pakistani listed firms.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في جودة الأرباح، باستخدام عينة مكونة من (70) شركة باكستانية غير حكومية مالية مدرجة، تغطي فترة 10 سنوات، من 2008 إلى 2017.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في جودة الأرباح.

21- دراسة (Takuya Iwasaki, Shota Otomaza, Atshosi Shiiba, Akinobu Shuto et, al 2018. بعنوان: The role of Accounting Conservatism in executive Compensation Contracts.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة عقود التعويضات التنفيذية القائمة على الأرباح في الشركات اليابانية، ودراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية في العلاقة بين التحفظ المحاسبي، وعقود التعويض القائمة على الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هناك علاقة إيجابية بين التحفظ ومعامل أرباح التعويض، وأن التحفظ المحاسبي أكبر في الشركات التي تستخدم المزيد من عقود التنفيذية القائمة على الأرباح، ولديها مشاكل أكثر خطورة بعد التسويات.

22- دراسة (Delkhosh & Sadeghi, 2017) بعنوان: The effect of accounting conservatism and earnings management on earnings quality.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على جودة الأرباح، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من (123) شركة مدرجة في بورصة طهران، خلال الفترة من2009 إلى 2014.

وتشير نتائج البحث إلى وجود علاقة سلبية (عكسية) ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على جودة الأرباح.

23-دراسة (Machdar, et al. 2017) بعنوان: The Effects of Earnings Quality, Conservatism, and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في أداء الشركة، ودور عدم تناسق المعلومات كمتغير وسيط لتقوية أو إضعاف تأثيرات جودة الأرباح. واستخدمت هذه الدراسة بيانات من إندونيسيا وسنغافورة، للأعوام من 2004 إلى 2013.

تشير النتائج إلى وجود أثرٍ إيجابيٍّ ذي دلالة إحصائية لجودة الأرباح على أداء الشركة، كما أنه لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في أداء الشركة. وتوصلت إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في أداء

الشركة، علاوة على ذلك، فإنَّ عدم تناسق المعلومات يضعف تأثيرات جودة الأرباح والتحفظ المحاسبي في أداء الشركة، ولكنه يعزز تأثير إدارة الأرباح في أداء الشركة.

24- دراسة (Cho & Choi, 2016) بعنوان: Accounting Conservatism and firms, investment decisions.

بحثت هذه الدراسة في مدى فعالية التحفظ المحاسبي في كآلية مراقبة في السيطرة على قرارات الاستثمار الانتهازية للمديرين.

ووجدت الدراسة أنَّ هناك علاقة سلبية (عكسية) بين التحفظ المحاسبي والإفراط في الاستثمارات، مما يشير إلى أنَّ السياسات المحاسبية المتحفظة تعمل كآلية مراقبة فعالة للرصد القرارات الاستثمار الانتهازية، كما تشير الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والإفراط في الاستثمار في الشركات ذات الملكية المنخفضة من قبل المستثمرين الأجانب، وهذا يعني ضمنًا أن الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب يكون مكملًا لحوكمة الشركات في الشركات التي تعاني من مشكلات كبيرة وآليات مراقبة ضعيفة.

25 – دراسة (Bangmek, et al. 2016) بعنوان: Conditional conservatism and reactions of equity investors on management earnings forecasts of firms in Thailand.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة التحفظ المحاسبي المشروط وردود أفعال مستثمري الأسهم عن الإفصاحات المتعلقة بتوقعات إدارة الأرباح، وقد شملت العينة (923) شركة مدرجة بسوق المال في تايلاند، خلال الفترة من 2002 حتى 2005.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين التحفظ المشروط والعوائد المتزايدة المتراكمة عن توقعات الأرباح، وهذا يشير إلى أنَّ التحفظ المشروط يخفف من عدم التماثل في المعلومات، من خلال إلزام المديرين بالإفصاح عن المعلومات الموثوق فيها لتوقعات الأرباح فقط؛ مما يساعد في إظهار العوائد المتزايدة الموثوق فيها، وهذا يؤدي إلى ردود أفعال إيجابية من قبل المستثمرين في الأسهم.

26- دراسة (Caskey, J., & Laux, V. 2016) بعنوان: Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation.

بحثت هذه الدراسة المنافع التي تتحقق من تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على أسواق رأس المال وأسواق الديون الدولية في (79) دولة. وقد استخدمت الدراسة معدل الفائدة لقياس تكلفة الديون، ومعدل الخصم المستخرجة من النماذج المحاسبية تكلفة رأس المال، أما التحفظ المحاسبي فقد تم التعبير عنه بمستوى الاعتراف بالخسائر المقدر في نموذج (Basu.1997)، وقد قامت الدراسة بإجراء تحميل التحقق من صلابة

النتائج، التي شملت مقاييس أخرى لتكلفة رأس المال، والتحفظ المحاسبي، وبالتطبيق على عينة مختلفة تم الحصول على النتائج نفسها.

27- دراسة (Balakrishnan, K., Watts, R., & Zuo, L. 2016) بعنوان: The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis.

استهدفت الدراسة التعرف إلى تأثير التحفظ المحاسبي في مستوى الاستثمار في الشركات خلال الأزمة المالية العالمية، من 2007 إلى 2008، واشتملت عينة الدراسة على (3154) شركة، خلال الفترة من (أول يوليو) 2007حتى (آخر يونيو)2008.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ الشركات ذات التقارير المالية الأقل تحفظًا شهدت انخفاض أكثر حدة في الاستثمار بعد بداية الأزمة المالية، مقارنة مع الشركات ذات التقارير الأكثر تحفظًا، وكانت هذه العلاقة أقوى بالنسبة للشركات المقيدة ماليًا، التي تواجه حاجة كبيرة للتمويل الخارجي.

28 – دراسة (Noor & Ali, 2015) بعنوان: The Impact of Accounting Conservatism and Share of Market Capitalization on Earnings Quality.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي، وحصة رأس المال السوق يفي جودة الأرباح، وقد شملت العينة(56)شركة منسوجات في باكستان، خلال الفترة من 2010حتى 2014.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح لعدد (55) شركة من أصل (56) شركة مدرجة في سوق كراتشي المالي (Exchange Stock Karachi)، كما أوضحت الدراسة أن التحفظ المحاسبي والحصة من القيمة السوقية بقائمة الدخل ذو تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية في جودة الأرباح، في حينِ إنَّ التحفظ المحاسبي وحصة رأس المال السوقي بقائمة المركز المالي ذو تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية في جودة الأرباح.

29 – دراسة (Heflin, F., Hsu, C. & Jin, Q. 2015) بعنوان: Accounting conservatism and Street earnings".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي بدون أي تدخل من الإدارة والأرباح المعلن عنها وفق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، وتناولت الدارسة الفترة بين 1995حتى 2009.

وتوصلت الدراسة إلى أدله على أن الأرباح الحقيقية أقل تحفظا من الأرباح الناتجة عن تطبيق GAAP. وأيضا توصلت إلى أنَّ الاختلاف بين الأرباح الفعلية والأرباح الناتجة بعد تطبيق GAAPتزداد مع زيادة التحفظ المحاسبي GAAP، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحسين ثبات الأرباح وفائدة المعلومات والتمهيد، ويقلل من أخطاء توقعات المحللين الماليين.

30- دراسة (Abedini, et al. 2014) بعنوان: Investigating effect of accounting conservatism and earnings quality on reaction of investors to cash stock of companies accepted in Tehran stock exchange.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على رد فعل المستثمرين تجاه مستوى الاحتفاظ النقدي، من خلال القيمة الاسمية للأوراق المالية، والعائد على الأسهم في الشركات المدرجة ببورصة طهران. وقد أخذت عينة من (160) شركة خلال الفترة من2007 إلى 2011.

وأشارت الدراسة إلى أنَّ بيئة إعداد التقارير المالية والتغير في جودة المعلومات المنشورة لم يكن لهما أي تأثير في رد فعل المساهمين تجاه الرصيد النقدي، ويبدو أيضًا أن التغييرات في الرصيد النقدي لم متابعتها من قبل مستخدمي البيانات المالية إلا عندما قامت الشركة بتخفيض الأرباح المبلغ عنها بسبب إجراءات التحفظ المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتحفظ المحاسبي على رد فعل سوق رأس المال للتغيرات النقدية، وأظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي لجودة الأرباح في موقف سوق رأس المال تجاه تغير الرصيد النقدي، وأنه توجد علاقة مباشرة بين التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية، تؤدي إلى الحد من فرض المديرين ودوافعهم لاستخدام الاستحقاق.

31- دراسة (Chen, et al. 2014) بعنوان: Accounting conservatism, earning persistence and pricing multiples on earnings.

هدف البحث إلى دراسة أثر التحفظ المحاسبي في استمرارية أرباح وتقييم سوق الأوراق المالية للأرباح، وذلك باستخدام عينة من(3000) شركة أمريكية، خلال الفترة من 1988 حتى 2010.

وتوصل البحث إلى أنَّ الشركات الأكثر تحفظًا تحقق أرباحًا أقل استمرارًا من الشركات ذات المحاسبة الأقل تحفظًا، كما أن مضاعف التسعيرة على الأرباح الأكثر تحفظًا أصغر من مضاعفات التسعيرة على الأرباح الأقل تحفظًا، وتظهر الدراسة أن أرباح التحفظ المشروط أقل ثباتًا من أرباح التحفظ غير المشروط، وأن مضاعف التسعيرة على الأرباح يكون أصغر لأرباح التحفظ المشروط، وأكبر لأرباح التحفظ غير المشروط.

32- دراسة (Alarlooq, Masoumeh, 2014) بعنوان: Accounting conservatism impact on real earnings management.

نطاق هذه الدراسة هو تقييم أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية، للفترة الممتدة من 2006 حتى 2011.

تظهر النتائج أن التحفظ المحاسبي المشروط له تأثير سلبي في إدارة الأرباح، ويوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي غير المشروط في إدارة الأرباح، كما أنحجم الشركة والقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لهما تأثير إيجابي في إدارة الأرباح، ومعدل العائد على الأصول له تأثير سلبي في إدارة الأرباح.

33- دراسة (Rich, G.W., & Taylor, G. K.2014) بعنوان: The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statement Users: A review of the literature.

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التحفظ المحاسبي على البيانات المالية ومستخدميها، من خلال تحليل كيفية تأثير التحفظ على الأرقام المفصح عنها في البيانات المالية، وقدمت الدراسة أولًا تقييمًا لكيفية تأثير التحفظ في جودة الأرباح بما في ذلك ثبات الأرباح، ووجود إدارة الأرباح، ثم تم تقدير أثر التحفظ المحاسبي في مستخدمي البيانات المالية.

وأظهرت الدراسة ثلاثة أنواع من المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية:

1- مستخدمو سوق رأس المال.

2- مستخدمو سوق الدين.

3- مستخدمو حوكمة الشركات.

وفي كل فئة تم تحليل نتائج الأبحاث السابقة واستكشاف الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها، ومن خلال تحليل آثار التحفظ المحاسبي من مجموعة متنوعة من المواضيع البحثية، تم الوصول إلى تكاليف التحفظ المحاسبي وفوائده.

34- دراسة (Louis, H., Lys, T. Z., and Sun, A. X, 2014) بعنوان: Conservatism analysts ability, and forecast error: evidence on financial statement users, ability to account for conservatism.

قامت الدراسة بالتحقق من قيام المحللين بتضمين المعلومات المتاحة حاليًا والمتعلقة بالتحفظ المحاسبي في توقعاتهم، وقد شملت العينة (31518) مشاهدة بالشركات الأمريكية لكل سنة، خلال الفترة من 1990 حتى 2006.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

-يوجد ارتباط بين التحيز المتفائل لتوقعات المحللين للأرباح والمعالجة المحاسبية غير المتماثلة للأرباح والخسائر، وهو ما يتفق مع الفكرة التي تنص على أنه من غير المحتمل أن يقوم المحللون بتعديل توقعاتهم بشكل كامل وفقًا للتحفظ المحاسبي.

-ترتبط أخطاء المحلل عكسيًا مع المعلومات المتحفظ عنها التي تتوافر قبل توقعات المحلل.

-يوجد ارتباط عكسي بين قيمة الأصول الدفترية والخطأ المتوقع للشركات ذات حجم المبيعات المنخفض، في حينِ إنَّ العلاقة تكون إيجابية مع الشركات ذات حجم المبيعات المرتفع.

35- دراسة (Biddle, G., Ma. M. & Song. F, 2013) بعنوان. The Risk Management Role of Accounting Conservatism for Operating Cash Flows, Available at.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان التحفظ المشروط وغير المشروط له دور مباشر ورئيس في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، على عينة مكونة من (30337) مشاهدة للشركات الأمريكية، للفترة (1992-2007).

وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، ومخاطر هبوط التدفقات النقدية.

36- دراسة (Francis. B.,& Hassan. I.,& Wu. Q I, 2013) بعنوان: The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis.

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحديد مدى تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة حق الملكية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، باختيار عينة من (6326) شركة أمريكية مسجلة بالبورصة، خلال الفترة من2009إلى2007 .

وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة جوهرية موجبة بين التحفظ المحاسبي وأداء أسهم الشركات خلال فترة الأزمة، كما تجلت قوة العلاقة بين التحفظ وقيمة المنشأة، في الشركات ضعيفة الالتزام بقواعد الحوكمة، أو التي تعاني من ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات.

37- دراسة (Lara, Juan, et al. 2012) بعنوان: Accounting conservatism and the limits to Earnings management, dissertation, University of Navarra.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المستحقة، حيث اشتملت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية، في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2010.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين التحفظ المحاسبي ومقاييس التلاعب بالمستحقات، وعلاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية، وكذلك وجدت الدراسة أن احتمال ممارسة إدارة الأرباح يكون أقل في الشركات الأكثر تحفظا منه في الشركات الأقل تحفظًا.

38-دراسة (Bandyopadhyay, et al. 2010) بعنوان: Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings, abilityto predict future cash flows versus future earnings: Evidence on the tradeoff between relevance and reliability.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مقابل الأرباح المستقبلية، وقد شملت العينة الشركات الأمريكية المدرجة في سوق المال، خلال الفترة من 1973 حتى 2005.

أشارت الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي يؤدي لزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دون الأرباح المستقبلية. وهذا يتفق مع دراسة (Kim & Kross, 2005) التي اختبرت تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على قدرة الأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على عينة شركات أمريكية مدرجة في سوق المال، خلال الفترة من 1972 حتى 2005، التي توصلت أيضا إلى ارتفاع القدرة التنبؤية للأرباح عن التدفقات النقدية التشغيلية بسبب زيادة مستوى التحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين التحفظ المحاسبي المشروط على فائدة الأرباح.

39-دراسة (Jackson, Liu, 2000) بعنوان: The Allowance for uncollectible Accounts, Consrevatism, and Earnings Management.

يتمثل الهدف في دراسة العلاقة المتبادلة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح من خلال فحص مخصصات الحسابات غير القابلة للتحصيل، ومصروف الديون المعدومة، وقد شملت العينة الشركات الأمريكية المدرجة في سوق المال، خلال الفترة من 1980 حتى 2004.

أشارت الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي يسهل إدارة الأرباح، كما تجد الدراسة أن الشركات تدير مصروف الديون المعدومة بالتخفيض لمقابلة توقعات الأرباح للمحللين، وأن التحفظ المحاسبي يبرز مدى إدارة الشركات لمصاريف الديون المعدومة. وتوصي الدراسة بضرورة فرض قيود أكثر قوة على المبالغ التي يسمح للشركات بتخفيضها في صافي الأصول لتقليل قدرتها على إدارة الربحية.

1-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة امتدادًا واستكمالًا للأدبيات المحاسبية التي تناولت قضية العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية، ويمكن تلخيص ما يميزها عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية .

1- إن جميع الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية تمت في بيئات تختلف عن البيئة العمانية ذات السمات الخاصة .

2- لم تتناول الدراسات السابقة قطاع الاتصالات بشكل مستقل بل ضمن مجموعة قطاعات مختلفة في خصائصها مما يجعل الصعوبة في تحديد أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية، نظرًا لاختلاف تلك القطاعات في هياكلها المالية، وهياكل الحوكمة فيها، وممارساتها المحاسبية ومستويات التنظيم الخاضعة لها.

وعليه فإن التركيز على صناعة واحدة متشابهة في خصائصها سيحقق سيطرة أكبر على سياق الصناعة، والتأثرات الثابتة عن اختلاف القوانين والقواعد المنظمة للصناعات المختلفة .

3- لما كانت فترة الدراسة تشمل سنوات أزمة كورونا، فقد أخذت الدراسة الأزمة كمتغير ضابط، لضبط تأثيره على نتائج الدراسة .

الفصل الثاني:

الإطار النظري لـ(التحفظ المحاسبي)

2-1 مقدمة

2-2 تمهيد

2-3 مفهوم التحفظ المحاسبي

2-4 أهمية التحفظ المحاسبي

2-5 أنواع التحفظ المحاسبي

2-6 دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي

2-7 إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

2-8مقاييس التحفظ المحاسبي.

2-9 أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير

2-10 ممارسات التحفظ المحاسبي

2-11 خاتمة الفصل

2-1 مقدمة:

تناول هذا الفصل من الدراسة الإطار النظري للتحفظ المحاسبي، من حيث المفهوم، والأهمية، وأنواع التحفظ، والدوافع والمبررات لوجود التحفظ، وإيجابياته وسلبياته، والمؤيدون والمعارضون للتحفظ المحاسبي، واستعرض الفصل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، أهم المعايير التي دعمت التحفظ المحاسبي، وممارسات التحفظ المحاسبي، وتناول هذا الفصل مقاييس التحفظ، وإيجابيات وسلبيات وتلك المقاييس، وأي المقاييس أكثر شمولية.

2-2 تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي من القضايا القديمة والمعاصرة في الفكر المحاسبي، حيث بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار (Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر، وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الاعتراف بأية أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلًا، ومنذ ذلك الوقت والأبحاث والدراسات اهتمت بالتحفظ المحاسبي وربطها بالقوائم المالية (أبو جراد، 2015، ص 42).

وقد أشارت العديد من المنظمات المحاسبية إلى التحفظ المحاسبي في العديد من المعايير التي أصدرتها، حيث جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، أنه إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة، فإنه يجب تطبيق التحفظ عند إعداد القوائم المالية، على ألا يكون ذلك مبررًا لتكوين احتياطيات سرية، وكذلك فإنَّ المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا، يقر بأنه في حال وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة، فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي، كما أولت المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS اهتمامًا خاصًا بالتحفظ المحاسبي، حيث أدَّى الالتزام بتلك المعايير في العديد من الدول إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي (أبو حميدة، 2017، ص 26).

ويطرح التحفظ المحاسبي نفسه بوصفِه أداة مهمة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم وأصحاب الديون، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون، كذلك يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويحمي مصالح الدائنين، ويساعد المدينين لتأسيس سمعة جيدة، وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية، ويمد الدائنين بالمعلومات في الوقت المناسب عن الجانب السلبي لمخاطر قروضهم (أبو جراد، 2015، ص41).

يستخدم التحفظ المحاسبي بمعنى التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، حيث يتضمن التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر، على الأخبار الجيدة كالأرباح (بربخ، 2018، ص34).

ويرى (2008) King أنَ التحفظ المحاسبي يلعب دورًا كبيرًا في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر؛ مما أثرت تلك الأزمات المالية على كثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة، وكذلك أدت إلى أنَّ كثيرًا من مديري الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوافرة لديهم عن الشركات التي يديرونها، ومن ثَمَّ زيادة مخاطر المعلومات، لذلك فإنَّ اتِّباع سياسة محاسبية تتسم بالتحفظ يقلل من مخاطر المعلومات (بربخ، 2018، ص34).

ويستهدف مبدأ التحفظ مواقع مختلفة في الشركات المساهمة تتمثل في الأصول والإيرادات والمصاريف والالتزامات وتقلل من الربح، وهذا ما يبرر ضرورة تحديد أثره على مستوى نتائج التحليل المالي، وعلى الرغم من مزايا التحفظ إلا أنه لا يخلو من الانتقادات التي قد تحول دون اتِّباعه من قبل العديد من الشركات أو تؤدي إلى درجات متباينة في درجة قبوله، فقد ينظر إليه بوصفِه أداة لتشويه كامل المعلومات المحاسبية وطريقة غير مطورة وذات نتائج متقلبة لا تمتلك التفسير السليم متعارضة مع مبدأ الإفصاح الكامل، الذي يوفر معلومات تتصف بالجودة والنوعية وتفي باحتياجات المستثمرين (أبو هديب، 2015، ص 9).

ويعتبر بن حليفة (2022) أن التحفظ المحاسبي بوصفِه قيدا على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والتعامل مع التقديرات المحاسبية، في ظل ظروف عد التأكد والمخاطرة، التي تتطلب توخي الحيطة والحذر عند إعداد وعرض القوائم المالية، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات، وتخفيض الالتزامات والمصروفات؛ من أجل تحسين المركز المالي للمؤسسة وأدائها بشكل لا يعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، ولا يعكس آفاقها المستقبلية (ص1).

ويؤدي التحفظ المحاسبي دورًا مهمًا في الممارسات المحاسبية، فهناك من ينظر إلى مفهومه بأنَّه ينتج عن حالة عدم التأكد والتي يتم على أساساها الاعتراف بالإيرادات أو المكاسب مقارنة بالاعتراف بالمصروفات والخسائر الذي يؤدي إلى أنَّ كل من الموجودات والإيرادات تتأثر بالانخفاض والمطلوبات والمصروفات تتأثر بالزيادة، ومن ثَمَّ التأثير السالب على حقوق المساهمين، وبذلك يُعرَّف بأنَّه سلوك محاسبي يقوم على تطبيق الممارسات والإجراءات التي تعمل على تخفيض قيم الأرباح والموجودات في سبيل مواجهة عدم التأكد والمخاطرة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وذلك لمساعدة الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرار (البواب، 2022، ص315).

مما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وعلى الرغم من معارضة البعض له من حيث تأثيره على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، فإنه أصبح مطلبًا أساسيًا خصوصًا في أعقاب الخسائر الفادحة التي شهدتها الأسواق المالية عقب انهيار العديد من الشركات؛ بسبب ممارستها للعديد من أشكال التحايل في القوائم المالية.

3-2 مفهوم التحفظ المحاسبي:

في السبعينيات من القرن الماضي اتجهت العديد من الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة نحو إجراء بحوث تطبيقية لقضايا محاسبية هامة شملت التحفظ المحاسبي، ويلاحظ أن الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتحفظ المحاسبي محدودة بشكل ملحوظ، لغاية منتصف التسعينيات، حيث حظي باهتمام من متزايد من قبل الباحثين من خلال تعرضهم لجوانب التحفظ المحاسبي وعلاقته بمواضيع محاسبية أخرى، وأن من بين أشهر الدراسات وأكثرها شيوعًا، التي تعد مصدرًا أساسيًّا للعديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية دراسة الباحث (Basou, 1997)، حيث اهتمت بموضوع التحفظ المحاسبي وحفزت المهتمين بالفكر المحاسبي على إعادة النظر في هذا المفهوم وإعطائه النظرة المعاصرة (بن حليفة، 2022، ص2). وأكد أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأنباء الحسنة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة (الخسائر) (كوكب، وصليحة، 2019، ص4).

وتشير العديد من الدراسات إلى وجود تعريفات متعددة للتحفظ المحاسبي، ويمكن استعراضها على النحو الآتي:

عُرفت كلمة التحفظ المحاسبي (Conservatism) في قاموس أكسفورد عام 1932: بأنها تعني الحذر والاعتدال والحرص أو التوسط في حالات التقدير؛ بهدف تخفيض أو تقليل القيمة لتكون في الجانب الآمن أو الجانب الصحيح، حيثُ يعتمد على تسجيل الخسارة بمجرد توقعها حتى لو كان دليل تحققها ضعيفًا، وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى يظهر دليل تحققها، وأشار (Chambers) في قاموسه المحاسبي إلى أنَّ التحفظ يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت التي من المحتمل حدوثها، وعد الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعليًا، وعُرِّفت كلمة التحفظ المحاسبي في قاموس أكسفورد في طبعة 1897 بأنها الاتجاه نحو المحافظة على عدم التغيير (زعبل، 2022، ص12).

ويشير بن حليفة (2022) إلى أنَّ التحفظ المحاسبي ينطوي على موقف واحد، وهو الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، واختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وذلك فقط في حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب في الممارسات المحاسبية، مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية (ص4).

ويشير بربخ (2018) إلى أنَّ التحفظ هو التشدد بالاعتراف بالأرباح أي إنه الفرق بين صافي الأرباح وصافي التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيف أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها (ص36).

في حينِ يشير الجندي (2020) إلى أنَّ التحفظ المحاسبي ضروري لموجهة عدم التأكد المحيطة بالشركة بشرط عدم استغلال ذلك كمبرر لتكوين احتياطيات سرية. أي إنَّ التحفظ المحاسبي يشير إلى استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح، فالهدف هنا هو عدم المبالغة في تقييم صافي الأصول وصافي الدخل بما يؤدي إلى أدارة أمن للشركات (ص63).

ويُعَرِّفُها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: بأنها درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب، في ظل عدم التأكد والتي تتطلب عدم تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب والتأكد من أن المطلوبات والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب (بربخ، 2018، ص36).

ويُعَرِّفُها Hadi (2022) بأنها سلوك محاسبي يقوم على تطبيق الممارسات والإجراءات التي تعمل على تخفيض قيم الأرباح والموجودات في سبيل مواجهة عدم التأكد والمخاطرة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وذلك لمساعدة الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرار (البواب، 2022، ص315).

ويُعَرِّفُ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي التحفظ المحاسبي بأنه: ردة الفعل الحريصة للمخاطر وحالات عدم التأكد لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر الكامنة في منظمات الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كافٍ مراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، ومن ثم فإنه عند وجود تقدير أن المبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريبا، فإنَّ التحفظ المحاسبي يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلا، أما إذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثها بالتساوي، فإنَّ التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤما من الأخرى (كوكب، وصليحة، 2019، ص5).

وأشار بن شيخه (2020) إلى أنَّ التحفظ المحاسبي أداة قدمت لترشيد المحاسب في المواقف الصعبة وليس كقاعدة عامة ينبغي تطبيقها بتشدد في كل الظروف بل فقط في الحالات التي تتطلب الحكم الشخصي للمحاسب، التي تلزم تبني النظرة التشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية وممارسات التقديرات، من خلال الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، والقيم العليا للالتزامات والمصاريف (ص10).

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي هو سلوك محاسبي قائم على تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية، التي من شأنها تخفيض قيم الأرباح والموجودات لمواجهة حالات عدم التأكد والمخاطرة التي تحيط بالشركة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، بما يساعد كافة الجهات ذات المصلحة بالشركة على اتخاذ قرارات رشيدة.

2-4 أهمية التحفظ المحاسبي:

تظهر أهمية التحفظ المحاسبي في الواقع المالي والمحاسبي؛ نظرًا لأنه يعزز من منفعة القوائم المالية من خلال تخفيض الخسائر المتبقية الناجمة عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والأطراف الأخرى، وكذلك تظهر أهمية

التحفظ المحاسبي من خلال تبنية كوسيلة لقياس جودة التقارير المالية وأداء الإدارة (الباز، وآخرون، 2022، ص615).

وأشار السيد (2018) إلى أهمية التحفظ المحاسبي ودوره في خفض تكلفة رأس المال، وفي تحسين كفاءة عقود المديونية، وفي تفعيل حوكمة الشركات، وفي خفض مخاطر الدعاوي القضائية، وفي تقييد عقود حوافز الإدارة، وفي التأثير على جودة الأرباح المحاسبية. إن تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال المملوك ودقة تنبؤات المحللين يتوقف على جودة المعلومات، فإذا أسهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات سيؤدي ذلك لخفض تكلفة رأس المال المملوك مع دقة تنبؤات المحللين، فكما هو معروف أن تكلفة رأس المال المملوك تمثل معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين في الأسهم، وهذا المعدل يرتفع مع مخاطر الاستثمار في الأسهم، ومع ارتفاع جودة المعلومات تنخفض تكلفة رأس المال المملوك، ومن ثَمَّ فإنَّ ارتباط التحفظ المحاسبي بتكلفة رأس المال المملوك يتوقف على تأثير التحفظ على جودة المعلومات. ويساعد التحفظ المحاسبي على خفض عدم التماثل في المعلومات بين المقرضين والمقترضين؛ مما يؤدي لزيادة جودة المعلومات؛ ومن ثَمَّ تقييد قرارات الإقراض غير الصحيحة مثل: (إقراض مقترضين غير جديرين بالائتمان) مما يعمل على حماية المقرضين من مخاطر الإقراض، فتقليل فجوة المعلومات بين المقرضين والمقترضين تساعد في الحد من سياسات توزيع الأرباح الزائدة على المساهمين، ومن ثَمَّ تخفيض التعارض بين الملاك والدائنين، مما ينعكس على قبول المقرضين معدلات فائدة منخفضة تعمل على خفض تكلفة التمويل بالاقتراض، طالما هناك تحفظ محاسبي سواء مشروط أو غير مشروط (ص439).

ويعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض مخاطر التقاضي للمديرين والمراجعين، حيثُ إنَّ الاعتراف غير المتماثل بالأرباح الاقتصادية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدعاوي القضائية ضد مراجعي الحسابات، فالمبالغة في تقييم صافي الأصول أو المبالغة في الأرباح المرجحة يولد تكاليف تقاضي ضدهم، وقد تلجأ الشركات لممارسة سياسات محاسبيه أكثر تحفظًا مثل تدني الأرباح بترحيلها لفترات مستقبلية تجنبًا للتعرض لأي دعاوي قضائية، وفي ظل وجود حماية قوية للمستثمرين يلزم القانون بتطبيق التحفظ من خلال تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح على عكس البلدان التي يضعف فيها حماية المستثمرين، ولا يظهر بها أي تحفظ عند الاعتراف بالأرباح، مما يقود إلى العديد من مشاكل التقاضي، وهكذا يتضح أن مخاطر الدعاوي القضائية ضد الإدارة والمراجعين تتوقف على طبيعة إلزام التنظيمات واللوائح على تطبيق التحفظ وحماية المستثمرين (ص441).

وكذا يساعد التحفظ المحاسبي على اتخاذ الإدارة لقرارات استثمارية أفضل من خلال ربط حوافز ومكافأة الإدارة بالأرباح المتحفظة التي تظهر بالتقارير المالية، إذ يحقق الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب في ظل التحفظ، وتخلي الإدارة عن مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة، ومع ارتفاع درجة التحقق المطلوبة عند

الاعتراف بالأرباح تتحفز الإدارة لدفع مشاريع ذات صافي قيمة حالية موجبة مما ينعكس على حجم تعويضاتها (ص441).

كما أن التحفظ المحاسبي يعمل على تحسين كفاءة الاستثمار من خلال تقييد السلوك الانتهازي للمديرين، وذلك من خلال التقرير المالي المتحفظ يتم الحد من قدرة الإدارة على المبالغة في قيمة صافي الأصول أو في الأرباح الحالية وتقلل من احتمال مصادرتهم للملكية؛ مما يمنع دفع حوافز إدارية مبالغ فيها يكون استردادها مكلفًا بسبب القيد الزمني المحدود للإدارة، ومن ثَمَّ لديهم حوافز لتسريع التعرف إلى التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التحقق منها حاليًا، علاوة على ذلك، فإنَّ التقارير المالية المتحفظة تجعل المديرين أقل احتمالًا للاستثمار في المشاريع السلبية في المقام الأول؛ لأن نفاذ التعرف إلى الخسائر في الوقت سيقلل من تعويضهم على أساس الأرباح، ويلحق الضرر بسمعتهم (Balakrisnanet al, 2016, p.p513-542).

ويرى الباحث أن تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية في المقام الأول لمعظم البحوث المحاسبية المعاصرة، حيثُ إنَّ مصداقية واستمرارية الأرباح المحاسبية تعد أهم الضمانات للمستثمرين والمقرضين ولكافة مستخدمي القوائم المالية.

وتستنتج الدراسة من خلال ما سبق أهمية التحفظ المحاسبي بصورة رئيسة وتم تدوينها على عدة نقاط، هي:

1- يُسهِمُ في رفع كفاءة البيانات والتقارير المالية؛ حيثُ إنَّ جودة الإفصاح تنتج عن ممارسة التحفظ المحاسبي والافتراضات التي تشكلت خلالها التقديرات المحاسبية.

2- المحافظة على أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية.

3- يعطي التحفظ إشارة لدى مستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة بان المعلومات المنشورة تتصف بالجودة، وقد تعطي نتائج مرضية على المدى الطويل.

4- يقلل التحفظ المحاسبي من قيمة الديون، ويزيد من قيمة أصول الشركة النقدية، بالإضافة إلى كونه يساعد الشركة ويجنبها الوقوع في خسائر مالية. كما يجنب الشركة من الوقوع في المخاطر والتي أهمها تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس، وهذه ما يجعل إدارة ومدقق الشركة التمسك بالتطبيق التحفظ المحاسبي؛ لحماية أنفسهم من المساءلة والدعاوي القانونية، بالاعتماد على النظرة التشاؤمية في تقدير الأرباح والأصول.

5- يقلل تطبيق التحفظ المحاسبي من عدم التماثل المعلومات بين كلٍّ من المديرين والمستثمرين، وكذا يقوم بدور مهم في تخفيض ممارسات الإدارة الانتهازية بالتلاعب بالأرباح، ومن ثَمَّ يعزز مصداقية الأرباح؛ لكونه يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز مصداقية الإدارة.

6- يشجع تطبيق التحفظ المحاسبي على الادخار الوقائي من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة والذي يؤدي بدورهِ إلى الاحتفاظ بالأموال وعدم توزيعها، وهنا يوفر سيولة في الشركة تعزز مركزها المالي، ويعزز من قيمتها.

7- تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال المملوك ودقة تنبؤات المحللين يتوقف على جودة المعلومات، فإذا أسهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات سيؤدي ذلك لخفض تكلفة رأس المال المملوك مع دقة تنبؤات المحللين.

8- يساعد التحفظ على اتخاذ الإدارة لقرارات استثمارية أفضل من خلال ربط حوافز الإدارة بالأرباح المتحفظة التي تظهر بالتقارير المالية، حيث يحقق الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب في ظل التحفظ المشروط تخلي الإدارة عن المشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة، ومع ارتفاع درجة التحقق المطلوبة عند الاعتراف بالأرباح تتحفز الإدارة لدفع مشاريع ذات صافي قيمة حالية موجبة؛ مما ينعكس على حجم تعويضاتها.

9- يأتي دور التحفظ المحاسبي في التأثير على جودة الأرباح المحاسبية في المقام الأول لمعظم البحوث المحاسبية المعاصرة، حيثُ إنَّ مصداقية واستمرارية الأرباح المحاسبية تعد من أهم الضمانات للمستثمرين والمقرضين وكافة مستخدمي القوائم المالية.

من المراجعة السابقة فإنه يمكن القولُ إنَّ التحفظ المحاسبي يحد من المرونة في اختيار السياسات المحاسبية بما يحقق النفع لجميع الأطراف، ويساعد التحفظ المحاسبي تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية، وكذلك يجنب التحفظ المحاسبي الشركات تحمل التكاليف القضائية المحتملة التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها، وتحقق درجة عالية من جودة الإفصاح والشفافية في التقديرات المحاسبية وإعداد التقارير المالية.

2-5 أنواع التحفظ المحاسبي:

وللتحفظ المحاسبي عدة أنواع يمكن توضيحها كالآتي:

1- من حيث الالتزام: يمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث الالتزام إلى نوعين، هما: التحفظ الإجباري، والتحفظ الاختياري (بربخ، 2018، ص.ص37-38).

أ- التحفظ الإجباري: هو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغير ذلك؛ أي إنَّ هذا النوع من التحفظ يتم بناء على قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

ب- التحفظ الاختياري: هو الذي ينشًا بقرارات داخلية غالبًا ما تحددها إدارة الشركة، سعيًا لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختبار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

2- من حيث أبعاد التأثير: (أبو حميدة، 2017، ص29)

يؤثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية من خلال بعدين هما: التحفظ السابق، والتحفظ اللاحق.

أ- التحفظ السابق: هو التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد.

ب- التحفظ اللاحق: هو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة والمتمثلة في أيِّ ارتفاع في الأرباح إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأيِّ خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

3- من حيث الارتباط بالأحداث:

وهذا النوع من التحفظ هو الأكثر شيوعًا واستخدامًا للتحفظ المحاسبي، حيثُ يظهر التحفظ المحاسبي على صورتين أساسيتين هما: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

أ- التحفظ غير المشروط:

هو تحفظ مستقل عن وقوع أحداث أو أنباء معينة، فالسياسة المحاسبية التي يتم تحديد استخدامها عند بدء الاعتراف بالأصول ينتج عنها قيم دفترية، سوف تقل عن القيم السوقية لتلك الأصول على مدار عمرها الإنتاجي، ويعد إهلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل " الإهلاك المتناقص " مقارنة بإهلاكها الاقتصادي أحد الأمثلة على هذا النوع من التحفظ، وتشير الدراسات إلى أنَّ التحفظ غير المشروط قد ينشًا من العوامل الضريبية أو السياسية أو تلك المتعلقة بمصالح ذاتية للإدارة. وأيضًا التحفظ غير شرطي يسمى أيضًا بالتحفظ السابق أو غير المعتمد على الأخبار، ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بالمعالجة عن الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضًا في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول، وقد حدد التحفظ المحاسبي غير المشروط بوصفِه قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين، أو التي حدثت نتيجة إعادة النظر بشكل سريع في النفقات، وتأجيل الاعتراف بالأرباح، مما يعني انخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين مقارنة مع القيمة السوقية.

وهو التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول الالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لها في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد، مثال ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدل من رسملتها (صراوي، 2019، ص12).

ب-التحفظ المشروط:

وهو تحيز محاسبي يظهر من خلال التقارير المالية إزاء انخفاض القيم الدفترية لحقوق المساهمين، ويسمى أيضًا التحفظ اللاحق أو التحفظ المعتمد على الأخبار، وعادة ما ينشى هذا النوع لرفع كفاءة التعاقدات أو متطلبات الحوكمة، ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها، (بن يوسف، وعياش، 2021، ص1240).

وبموجب مفهوم التحفظ المحاسبي المشروط يدعى أيضًا بالتحفظ اللاحق، ويعتمد على وقوع أو عدم وقوع أحداث في المستقبل، وبناء على ذلك يتم استخدام القياس المتحفظ عند التوقع بحدوث أنباء سيئة في المستقبل بدرجة معقولة من التأكد، من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض القيم الدفترية للأصول أو زيادة القيمة الدفترية للالتزام وما يتبعه من خسائر (بن شيخة، 2020، ص11؛ كعموش، 2018، ص6).

4- من حيث الدرجة:

يصنف التحفظ المحاسبي إلى صنفين هما: التحفظ لأقصى درجة، والتحفظ لأدنى درجة.

أ- التحفظ لأقصى درجة: يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة، مثال ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن، أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغير إدارة الشركة.

ب-التحفظ لأدنى درجة: يكون اختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة. (أبو جراد، 2015، ص51).

5- من حيث مدى الاستمرارية :

يمكن التمييز بين نوعين للتحفظ المحاسبي هما: التحفظ الدائم، والتحفظ المؤقت.

أ- التحفظ الدائم: ويشير إلى تملك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، التي غالبًا ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية على الشركة، لها سلطة إلزام بإجراءات معينة.

ب- التحفظ المؤقت: يشير هذا النوع من التحفظ إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها اختلاف المواقف والظروف المحيطة؛ لذلك، فإنَّ هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام سياسات محاسبية بديلة تحقق أهدافًا محددة في فترة زمنية معينة (النخال، وآخرون، 2017، ص140).

6- من حيث النطاق:

يشمل هذا التصنيف على نوعين للتحفظ، هما: التحفظ الكلي، والتحفظ الجزئي.

أ- التحفظ الكلي: يتم من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ، من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات، وإجراء تغيرات في السياسات والطرق والتقديرات؛ لجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة أكثر تحفظًا.

ب- التحفظ الجزئي: يرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة؛ بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية (بربخ، 2018، ص40).

2-6 دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي:

قدمت الدراسات العديد من التفسيرات لتبرير وجود التحفظ المحاسبي، التي أكدت على أن التحفظ يفيد مستخدمي المعلومات المالية، ويمكن تصنيف هذه التفسيرات إلى أربعة أصناف: التفسير التعاقدي، وخطر التقاضي، والتفسيرات الضريبية، والقضايا التنظيمية والمؤسسية.

1- التفسير التعاقدي:

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة، ويمثل الدافع التعاقدي أهم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، كما أن المقترحات في ظل هذا التفسيرات قد طورت بشكل كبير من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية (صراوي، 2019، ص.ص20-21).

ويعد التفسير التعاقدي من أقدم تفسيرات التحفظ المحاسبي، فهناك العديد من الأطراف التي تهتم بعمل المنشأة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها، مثل: المساهمين والمقرضين، الذين يسعون إلى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث يضمن التحفظ المحاسبي للمساهمين استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضمانًا أكبر على سداد الالتزامات، ويقوم بدور تقليل السلوك النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العملية التعاقدية (رشيدة، 2018، ص8).

وتتضمن العملية التعاقدية العقود التي تتم بين المنشأة وجهات مختلفة، ومن الأمثلة على هذه العقود تلك التي تعقد بين المنشأة والدائنين، ويُطلق عليها عقود الدين، وكذلك عقود تعويضات الإدارة وتطلع الأطراف التعاقدية على الأداء المالي للمنشأة من خلال التقارير المالية، ما يدل على استخدامها للأرقام المحاسبية. وتلعب الأرقام المحاسبية دورًا مهمًا في العملية التعاقدية وخاصة في رقم الأرباح، وذلك عند كتابة شروط هذه العقود والإشراف عليها، فعندما تعطي المقاييس المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للشركة وتقييم أداء الإدارة للأطراف التعاقدية، قد ينشأ تضارب في المصالح فالمديرون لديهم دافع للتحيز للمقاييس المحاسبية التعاقدية؛ لزيادة ثروتهم الخاصة، حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالمنشأة والأطراف التعاقدية (قزال، وزرقون، 2018، ص17).

ويمكن أن تحدث هذه الحالات بسبب عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، ولأن المديرين ليس لديهم دائمًا نفس المصالح كأطراف متعاقدة مع المنشأة؛ نظرًا لفترة إدارتهم المحدودة ومسؤوليتهم المحدودة أيضًا، ومثال ذلك: يحصل المديرون غالبًا على مكافأة في حال ارتفعت قيمة أصول المنشأة وأرباحها بشكل كبير، وفي المقابل لا يحصل أصحاب الديون على تعويضات إضافية إذا زادت قيمة هذه الأصول؛ لهذا السبب قد يتخذ

المديرون قرارات مناسبة لهم، ولكن غير مناسبة للمنشأة وللأطراف المتعاقدة مع المنشأة، وتدعى التكاليف الناتجة عن أفعال المديرين المؤثرة سلبًا على قيمة المنشأة بـ"تكاليف الوكالة".

وهذا يعني أن التحفظ هو وسيلة لتخفيض تكاليف الوكالة؛ لأنه يقلل السلوك الانتهازي للإدارة من خلال الإعلان عن الخسائر والالتزامات بأقل القيم، والتقرير عن الإيرادات والأصول بأعلى القيم.

وأيضًا وجود علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين الخارجيين ومستوى التحفظ، فهذا يعطي دعمًا إضافيًا للاعتقاد بأن التعاقد هو دافع للتحفظ، ويطلب التحفظ من قبل المساهمين الخارجيين، لتقليل تكاليف الوكالة (حورانة، 2018، ص28).

إن التحفظ المحاسبي يقف عائقًا أمام إدارة الشركات التي لديها خطط حوافز تكون أكثر ميلًا لاستخدام الإجراءات المحاسبية التي تحول الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وذلك من خلال المنظور العلمي لممارسة التحفظ المحاسبي التي تحتاط إلى الاعتراف بأرباح متوقعة، التي تتعرض لحالة من حالات عدم التأكد، ويسهم التحفظ المحاسبي في زيادة فعالية عقود الدين، حيث يضمن للدائنين سياسات أكثر صرامة في الاعتراف بالأرباح، ومن ثَمَّ الحد من توزيع الأرباح بشكل مبالغ فيه، مما يتيح للشركة فرصة أكبر لسداد التزاماتها، ولذلك يلجأ الدائنون لحماية مصالحهم من التصرفات التي يتخذها الملاك لتعظيم منفعتهم على حسابهم التي يكونون على علم بها، كما أنه يعد أداة تعاقد فعالة في مجال الحوافز والدين؛ لأن الشيء المثالي لتلك العقود هو أن تبرم وفقًا لمعلومات محاسبية متحفظة؛ لأن عملية التعاقد، ومتابعة المعلومات المحاسبية من الإدارة، تحاول دائمًا التخلي عن السياسات المتحفظة عند إظهار الأرقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود (قزال، وزرقون، 2018، ص17).

2- خطر التقاضي:

إن حالات الإفلاس المتكررة التي أصابت العديد من المنشآت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي دفعت إدارات المشروعات إلى البحث عن كل الوسائل؛ لتجنب خطر الإفلاس الذي يحتمل أن يلحق بمشروعاتهم عن طريق إظهار المركز المالي بشكل أفضل مما هو عليه، وذلك بتقييم الأصول بقيم مرتفعة لزيادة الربح، ويعد ذلك تضليلًا لقراء القوائم المالية، الأمر الذي يدفعهم إلى شراء أسهم الشركة أو سنداتها وقبول البنوك بإقراض هذه المنشآت بالاعتماد على هذه القوائم، ما يدفع هؤلاء إلى مقاضاة مدقق الحسابات لمعاقبته؛ نتيجة إقراره قوائم مالية مخالفة للواقع، وكذلك مقاضاة الإدارة، للتعويض عن الضرر الذي لحق بهم، الأمر الذي دفع الإدارة والمدقق إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي؛ لحماية أنفسهم من المساءلة عن طريق التوجه إلى تخفيض قيم الأصول (حورانة، 2018، ص29).

وتدعي فرضية التقاضي أنه يمكن أن تكون الشركة أقل احتمالًا لتعرضها للمقاضاة من قبل المساهمين إذا قامت بتقييم الأرباح وصافي الأصول بأقل من قيمها الحقيقية، وإذا شعر المساهمون الحاليون بأن المنشأة قد بالغت

في تقييم المركز المالي الخاص بها. فإنه من المحتمل قيامهم بمقاضاة المنشأة بشكل أكبر منه في حال قيّمت المنشأة الأصول أو الأرباح المؤجلة بأقل من قيمها (النخال، وآخرون، 2017، ص141).

إن كلًّا من التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي يخفضان من قيمة الأرباح والقيمة الدفترية؛ مما يقلل من احتمالية المقاضاة من قبل المساهمين، كما أن التحفظ الشرطي يتغير عبر الزمن مع تغير بيئة المقاضاة (السيد، 2018، ص 441).

وقد قدم (Ball et al. 2000) دليلًا على أن التحفظ يختلف بين البلدان باختلاف النظام القانوني للدولة، فالشركات تميل إلى تقديم تقارير مالية أكثر تحفظًا في البلدان ذات القانون العام حيث تكون مقاضاة المساهمين أكثر احتمالًا (حورانة، 2018، ص29).

ويعدّ التقاضي تفسيرًا للتحفظ؛ لأن احتمال المقاضاة في حالة المبالغة في تقييم الأرباح أو الأصول مقارنة بحالة تخفيض قيمة الأرباح والأصول، فالمبالغة في تقييم الأرباح أو الأصول تحمل ضررًا للمساهمين أكثر من الحالة الثانية، وبسبب التقاضي يكون لدى المديرين دافع لتقديم تقارير تحفظية، وتوجد علاقة طردية بين التحفظ وخطر التقاضي (أبوحميدة، 2017، ص38).

ويلعب التحفظ المحاسبي دورًا مهمًا وكبيرًا في حماية الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة من خلال المساهمة في تجنيبهم التعرض للمساءلة القانونية؛ حيثُ إنَّه يستخدم كآلية لمواجهة المشاكل الخاصة التي تظهر بين الأطراف المختلفة، وآلية لمواجهة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف، فإنه يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي (المشهداني، وحميد، 2014، ص 366).

3- التفسيرات الضريبية:

في أي مجتمع من المجتمعات فإنَّ الربح المحاسبي يعد الأساس الذي تحسب منه الضريبة، وحيثُ إنَّ سعر الضريبة يحدد في المجتمع بواسطة الهيئات التشريعية، ويمثل إلزاما لكافة المنشآت، فإنَّ السبيل الوحيد لدى أي منشأة لتخفيض الضريبة المستحقة عليها هو التلاعب في رقم الربح المحاسبي، من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات، مع تعجيل الاعتراف بالمصروفات، الأمر الذي يتم عليه انخفاض صافي الأرباح، ومن ثَمَّ تؤثر هذه الاعتبارات الضريبية إلى الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية؛ وذلك نظرًا لتعدد السياسات المحاسبية، ووجود حرية للاختيار من بينها (الباز، محمد، 2022، ص78).

وتعني التفسيرات الضريبية قيام الشركات بتخفيض الأرباح المحاسبية، لتقليل الضرائب المستحقة، ويفترض التفسير الضريبي أنَّ الشركة من المحتمل أن تقرر عن أرباح محاسبية متحفظة لتقليل الالتزامات الضريبية عندما تكون هناك علاقة قوية بين الأرباح الدفترية والأرباح الخاضعة للضريبة. ويعد تأجيل الاعتراف بالدخل أكثر فائدة

للشركات من منظور تخفيض القيمة الحالية الصافية للضرائب التي سيتم دفعها؛ ونتيجة لذلك، يمكن لضريبة الدخل أن تكون دافعًا لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي (بهاء الدين، وعلي، 2019، ص602).

4- القضايا التنظيمية والسياسية:

يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بتحديد شكل تنظيم مهنة المحاسبة، وكيفية إعداد المبادئ المحاسبية والسياسات المحاسبية، وهذه الجهات تتمثل في جهات معنية بوضع معايير المحاسبة كأحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الدولي، وجهات أخرى معنية بمتابعة الالتزام بتلك المعايير، وهناك مسؤولية تقع على هذه الجهات التي تشكلها ضغوط سياسية واجتماعية مفروضة على واضعي المعايير تظهر مبررات الحاجة إلى زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي، وتظهر هذه المسؤولية بوضوح وتمارس بشكل كبير في حالة تعرض الشركات الخاضعة لتلك المعايير لأزمات مالية أو فشل، ولم تقد معلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المعدة وفقًا لتلك المعايير مؤشرات على احتمال وقوع هذه الأزمات (أبو حميدة، 2017، ص.ص39-40).

ويقدم التفسير التنظيمي للتحفظ أن التنظيم المحاسبي يطلب من الشركات تقديم تقارير مالية متحفظة، وخلص إلى أنَّ التنظيم يدعم التحفظ غير الشرطي وليس التحفظ الشرطي، ويحفز التنظيم الشركات على تقديم تقارير تحفظية، ورغم أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لا يحبذان التحفظ، ولكن يميلان إلى تقليل قيم أرباح الشركات والأصول الصافية عن المبالغة في تقييم أرباح الشركات وأصولها الصافية (حورانة، 2018، ص30).

وكمثال على بعض القواعد المحاسبية التحفظية أيضا، يصف المعيار المحاسبي الدولي (36) أنعلى المنشأة أن تقوم في نهاية كل فترة بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلًا ما قد هبطت قيمته، وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية، ولكن لا يجب زيادة قيمة الأصل إذا كانت قيمته القابلة للاسترداد أعلى من القيمة الدفترية، وكمثال آخر مطلب خلق الاحتياطيات لتكاليف الضمانات (حورانة، 2018، ص30).

كما أن طبيعة الصناعة أو القطاع قد تؤثر كأحد العوامل المؤسسية التي تعمل فيه الشركة داخل البلد الواحد على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وأن قوائم الشركات التي تعمل في صناعات عالية التكنولوجيا، كالاتصالات والحاسبات أكثر تحفظًا بالمقارنة بقوائم الشركات التي تعمل في صناعات منخفضة التكنولوجيا؛ بسبب تمتع شركات التكنولوجيا العالية بفرص أكثر نمو، وزيادة المخاطر الناتجة عن أسعار الأسهم الأكثر تقلبًا (أبو جراد، 2015، ص58).

ويوضح التفسير السياسي أن المنشأة قد تستخدم التحفظ المحاسبي بهدف تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها تبعًا للأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها

الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية، فعلى سبيل المثال: إذا كانت الأرباح كبيرة، فمن الممكن أن تلفت انتباه رجال السياسة والجهات الرقابية نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه المنشآت، للاستدلال على مؤشرات كثيرة ووضع قوانين متعددة كالتضخم، والاحتكار، والسياسات السعرية، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم، والشركات ذات الأرباح غير العادية، والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتَّبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظًا؛ بهدف تخفيض تعرضاها للتكاليف السياسية (عبدالرحيم، 2017، ص.ص155-156).

ومما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يتأثر بالعديد من الدوافع والمبررات والتفسيرات التي تؤدي تطور التحفظ المحاسبي، مثل: العوامل التنظيمية والسياسية والضريبية والعقود، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض، والتأثير في عناصر الخصوم والمصروفات بالزيادة ومن ثم التأثر بالسالب في حقوق الملكية أو (صافي الأصول) (أبو جراد، 2015، ص58).

2-7 إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي:

1-7-2: إيجابيات التحفظ المحاسبي:

أيدت العديد من الدراسات مفهوم التحفظ المحاسبي، وبينت له الكثير من الفوائد بالنسبة للمساهمين ومعدي القوائم المالية، ومن هذه الإيجابيات ما يأتي:

1- يستخدم التحفظ المحاسبي لمنع المشاكل الأخلاقية الناتجة عن تضارب المصالح بين المنشأة والأطراف الأخرى، ويحد من المبالغة في تقييم الأرباح من قبل المديرين، ويقلل من فرصة تكبد تكاليف غير مبررة كمكافأة لهم، حيث تدعى هذه التكاليف بـ"تكاليف الوكالة"؛ ما يزيد من قيمة المنشأة (قزال، وزرقون، 2018، ص16).

2-يُحسن الشفافية في القوائم المالية، ويقلل من احتمال تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية غير المطلعين من خلال المعلومات المتفائلة التي تفصح عنها الإدارة؛ مما يحسن القدرة على مراقبة الإدارة، وعقود الدين، وعقود أخرى (حورانة، 2018، ص21).

3- يعد التحفظ المحاسبي وسيلة لمواجهة المبالغة والتفاؤل المفرط في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها من قبل المحاسبين والمديرين، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين، (بربخ، 2018، ص40).

4- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية إلى معلومات محاسبية تمتاز أو تتصف بالموضوعية، أي إنَّ ما ينتجه النظام المحاسبي من تقارير مالية، تكون معدة وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها، (بربخ، 2018، ص40).

5- يعد التحفظ المحاسبي ذا فائدة للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كماهي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح (أبو جراد، 2015، ص46).

6- تتميز المعلومات المحاسبية المعدة وفقًا للتحفظ المحاسبي بأنها موثوقة، حيث يسهم التحفظ في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويعمل على زيادة جودة الإفصاح (قزال، وزرقون، 2018، ص16).

7- يعتقد المستثمرون أن القوائم الأكثر تحفظًا تكون معلوماتية وصادقة، فذلك يجعلهم يدركون أن انخفاض الأرباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض أداء المنشأة الاقتصادي، ولذلك أكدت بعض الدراسات على أن منفعة التحفظ تفوق مضاره من حيث زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (حورانة، 2018، ص22).

8- إن التحفظ المحاسبي له دور مهم في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى اتِّباع سياسات متفائلة، تؤدي إلى تضخم الأرباح التي للإدارة تصيب منها، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيدًا جدًا وبوجه خاص للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح (المصري، 2022، ص19).

9-إن التَّحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيثُ إنَّ تبنّي التَّحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة جودة الإفصاح، وأن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظًا يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم (أبو حميدة، 2017، ص33).

10- هناك العديد من الآثار الإيجابية للتحفظ بالنسبة للإدارة، من أهمها: (أبو جراد، 2015، ص47).

أ- يجنب المنشأة احتمالات التعرض للمقاضاة من قبل الدائنين؛ بسبب المبالغة في التقرير عن قيم الأصول.

ب- يخفض من مقدار الضرائب المفروضة على الشركة.

ج- يحد من التكاليف السياسية وأعباء التدخلات العقابية.

11-أشارت (Warrs) إلى أنَّ المحاسب ظل يستخدم التحفظ المحاسبي على مر العصور رغم انتقاده، حيثُ إنَّ هناك أربعة مبررات لوجود واستمرار التحفظ في القوائم المالية هي: المبرر التعاقدي، والمبرر التنظيمي، والمبرر التقاضي، والمبرر الضريبي (أبو جراد، 2015، ص47).

12- يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان؛ لحماية أنفسهم من أيّ نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة؛ اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية (حسن، 2020، ص34).

13-تقييم جودة الإفصاح: تعد جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة؛ لأنها تضمن مدى وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية (أبو جراد، 2015، ص46).

2-7-2: سلبيات التحفظ المحاسبي:

يرى معارضو التحفظ المحاسبي أن التحفظ له سلبيات تفوق فوائده، ومن هذه السلبيات:

1- تؤدي الأرباح المحاسبية الحالية المتحفظة إلى أرباح محاسبية غير متحفظة في المستقبل، واعترض مؤيدو التحفظ المحاسبي على ذلك، ففي ظل التحفظ المحاسبي فإنَّ الأرباح المستقبلية في التقارير ستكون أعلى بسبب عدم التماثل في درجة التحقق بالأنباء السارة مقابل الأنباء غير السارة، ولكن اندماج المكاسب المحققة في الأرباح مستقبلًا لن يجعل الأرباح غير متحفظة (حورانة، 2018، ص22).

2- يستخدم المحاسبون أحيانًا مفهوم التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، بصرف النظر إن كان ذلك يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم (حسن، 2020، ص35).

3- يتناقض مع دورية القياس المحاسبي، لأنه سيؤدي إلى تخفيض الأرباح في العام الأول وزيادتها في العام التالي؛ الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر ببعض المساهمين؛ بسبب بيع أسهمهم (حورانة، 2018، ص24).

4- حدوث بعض الأخطاء في القياس المحاسبي، التقليل من قيمة المعلومات المحاسبية وتقيد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وجعلها غير صالحة لاتخاذ القرارات؛ لأنها بعيدة عن الواقع الاقتصادي، فيجب تحقيق الانسجام بين التحفظ المحاسبي والموضوعية في المحاسبة (قزال، وزرقون، 2018، ص17).

5- قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، لأنه يحل بحيادية التقارير المالية، حيث يتعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل: الحيادية، والقابلية للمقارنة، والثبات، والتمثيل الصادق، حيث يتعارض مع خاصية الثبات من خلال استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم مخزون آخر المدة، فقد يؤدي إلى تقييم مخزون آخر المدة وفقًا للتكلفة في سنة معينة وتقييمها وفقًا للقيمة السوقية في سنة أخرى (أبو حميدة، 2017، ص33).

6- يؤثر ازدياد التحفظ على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية؛ مما يؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرارات وخاصة عند تحميل فترات محاسبية خسائر ومصاريف غير محققة؛ مما ينتج عنها انخفاض في قيمة الدخل (قزال، وزرقون، 2018، ص17).

7- يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهار العناصر بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية، ومن ثَمَّ فإنَّ استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها، (بربخ، 2018، ص40).

8- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات وزيادة قيمة المصروفات والالتزامات بشكل مبالغ فيه يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات، وعن المبالغة في تخفيض قيمة

الالتزامات والمصروفات؛ لأن ذلك يمكن أن يضر بمصالح بعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات (حسن، 2020، ص33).

9-إن ممارسة التحفظ المحاسبي قد يتيح فرص للتلاعب بالأرقام المحاسبي، ومن إمكانية تكوين احتياطيات سرية، وما قد يترتب على ذلك تأثيرات سلبية على بيئة المعلومات وانخفاض جودة الأرباح، وصعوبة الاعتماد عليها في التنبؤات؛ الأمر الذي يشير في مجملة إلى إعداد تقارير مضللة قد تؤثر في دقة قرارات المستخدمين خاصة المستثمرين والمراجعين (أبو حميدة، 2017، ص34).

10- أن تبني الشركات للسياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة الأسهم، ويزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة؛ الأمر الذي قد يترتب علية زيادة تكاليف الوكالة، ولهذا يمثل التحفظ عائقًا يجب الاستغناء عنه (بربخ، 2018، ص40).

11- تحديد مواطن الخطر: يساعد التحفظ على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية، ويمكن أن يستدل في تحدي مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية بكل مما يأتي: وجود تغييرات غير مبررة، وجود زيادة في الأرباح غير مبررة، وجود زيادة غير طبيعية في حساب العملاء مقارنةً بالزيادة في المبيعات، وجود زيادة غير طبيعية في المخزون بالمقارنة بالزيادة في المبيعات، وأن هناك زيادة في الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية (أبو جراد، 2015، ص48).

ومنه يمكن القولُ إنَّ إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي نشأت نتيجة اختلاف آراء ووجهات النظر حول التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض.

2-8 مقاييس التحفظ المحاسبي.

طور الباحثون في مجال البحث المحاسبي على صعيد أسواق المال العديد من المقاييس التي أسهمت في التحقق من وجود التحفظ المحاسبي أو عدم وجوده، وأيضًا قياس درجة التحفظ المحاسبي، وإمكانية التحقق من أسبابه، ومدى تطبيق الممارسات المحاسبية لسياسات متحفظة.

وقد تعددت المنهجيات المستخدمة في قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية وإن اختلفت هذه المنهجيات أحيانًا في النتائج التي توصلت إليها، إلا أن جميعها يعتمد على أثر الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب مقابل الخسائر في التقارير المالية، وتحديدًا صافي الأصول والأرباح والمستحقات.

وقد تناول الباحث في هذا المبحث ما يأتي:

1- نموذج Basu (1997) .

2- نموذج قياس الاحتياطيات السرية ReservesHidden.

3- مؤشر التحفظ -ScoreC.

4- مقياس الاستحقاقات السالبة Skewnessof Earnings.

5- مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية Market to book.

6- نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF).

7- نموذج Feltham and Ohlson,1995.

1- نموذج Basu (1997) (حورانة، 2018، ص.ص33-36).

يُعرّف أيضًا بـ"مقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم"، وهو يفترض أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويتطلب التحفظ المحاسبي درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر، وهذا ما يقوم عليه مفهوم التحفظ المحاسبي، إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر، أي إنَّ التحفظ المحاسبي يمثل عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ يؤدي إلى الاعتراف محاسبيًا بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالمكاسب، لذلك تكون الخسائر المحاسبية أكثر تزامنًا مع عوائد الأسهم مقارنة بالمكاسب المحاسبية، وقد تنبأ Basu,(1997)بأن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها.

وتميل أسعار الأسهم السوقية إلى أنَّ تعكس التغيرات في قيمة الأصول في نفس وقت حدوث هذه التغيرات سواء أكانت هذه التغيرات تمثل خسائر أم مكاسب في قيمة الأصول، وهو ما يعني أن العوائد على الأسهم تميل إلى أنَّ تكون متماثلة زمنيًا.

ويُعَدُّ Basu أولَ من قدم نموذجًا يعتمد على سرعة استجابة الربح المحاسبي للأنباء غير السارة مقارنة بالأنباء السارة تقريبيًا، وقد صاغ معادلة انحدار تتضمن الربح المحاسبي كمتغير تابع وعوائد الأسهم كمتغيرات مستقلة مع اعتبار العوائد الموجبة للأسهم كبديل للأنباء السارة، والعوائد السالبة للأسهم كبديل للأنباء غير السارة، وكلما زادت درجة التباين في توقيت الاعتراف، كلما تدنت قيمة صافي الأصول.

ومن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطًا بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأنباء غير السارة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأنباء السارة، وعليهِ فإنَّ مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأنباء غير السارة وعلاقتهما في فترات الأنباء السارة.

وقد استخدم نموذج Basu,(1997) الانحدار العكسي للأرباح (Xi,t) على العائد Ri,t وفق نموذج الانحدار الآتي:

$$\underline{EPSi,t}=a_0 + a_1DRi,t+ \beta_0Ri,t+ \beta_1Ri,t * DRi,t + \varepsilon$$

$P_{i,t-1}$

حيثُ إنَّ :

$EPS_{i,t}$: تمثل ربح السهم العادي للمنشأة i عن للفترة t.

$P_{i,t-1}$: السعر السهم في نهاية الفترة t للمنشأة $R_{i,t.i}$: العائد السهم للمنشأة i عن للفترة t، والذي يقاس من خلال الفرق بين سعر السهم السوقي في نهاية الفترة وبدايتها، مضافًا إليه نصيب السهم من الأرباح خلال العام / على سعر السهم في بداية المدة.

a_0: ثابت علاقة الانحدار، والذي من المتوقع أن يكون ذو إشارة موجبة، لأنه يمثل الأنباء السابقة التي تنعكس تدريجيًا في الأرباح المحاسبية.

a_1 :يقيس التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بصرف النظر عن قيمة العوائد أو إشارتها.

β_0:تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة.

$DR_{i,t}$: متغير وهمي VariableDummy، ويساوي الواحد إذا كانت العائدات، $R_{i,t}$ ذات إشارة سالبة، ويساوي الصفر إذا كانت هذه العائدات موجبة.

β_1:يقيس التوقيت الملائم للأرباح من ناحية الأنباء غير السارة، ويستخدم كمعامل لعدم تماثل التوقيت الملائم لقياس درجة التحفظ المحاسبي، إذ يجسد مقدار الاستجابة الإضافية للأنباء غير السارة.

ε: التغير العشوائي.

ويتم تطبيق دالة الانحدار هذه على عينتين مختلفتين، تكون الأولى ذات عائدات موجبة، والأخرى ذات عائدات سالبة، وإذا كانت قيمة معامل التحديد R_2 في حال كانت تنتج عن انحدار الأرباح على العائدات السالبة أكبر مما لو كانت تنحدر على عائدات ذات إشارة موجبة، فإنَّ الأرباح تتضمن الأنباء غير السارة بشكل أكثر تزامنًا، وتكون القوائم المالية أكثر تحفظًا.

وفي حالة الأنباء السارة (العائدات الموجبة) ستكون قيمة المتغير الوهمي مساوية الصفر، ومن ثَمَّ فإنَّ شكل دالة الانحدار يصبح كما يأتي:

$$\frac{X_t}{P_{t-1}} = a_0 + \beta_0 R_t + \mathcal{L}_t$$

أما في حالة الأنباء غير السارة (العائدات السالبة) فستكون قيمة $DR_{i,t}$ (المتغير الوهمي) مساوية الواحد، ما يجعلها تضاف إلى قيمة الثابتa_0، ويصبح شكل دالة الانحدار كما يأتي:

$$\frac{X_{i,t}}{P_{i,t-1}} = a_0 + a_1 + (\beta_0 + \beta_1) R_{i,t} + \mathcal{L}_t$$

وتتم مقارنة المؤشرات الإحصائية للمعادلتين السابقتين، للوقوف على مدى تأثر الأرباح المحاسبية أو مدى قدرتها على تجسيد كل من: المكاسب الاقتصادية المتوقعة، والخسائر الاقتصادية المتوقعة؛ إذ إنَّه من المتوقع أن تكون قيمة معامل التحديد R_2 في العلاقة (2) (أكبر مما هي في العلاقة (1)، فالأرباح تعكس الخسائر المتوقعة في توقيت أكثر ملائمة مما تعكس به المكاسب المتوقعة وفقًا لمفهوم التحفظ المحاسبي، في حينِ إنَّ قيمة المعامل β_0 تقيس مدى استجابة الأرباح المحاسبية للمكاسب الاقتصادية، وقيمة المعامل $(\beta_0 + \beta_1)$ تقيس مدى استجابتها للخسائر الاقتصادية، وبالمقارنة بينهما فإنَّ قيمة β_1 تجسّد مقدار الاستجابة الإضافية للأنباء غير السارة، وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي من المتوقع أن تكون قيم المعاملات موجبة، بحيثُ إنَّ $\underline{(\beta_0 + \beta_1)}$؛ وذلك لأن المتغيرات المحاسبية تكون أكثر β حساسية للأنباء غير السارة منها للأنباء السارة، كما أن قيمة ثابت الانحدار تكون موجبة أيضًا؛ لأنها تجسد الأنباء السارة السابقة، والتي تنعكس تدريجيًا في الأرباح المحاسبية.

يتميز المقياس السابق بما يأتي:

1- مقياس شائع الاستخدام في البحوث العلمية.

2- لقد كان هذا المقياس هو المقياس الوحيد للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مدى سنوات عدة.

3- كثير من الأبحاث التي استخدمت ذلك المقياس أعطت نتائج متوافقة مع تنبؤات الباحثين النظرية، والتي تزيد من ثقة الباحثين ليس في تحليلاتهم النظرية فقط، بل في المقياس المستخدم أيضًا.

4- يتناسب هذا المقياس مع العينات كبيرة الحجم والتي يتم تحليلها Cross-sectional.

وعلى الرغم من استخدام هذا النموذج في الكثير من الأبحاث، غير أنه تعرّض للعديد من الانتقادات، أهمها:

اعتماده على التغير في عوائد الأسهم في نهاية الفترة كمقياس للأنباء السارة أو غير السارة، وهو ما يجعل أثر كل الأحداث المؤثرة على عوائد الأسهم والتي حدثت خلال السنة؛ مما يصعب معه فصل أثر كل حدث على حدة؛ لذا فشل هذا النموذج في الوصول إلى النتائج نفسها عند الاعتماد على المنهجية نفسها، ولكن بالتطبيق على الربح ربع السنوي.

2- نموذج قياس الاحتياطيات السرية ReservesHidden:

اعتبر (Penmanand Zhang, 2002) أن استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشكيل احتياطيات سريّة، ومن ثَمَّ يمكن قياس التحفظ المحاسبي من خلال استخدام المبلغ المكون نتيجة الاحتياطيات السرية، وكلما ارتفعت قيمة الاحتياطيات السرية، ازدادت درجة التحفظ المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية، ويمكن قياس الاحتياطيات السرية بطريقتين:

أ- الأولى: تستخدم نسبة البحوث والتطوير إلى المبيعات، ونسبة مصاريف الإعلان على المبيعات كمقياس للاحتياطيات السرية.

ب- الثانية: يتم حسابها من خلال المعادلة:

$$Cit=\frac{ERit}{NOAit}$$

حيثُ إنَّ :

ERit: تمثل الاحتياطيات السرية المكونة نتيجة اتِّباع التحفظ المحاسبي،i تشير إلى المنشأة وtتشير إلى الفترة.

NOAit: هي صافي الأصول التشغيلية، وتُحسب كالآتي:

القيمة الدفترية للأصول التشغيلية – القيمة الدفترية للخصوم التشغيلية، باستثناء الأصول والمطلوبات المالية (أبو جراد، 2015، ص63).

واقترح (Penman and Zhang,2002) المقياس الآتي لتقدير الاحتياطي السري:

$$ERit=INVit + RDit + ADVit$$

حيثُ إنَّ :

INVit: احتياطي المخزون.

RDit: احتياطي البحوث والتطوير.

ADVit: احتياطي الأصول الإعلانية والتسويقية. (أبو جراد، 2015، ص64).

ومن سلبيات هذا المقياس:

1- أن التحفظ المحاسبي يخلق احتياطيات سرية، وقيمة ذلك الاحتياطي تشير لدرجة التحفظ المحاسبي في الشركة، وكلما زاد حجم الاحتياطيات السرية يزداد مها التحفظ في التقارير المالية للشركات، ولكن من الصعوبة في تحديد قيمة الاحتياطيات السرية لعدم التقرير عنها في القوائم المالية أو في أي مكان أخر، ويمكن فقط تقديرها فقط من خلال الباحثين (السيد، 2018، ص438).

2- يتطلب هذا المقياس (HR) توافر العديد من البيانات التي يصعب الحصول عليها مثل نفقات البحوث والتطوير والإعلانات التي لا يفصح عنها من قبل بعض الشركات؛ مما ينعكس على انخفاض استخدام ذلك المقياس بالمقارنة مع المقاييس الأخرى للتحفظ المحاسبي (السيد، 2018، ص438).

3- صعوبة تحديد قيمة له تؤدي استخدامه بالدراسات الدولية للتحفظ المحاسبي، حيثُ إنَّ التنظيمات المحاسبية في العديد من البلدان لا تسمح بالإفصاح عن نفقات البحوث والتطوير والإعلان (السيد، 2018، ص438).

3- مؤشر التحفظ –ScoreC. (حورانة، 2018، ص38)

وقد قدم الباحثان (Khan and Watts, 2009) مقياسًا جديدًا للتحفظ (ScoreC-)، يرتكز على مقياس Basu (1997)، وفق طريقة عدم تماثل التوقيت، من خلال إضافة خصائص محددة للمنشأة يمكن أن يكون لها تأثير على الأرقام الواردة في القوائم المالية: كالحجم، والقيمة السوقية إلى الدفترية، والرافعة المالية إلى الانحدار المستعرض من قبل Basu؛ ما يجعل هذا المقياس قادرًا على أن يأخذ بالحسبان اختلاف كل من المنشأة والفترة الزمنية عند قياس التحفظ المحاسبي.

ويقيس هذا المؤشر التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطيات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطيات السرية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى أنَّ المنشأة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإنَّ ارتفاع مؤشر (ScoreC-) يعني زيادة درجة التحفظ.

ولحساب توقيت الأنباء السارة وغير السارة، قدم (Khan and Watts, 2009) الصيغة الآتية، التي تمثل دالات خطية لخصائص محددة للمنشأة سنويا:

$$Score=\beta_2=\mu_1+ \mu_2*Size+\mu_3*M/B+ \mu_4*levG-$$

$$Score=B3=\lambda1+ \lambda2*Size+\lambda3*M/B+ \lambda_4*levC-$$

ScoreC-ي مثل مقياس التحفظ السنوي للمنشأة (firm-year measure)، أو توقيت الأنباء غير السارة المتزايدة، ويُعَدُّ توقيت الأنباء غير السارة هو مجموع ScoreC- و Score.G-.

ولهذا المؤشر ميزات عدّة منها:

1-يمكن أن يعكس كل من التغيرات الزمنية، وتغيرات خصائص المنشأة changesfirm-specific التي تؤثر في تحفظ التقارير المالية للمنشأة، مثل: التغير في عدم تماثل المعلومات؛ بسبب تخفيض فرص الشركة بالنمو.

2- يمكن تقدير هذا المؤشر في الشركات التي لديها عائدات موجبة فقط، التي لا يمكن لمقياس Basu تقديرها، وهذا يعني أنه يمكن باستخدام مؤشر ScoreC- تكبير حجم العينة في الأبحاث التي تتناول التحفظ المحاسبي.

3- إدخال ثلاثة متغيرات خاصة بالشركة، ومن ثَمَّ يمكن أن يأخذ بالحسبان التفسيرات الأربعة للتحفظ: التعاقد، والتقاضي، والضرائب، والتنظيم.

أما السلبيات لهذا المقياس فهي نفس السلبيات المذكورة في نموذج مقياس الاحتياطيات السرية؛ لأن هذا المؤشر يقيس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة الاحتياطيات السرية إلى صافي الأصول التشغيلية.

4- مقياس الاستحقاقات السالبة Skewness of Earnings.

يعود هذا المقياس إلى نموذج تقييم الدخل المتبقي (RIVM)، وحقيقته أن المحاسبة تميل إلى تأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية، وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال استخدام آلية الاستحقاقات

التي يستند إليها التحفظ المحاسبي، ويعتمد هذا المقياس على خلق التحفظ المحاسبي في المنشأة داخليًا من خلال اختيار السياسات المحاسبية، مثل: (رسملة الفائدة، واحتياطيات إعادة التقييم، ورسملة مصاريف التطوير، وتقييم الاستثمارات).

وقُدِّمَ هذا المقياس من قبل (Givoly and Hayan,2000)، ويرتكز هذا المقياس على المستحقات الناتجة عن العمليات غير التشغيلية كجزء من القيمة الدفترية للمنشأة، وتُحسب الاستحقاقات غير التشغيلية من خلال طرح الاستحقاقات الناتجة عن العمليات التشغيلية من الاستحقاقات الكلية وتمثل الاستحقاقات الكلية صافي دخل المنشأة قبل الاستهلاك مطروحًا منه صافي التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية، بينما تحسب الاستحقاقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية الختامية بشكل مشابه لحساب الاستحقاقات التشغيلية المستخدمة في طريقة:

$$AAFC\ NA = TACC - OPACC$$

حيث إنَّ:

TACC: الاستحقاقات الكلية، تحسب من خلال صافي الدخل (قبل الاستهلاك) – التدفق النقدي التشغيلي.

OPACC: الاستحقاقات التشغيلية، تقاس من خلال:

المخزون + المدينين + الأصول متداولة أخرى – الدائنين – الالتزامات المتداولة الأخرى.

ومن خلال تأجيل المكاسب وتعجيل الخسائر، يصبح مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة في المنشأة أكثر سلبية وبشكل تدريجي وأكبر من الاستحقاق التشغيلي، لذلك بعد مقابلتهم كانت النتيجة النهائية سالبة، وهذا مؤشر على زيادة التحفظ المحاسبي في تلك الفترة (حورانة، 2018، ص.ص39-40).

ويتميز هذا المقياس بأنه مقياس محدد للتحفظ لشركة معينة مع سهولة تطبيقه بشكل عام حيث لا يتطلب بنود بيانات كثيرة، وأخيرًا عدم اعتماده على بيانات السوق على عكس مقياس (AT) ومقياس (MTB).

لكن يُعابُ على مقياس (NA) الآتي:

– حاجة هذا المقياس لقياس الاستحقاقات في مجتمع الدراسة لعدد من السنوات، بدايةً من سنةِ أساسٍ محددة، وهنا تظهر مشكلة اختيار سنة الأساس.

–تجاهل المقياس تكلفة الإهلاك، التي تعد عنصرًا مهمًّا في الاستحقاقات المحاسبية. (السيد، 2018، ص438).

5– مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية Market to book.

يستخدم هذا المدخل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية؛ وذلك لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته السوقية مع قيمته الدفترية، حيثُ إنَّ زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأكثر من الواحد

الصحيح يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على زيادة القيمة السوقية للشركة، مقابل قيمتها الدفترية، مما يعني أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ الذي نادت به النظرية المحاسبية، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحا منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، والقيمة السوقية للسهم هي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية العام (بربخ، 2019، ص42).

6- نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF).

استخدم (Ball and shivakumar, 2005) مقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي، لقياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، ويتشابه هذا المقياس مع مقياس Basu،فكلاهما يرتكزان على فكرة عدم تماثل التوقيت، وينطلقان من هيكلية متشابهة، إلا أن نموذج Basu غير مناسب للشركات الخاصة؛ لعدم وجود معلومات عن أسعار الأسهم، ومن ثَمَّ استخدم Ball and shivakumar لتدفق النقدي لقياس الأنباء السارة وغير السارة، بدلًا من عائد السهم المستخدم في نموذج Basu، كما استخدما عنصر المستحقات، لقياس التحفظ، بدلًا من صافي الدخل المستخدم من قبل Basu، ويعتمد هذا المقياس على معادلة الانحدار العكسي الآتية:

$$ACCit = \beta_0 + \beta_1 DCFOit + \beta_2 CFOit + \beta_3 DCFOitCFOit + \varepsilon it$$

(حورانة فاتح، 2018، ص41).

حيث إنَّ:

ACCit: تمثل الاستحقاقات التشغيلية، وتقاس كالآتي:

التغير في المخزون + التغير في المدينين + التغير في أصول متداولة أخرى – التغير في الدائنين– التغير في الالتزامات المتداولة الأخرى.

DCFOit: متغير وهمي يساوي الصفر إذا كان التدفق النقدي للفترة أكبر من الصفر أو يساويه، ويساوي الواحد إذا كان التدفق النقدي أصغر من الصفر.

CFOit: التدفق النقدي التشغيلي للفترة t.

إن المعامل β_3 هو مقياس التحفظ المحاسبي (AACF)، ويشير ارتفاعه إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، ووجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة وجود أرباح جيدة غير معترف بها (حورانة، 2018، ص42).

إيجابيات هذا المقياس وسلبياته:

من إيجابيات استخدام نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي:

1- يمكن استخدامه لقياس التحفظ لكل من الشركات المدرجة وغير المدرجة.

2- من المحتمل أن يؤثر التحفظ على عنصر الأرباح المعترف به على أساس الاستحقاق بشكل أكبر من عنصر الأرباح المعترف به على الأساس النقدي.

ونقطة الضعف في هذا النموذج هي أنه يستخدم بشكل أقل في الأبحاث المحاسبية، نسبة إلى نموذج Basu؛ لذلك لم يثبت بعد أنه نموذج موثوق لقياس التحفظ (حورانة، 2018، ص42).

7- نموذج Feltham & Ohlson, 1995 (حورانة، 2018، ص.ص42- 45).

قدم (Feltham and Ohlson, 1995) نموذجا لتقييم حقوق الملكية الذي يقوم على الفصل بين الأصول المالية والأصول التشغيلية، ويبحث في العلاقات المحاسبية التي تعبر عن المحاسبة عن كلا النوعين من الأصول، وتعرض لتأثير المحاسبة المتحفظة على البيانات المحاسبية وعلاقتها مع القيمة السوقية لحقوق الملكية، ويبدأ بثلاثة افتراضات:

1- افتراض التقييم بأن قيمة حقوق الملكية مساوية للقيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية (نموذج توزيعات الأرباح المخصومة PVED).

ويقوم على العلاقة الأساسية لنموذج توزيعات الأرباح المخصومة (PVED)؛ إذ إنَّ قيمة السهم الحقيقية Pt في أي فترة t تساوي القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المتوقع حصولها في نهاية كل فترة تالية.

τ + $d\tau$ من $\tau = 1$ إلى τ) 00مخصومة ب $(1+r)\ \tau$، حيثُ إنَّ r تمثل معدل العائد على حقوق الملكية، كما في العلاقة الآتية:

$$P\tau = \sum_{\tau=1}^{00} \left(\frac{E\tau(d\tau + \tau)}{(1 + rf)\tau} \right)$$

2- الافتراض الثاني هو علاقة الفائض الصافي Clean Surplus Relation (CSR):

يفترض هذا النموذج أن التغير في القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة $b\tau$ عن بدايتها$-1b\tau$ يساوي الأرباح المحاسبية، 7 مطروحًا منها صافي التوزيعات $b\tau$:

$$(b\tau - b\tau{-}1{=}X\tau{-}d\tau)$$

3- الافتراض الثالث: ديناميكية المعلومات الخطية Linear Information Dynamics:

يحدد هذا الافتراض خصائص الأرباح غير العادية التشغيلية $OX\tau$ والقيمة الدفترية للأصول التشغيلية ومتغيرين للمعلومات الأخرى مع كل منهما، من خلال العلاقات الآتية:

$$ax\ a_{t_+1}=\omega_{11}ox\ a_t + \omega_{12}0\ a_t + v_{1t} + \varepsilon_{1t+1}$$

$$oa_{t+1}=\omega^{22}oa_t + v_{2t} + \varepsilon_{2t+1}$$

$$v_{_1t+1}=\gamma_1 v_{1t} + \varepsilon_{3t+1}$$

$$v_{_2t+1}=\gamma_2 v_{2t} + \varepsilon_{4t+1}$$

حيثُ إنَّ:

$ox\ a_t$: تمثل الأرباح التشغيلية غير العادية.

oa_t: صافي الأصول التشغيلية (صافي الالتزامات التشغيلية).

vi_t: متغير المعلومات الأخرى i = 1,2.

εj_{t+1}: (i = 1,2,3,4).

قيم المعاملات محددة كما يأتي:

$0 \le \omega_{11} < 1$، $0 \le \omega_{12} \ge rf+$، $1 \le \omega_{22} < 1$، $lyn < 1$، حيثُ $n = 1,2$.

ω_{11}: تمثل معامل استمرارية الأرباح التشغيلية غير العادية.

ω_{12}: معامل الأصول التشغيلية، ويقيس مقدار تغير الأرباح التشغيلية للفترة القادمة إذا تغيرت القيمة الدفترية للأصول التشغيلية بمقدار وحدة واحدة، بشرط أن تكون موجبة.

v_{1t} وv_{2t}: يمثلان المعلومات الأخرى التي تلعب دورًا في تحديد الأرباح التشغيلية غير العادية للفترة القادمة والقيمة الدفترية للأصول التشغيلية للفترة القادمة.

وأثبت (Feltham & Ohlson, 1995) باستخدام هذه الافتراضات الثلاث السابقة أن قيمة السهم السوقية تساوي قيمته الدفترية مضافًا إليها الدالة الخطية لمتغيرات ديناميكية المعلومات الخطية السابقة عند نهاية الفترةt، ليصل إلى دالة تقييم حقوق الملكية التي يمكن أن يعبر عنها كما يأتي:

$$p_t = bv_t + a_1\ 0Xa_t + a_2\ 0a_t + \beta_1 v_{1t} + \beta_2 v_{2t}$$

حيثُ إنَّ:

p_t: هي القيمة السوقية للمنشأة.

bv_t: القيمة الدفترية للمنشأة.

$R(1+)$: تكلفة رأس مال المنشأة.

وقيم المعاملات تساوي:

$$a_1 = \omega_{11} / (R - \omega_{11}) \geq 0)$$

$$a_2 = \omega_{22} / (R - \omega_{11}) (R - \omega_{22}) \geq 0)$$

$$\beta_1 = R / (R - \omega_{11}) (R - \gamma_1) > 0$$

$$\beta_1 = \frac{a_2}{R - \gamma_1} \geq 0$$

واستنادًا إلى تعريف التحفظ المحاسبي وفق نموذج (Feltham & Ohlson, 1995) بأنّ الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية لا يساوي الصفر حتى في الأجل الطويل، فإنَّ القيمة السوقية ستظل أكبر من القيمة الدفترية حتى في ظل افتراض الاستمرارية إلى ما لانهاية،ما يعني أن الأرباح غير العادية المتوقعة مستقبلًا لا تساوي الصفر حتى في الأجل الطويل جدا، وستظل ذات إشارة موجبة، ويظهر ذلك في علاقة ديناميكية المعلومات الخطية الأولى، فإذا كانت قيمة معامل الأصول التشغيلية مساوية الصفر، فإنَّ هذه العلاقة تتحول إلى عدم التحيز، أما إذا كانت موجبة، فإنَّ التحفظ سيؤدي إلى تقييم الأصول بأقل مما يجب، إلا أنه سيؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة للفترة القادمة، وستشير العلاقة إلى أنَّ البيانات المحاسبية غير متحفظة، أما إذا كانت أكبر من الصفر، فإنَّ هذا المعامل لن يمثل التحفظ المحاسبي الذي يؤثر في القيم الحالية للأصول، ويؤدي إلى زيادة الأرباح في الفترة القادمة، وتشير العلاقة إلى أنَّ البيانات المحاسبية غير متحفظة (Aggressive accounting).

وقد انتقد الباحثون نموذج (Feltham & Ohlson)؛ لعدم شموله أنواع الممارسات المحاسبية المتحفظة، حيث يقيس التحفظ المحاسبي الذي يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول للفترة الحالية، ويزيد الأرباح المحاسبية عن الفترة القادمة، ويستثني الممارسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأصول وزيادة الأرباح عن الفترة نفسها، مثل: الاعتماد على القيم المحققة للأصول، كما في قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي.

2-9: أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير:

اهتز عالم المال والأعمال في بداية هذا القرن على سلسلة من الانهيارات المالية التي تعرض لها عدد من الشركات الكبيرة في العالم، كان أشهرها انهيار عملاق الطاقة الأمريكية Enron (إنرون)، التي أعلنت إفلاسها رسميًا في 16 أكتوبر 2001، مخلفة خسائر تقدر بـ618 مليون دولار بنهاية الربع الثالث من ذلك العام.

إن انهيار (إنرون) فرصة لإعادة تقييم الوضع بالنسبة لكلٍّ من المراقب المالي ومستخدمي القوائم المالية، ونتج عنها مزيد من التقنين لمهنة المحاسبة من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين؛ لذا بدأت دول عدة وفي

مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق. ومن أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير ما يأتي:

1. قانون ساربينز أوكسلي Sarbanes-Oxley:

أقرت معظم الأنظمة الاقتصادية في العالم، ضرورة تدخل الدولة بدرجة معينة للإشراف على الاقتصاد ككل؛ باعتبار أن التجارب التاريخية أثبتت عدم نجاح نظرية آليات السوق ذات التنظيم الذاتي، وقد كان انهيار شركة إنرون إحدى أكبر المفاجآت في عالم المال والأعمال، ونتيجة لذلك كان القانون الأهم الذي أصدرته الحكومة الأمريكية هو قانون (ساربينز أوكسلي)، الذي يحمِّل المدير التنفيذي والمدير المالي كامل المسؤولية تجاه أيِّ تلاعب في القوائم المالية، ففي السابق كان يمكنهما التنصل من المسؤولية في حال ادعائهما عدم معرفة هذا التلاعب، وقانون كهذا يكفي لزج المدير التنفيذي والمالي في السجن عند وجود أيِّ تلاعب في القوائم المالية (كوكب، وصليحة، 2019، ص20).

– أثر قانون "أوكسلي" على دعم التحفظ المحاسبي:

كان لتشريع قانون "أوكسلي" أثر كبير في مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل المحاسبون ومدقق والحسابات والمديرون والمحللون الماليون على الالتزام بالقانون والتعليمات المتفرعة منه، الذي يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية، يرافقها إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين، حيث يستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات الاستشارية والإدارية، وتطلب القانون تغييرات في العديد من جوانب: التقارير المالية من قبل الشركات وتحليلها. بعض التغييرات الهامة التي يتم تنفيذها، والدراسات التي يتم إجراؤها تحت إشراف القانون هي:

– منع إدارة الحسابات الإبداعية وتجاوزات الإدارة.

– تحديد الخِدْمات غير التدقيقية التي يقدمها مدققو الحسابات.

– جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤولة عن تحديد وتسديد الأتعاب.

– متابعة أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها المجاز مهمة تدقيق الحسابات (كوكب، صليحة، 2019، ص21).

– تعزيز الإفصاح المالي.

– منع القروض الشخصية الممنوحة من الشركات إلى المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة (كوكب، صليحة، 2019، ص21).

10-2 ممارسات التحفظ المحاسبي:

1-10-2 الممارسة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS):

رغم خلو الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وجود التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية؛ بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مثل: الحيادية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أقدم على إعادة إدخال مصطلح الحيطة والحذر إلى الإطار المفاهيمي المعدل في مارس 2017، حيث هناك العديد من المعالجات المحاسبية التي وردت في معايير المحاسبية الدولية، ومعايير التقارير المالية، مازالت تطبق مفهوم التحفظ المحاسبي ومن أمثلتها:

- معيار المحاسبة الدولي رقم 02 المخزون: ينص هذا المعيار بضرورة تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، حيث يتم تقدير القيمة القابلة للتحقق بناء على الأسعار السوقية، بحيث لا يظهر الأصل بأكثر من قيمته القابلة للتحصيل نتيجة الاستخدام أو البيع، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض كمصروف يحمل على قائمة الدخل. وتقييم المخزون بهذه الأساليب والطرق المحاسبية يتضمن جانبا من سياسة التحفظ المحاسبي المشروط، الذي ينص على تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة التحقق أيهما أقل.

-معيار المحاسبي الدولي رقم 08 السياسات رقم السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: ينص هذا المعيار أنه في حالة عدم تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية واجبة التطبيق والمتعلقة ببند معين، فيجب على المنشأة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق سياسة محاسبية تؤدي للوصول إلى معلومات ملائمة وموثوقة، وهو ما يتطابق مع مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يشير إلى ضرورة تبني المحاسب للتقدير الشخصي في حالات عدم التأكد التي تواجهه.

-معيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض قيمة الأصول: ينص المعيار رقم 36 على الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول، ولا يتم تسجيلها بما يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد. حيث يقوم على مبدأ ضرورة عدم تسجيل الأصل بقيمة تزيد عن مبلغه القابل للاسترداد، فلو كان الأصل مسجلا بقيمته الدفترية، التي تزيد عن مبلغ الاسترداد، فهنا يجرى الاعتراف بالخسارة والتدني في قيمة الأصول، أي إنَّ هذا المعيار يتضمن مستوى عالٍ من ممارسات التحفظ المحاسبي، ألا وهو ضرورة الاعتراف الفوري والمعجل بالخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة الأصل، وتأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحقق حدوثها.

-معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات الالتزامات والأصول المحتملة: ينص هذا المعيار على كيفية وظروف تقدير مخصصات الالتزام والمخاطر التي قد تواجهها الشركة مستقبلا وأخذها بعين الاعتبار، وعدم المبالغة في تقدير قيم التكاليف أو الالتزامات، حيثُ إنَّ هذا المعيار يمثل جوهر التحفظ المحاسبي المشروط المتمثل بتوقع الخسائر المحتملة والاعتراف بها (بن شيخة، 2020، ص.ص20-22).

– معيار المحاسبة الدولي رقم 38 الأصول غير الملموسة: اهتم المعيار رقم 38 بالقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، حيث اعتبر هذا المعيار أن ما تم توليده داخليا من الشهرة، العلامات التجارية وغيرها يجب عدم الاعتراف بها كموجودات.

–معيار التقرير المالي رقم 05 الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة: ينص المعيار رقم 05 على قياس الأصول التي تستوفى الشروط المحققة لتسجيلها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة العادلة أو الدفترية أو أيهما أقل مخصوما منها تكاليف البيع، بالإضافة إلى الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمتها وكيفية تعديل قيمة الأصول غير المتداولة، وهوا ما يندرج ضمن سياسات التحفظ المحاسبي التي تقتضي بالاعتراف بخسائر القيم وإظهارها بشكل عادل في القوائم المالية الختامية.

–معيار التقرير المالي رقم الإفصاحات: يهدف هذا المعيار إلى إيضاح جوهر التحفظ المحاسبي من خلال تبيان تفاصيل أي حالة، من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة والإفصاح عنها بشكل موثوق.

2-10-2 الممارسة المحاسبية وفقا النظام المحاسبي المالي (SCF):

لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى مفهوم التحفظ المحاسبي كمصطلح في حد ذاته، وإنما أشار إلى العمل بمبدأ الحيطة والحذر في حالات عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند الاختيار بين البدائل المحاسبية، وممارسة التقديرات المحاسبية، وذلك من خلال تحديد القواعد التي تعكس مفهوم التحفظ المحاسبي في المراسيم والقوانين التي سنتطرق إليها على سبيل التوضيح: تطرق النظام المحاسبي المالي إلى التحفظ المحاسبي من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

وينبغي ألَّا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب ألَّا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب ألَّا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مبالغ فيها (بن شيخة، 2020، ص.ص20-22).

2-11 خاتمة الفصل:

مما تقدم تشير الدراسة إلى أنَّ التحفظ المحاسبي هو ذلك التقرير عن الموجودات والإيرادات بالقيم الأقل قدر الإمكان والتقرير عن الالتزامات والمصروفات بالقيم الأعلى قدر الإمكان، وتم عرض العديد من أنواع التحفظ المحاسبي منها: من حيث الالتزام- من حيث أبعاد التأثير- من حيث الارتباط بالأحداث- من حيث الدرجة- من حيث مدى الاستمرارية-من حيث النطاق- التحفظ المحاسبي المشروط (تحفظ قائمة الدخل) -التحفظ غير المشروط، وكذلك تناول العديد من الإيجابيات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي منها. ويعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة

لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، كما يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وأن للتحفظ المحاسبي دورًا مهمًّا في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى اتِّباع سياسات متفائلة، واستعرضت الدراسة العديد من السلبيات المتعلقة باستخدام التحفظ المحاسبي، منها أنه يتعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية، كما قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، واستعرضت الدراسة أيضا إيجابيات التحفظ التي تساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وغيرها من الإيجابيات المذكورة، حيث يوجد هناك العديد من مقاييس التحفظ المحاسبي التي تم ذكرها، وقد تم الاعتماد على مقياسين لقياس التحفظ المحاسبي وهما: نموذج باسو Basu (1997)، ومدخل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية؛ لما للتحفظ من تأثير في جودة القوائم المالية، وجودة المعلومات المحاسبية، وجودة الأرباح، تم توضيح العلاقة بينهم، وتطرقت الدراسة إلى أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي، وأهم الممارسات المحاسبية وفقًا (لمعايير المحاسبة الدولية، والنظام المحاسبي المالي).

الفصل الثالث:

الإطار النظري لـ(جودة الأرباح المحاسبية)

3-1 المقدمة

3-2 تمهيد

3-3 مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

3-4 أهمية جودة الأرباح المحاسبية

3-5 خصائص جودة الأرباح المحاسبية

3-6 الأطراف المهتمة بجودة الأرباح المحاسبية

3-7 أسباب انخفاض جودة الأرباح المحاسبية

3-8 سمات الأرباح المحاسبية ذات الجودة المرتفعة

3-9 أسباب قياس جودة الأرباح المحاسبية

3-10 الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح

3-11 المقاييس المختلفة لجودة الأرباح المحاسبية

2-12 علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية

3-1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل من البحث الإطار النظري لجودة الأرباح من حيث مفهومها، وأهميتها، وخصائصها، والعوامل المؤثرة عليها، ووضح الأطراف المهتمة بجودة الأرباح، وأسباب انخفاض الجودة، وسمات الجودة العالية للأرباح، وأسباب قياس جودة الأرباح المحاسبية، والممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح، والمقاييس المختلفة لجودة الأرباح المحاسبية.

3-2 تمهيد:

تعد التقارير المالية عمومًا والقوائم المالية خصوصًا الوسيلة الأكثر فعالية في تحقيق وظيفة الاتصال المحاسبي، وتعد المصدر الرئيس للمعلومات المتعلقة بأداء الوحدات الاقتصادية لمستخدميها من الفئات المختلفة، التي من خلالها يمكن إشباع حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تصور الأحداث الاقتصادية التي مرت بها الشركة خلال فترة النشاط، ويشكل أساس الاستحقاق جوهر العمل المحاسبي والركن الأساسي لإعداد هذه القوائم المالية، كما تعد الأرباح المحاسبية أحد أبرز المقاييس والمؤشرات المحاسبية التي توفر تلك المعلومات، وتعتمد عليها مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة لاتخاذ القرارات والأحكام المتنوعة.

فرقم الربح يعد بمنزلة مؤشر جيد للتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، ويعد أحد أهم مقومات استمرار الشركات وبقائها لفترات طويلة، ويتوقف تحقيق أهداف هذه الشركات على مقدرتها في تحقيق الأرباح، من خلال تقييم مدى قدرة المنشأة السابقة والحالية والمستقبلية على تعظيم ثروة ملاكها وأدائها التشغيلي والمالي (عبيد، 2017، ص683).

إلا أن الاهتمام برقم الربح من قبل الأطراف المختلفة عند اتخاذهم لقراراتهم المتنوعة، لا يعني بالضرورة اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية؛ فإنَّ الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته دون الأخذ في الحسبان بعض العوامل التي قد تؤدي إلى إغفال ما تحتويه من بنود المستحقات من معلومات، لها أثر مهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج، ولعل من المناسب الإشارة إلى دور المعلومات التي تحتويها بنود المستحقات في التنبؤ باستمرارية الأرباح في المستقبل؛ إذ إنَّ زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات تشير إلى أنَّ جودة الأرباح منخفضة؛ مما يؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، وعليهِ فإنه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جود أداء الشركة (صيام، 2014، ص2).

وعلى الرغم من أن الأرباح المحاسبية المعدة وفقًا لأساس الاستحقاق هي أفضل مقياس لأداء الشركات، إلا أن هذه الأرباح قد يشوبها درجة كبيرة من عدم اليقين، التي قد تكون أحد أسبابها المرونة التي يمنحها تطبيق أساس الاستحقاق في اختيار الطرق والبدائل المحاسبية المختلفة، مما سينتج عن ذلك رقم أرباح لا يعبر عن المركز

الحقيقي للشركة؛ وذلك لأن رقم صافي الربح المعد وفقًا لأساس الاستحقاق يحتوي على المستحقات المحاسبية التي قد تسهم في تخفيض أو زيادة الأرباح بحسب الأهداف المطلوب تحقيقها .

وعلى الرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية (ليس دائمًا) التي تهدف إلى التحقق من سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز المحاسبي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونةً واسعةً في الاختيار فيما بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، التي قد يستغلها مديرو الشركات لتحقيق بعض الأغراض والأهداف على مستوى الأرباح المحاسبية؛ مما يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة. لذلك؛ فإنَّ أصحاب المصالح بشكل عام والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين بشكل خاص، أصبحوا بحاجة ملحة لضمانات مختلفة لتعزيز الثقة في حقيقة أداء الشركات، ولسد الفجوة فيما بين الواقع الفعلي للشركات وبين ما تعرضه في قوائمها المالية (صيام، 2014، ص44).

إن رقم الربح لا يعد الدليل القاطع الذي يبنى عليه الحكم على كفاءة الإدارة من قبل المساهمين، بمعنى آخر لا يعد دليلًا على نجاح الشركة واستمراريتها في ظل الطرق المستحدثة والتي يتم تطبيقها في بعض الشركات التي يطلق عليها إدارة الأرباح، حيثُ إنَّ إدارة الأرباح هي التلاعب ببنود المستحقات لزيادة رقم الربح، الذي يؤدي بدورهِ إلى انخفاض جودة الأرباح، ومن ثَمَّ إمكانية تعرض الشركة إلى الإفلاس (صيام، 2014، ص3).

وفي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بجودة الأرباح، وبرزت أهميتها لتحديد أوجه القصور في إعداد القوائم المالية ولمعرفة ما تتمتع به الأرباح من خصائص، وبخاصة في العقد الأخير، بعد أن أعلنت كبرى الشركات إفلاسها بصورة مفاجئة مثل شركة الطاقة إينرو، وشركة الاتصالات الأمريكية الكُبرى وولد كوم؛ الأمر الذي جعل معظم دول العالم تحاول إيجاد حلول مناسبة لمنع مثل هذه الانهيارات؛ لما لها من أثر سلبي قد يؤدي إلى انهيار اقتصاد دول بأكملها. وجعل المستثمرين أكثر حذرًا في اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية المعتمدة على رقم الربح، ومعرفة إلى أيٍّ مدًى تعكس هذه الأرباح لعملياتها التشغيلية (صيام، 2014، ص44).

وتعد جودة الأرباح المحاسبية من القضايا المحاسبية التي أخذت تنال اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة خلال العقدين الأخريين، وعلى الرغم من تعدد الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال، إلا أن الفكر المحاسبي لم يستطع الوصول إلى إطار فكري متكامل ومتفق علية لهذا الموضوع (شهيد، وعبس، 2015، ص 2).

إن قياس الربح المحاسبي يحقق العديد من الأهداف، ومنها: (حمزة، 2018، ص3):

1- مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة: يتم استخدام الربح المحاسبي كمقياس لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام موارد المؤسسة بشكل فعال؛ لتحقيق أهدافها الأساسية.

2- أساس للضريبة: يتم استخدام الربح المحاسبي من طرف الجهات الحكومية؛ بهدف تحديد قيمة الضرائب الملقاة على عاتق المؤسسة.

3- تنبؤات الأرباح: يساعد الربح المحاسبي المحقق المحللين الماليين في البورصة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

4- الاقتراض: إن مقدرة المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية تتعلق بمركزها المالي الحالي وبأرباحها المحققة وبإمكانية استمرارية هذه الأرباح في المستقبل.

5- الاستثمار واتخاذ القرارات إن عملية الاختيار بين الاستثمارات يكون على أساس توقعات التدفقات النقدية المستقبلية، التي يلعب فيها الربح الحالي المحقق دورا مهمًّا، كما يعتمد المستثمرون على رقم الربح المحقق لاتخاذ قرارات الاحتفاظ بأسهم المؤسسة أو بيعها أو شراء أسهم جديدة.

3-3 مفهوم جودة الأرباح المحاسبية:

حاول العديد من الباحثين وضع تعريف محدد لمفهوم جودة الأرباح؛ ولكن نظرًا لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، وكذلك اختلاف تصوراتهم الخاصة لطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم المالية، كالأهداف المتعلقة بتقييم أداء الشركة المالي الحالي، وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية، وعليهِ أدى ذلك إلى ظهور العديد من التعريفات لجودة الأرباح، إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وكذلك يرى كلٌّ من واضعي المعايير والمشرعين والمراجعين أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا، أما الدائنون فيعدونها كذلك كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية (محمد، 2017، ص6).

وعرفها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية: بأنها القدرة على استخدام المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية حول الأرباح الحالية بغية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بكفاءة وفاعلية (بربخ، 2019، ص48).

ويشير صيام (2014) إلى أنَّ جودة الأرباح هو العرض الصادق لرقم الربح دون أي تدليس أو مبالغات من شأنها أن تودي إلى الغش في القوائم المالية، والذي قد يؤدي إلى انخفاض الشفافية في السوق المالي والذي بدوره يسوق المستثمرين إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاطئة والتي تولد خلق الندم لديهم، والدي ينتج عنه تراجع الاستثمار في الأسواق المالية (ص45).

وعرَّف Lyimo (2014) جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح التي تعلنها الشركة التي تعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية في الشركة والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية ويدون تدخل الإدارة (بربخ، 2019، ص48).

في حينِ عرّف عبيد، وأكبر (2016) جودة الأرباح بأنها مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق استمرارية الأرباح، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكذلك التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة (ص253).

ويشير بربخ (2019) إلى أنَّ جودة الأرباح يمكن تحقيقها من خلال التعرف إلى مدى قدرة الأرباح على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر كان هناك ارتفاع في مستوى جودة الأرباح المستقبلية (ص 48).

وكذا عرَّفت Kamarudin Khairul, Ismail (2014) جودة الأرباح بحسب وجهات النظر المختلفة لمستخدمي رقم الأرباح المحاسبية من مستثمرين أو دائنين أو محللين؛ مما يجعله أكثر شمولًا من التعريفات السابقة، وهي كما يأتي:

- من وجهة نظر المستثمرين (فائدة القرار والمنظورات الاقتصادية):تعد جودة الأرباح عالية إذا كانت أرقام الأرباح مفيدة لأغراض صنع القرار (P.227).
- من وجهة نظر الدائنين ولجان التعويضات: حيث تعد الأرباح عالية الجودة كلما كانت قابلة للتحويل بسهولة إلى تدفقات نقدية، وأن تعكس الأداء الحقيقي للشركة وللمديرين (P.227).
- من وجهة نظر المحللين الماليين: بأنها أرقام الأرباح التي تعكس وبدقة الأداء التشغيلي للشركة، وهي مؤشرات جيدة للأداء التشغيلي المستقبلي وهي مقياس موجز جيد للتقييم قيمة الشركة (ثابتة).وهذا يتفق مع أهداف المحللين الماليين، وهي تقييم أداء الشركة، وتقييم مدى تأثير مدى الأرباح الحالية على الأداء المستقبلي وتحديد ما إذا كان سعر السهم الحالي يعكس القيمة الجوهرية للشركة (P.227).

وقد يحدد مستخدمو البيانات المالية أيضًا جودة الأرباح من حيث عدم وجود إدارة الأرباح؛ وذلك لأن التلاعب المتعمد بالمخاطر من قبل المديرين، ضمن الحدود الممكنة في معايير المحاسبة؛ مما قد يشوه فائدة العروض للمستخدمين (P.227).

وعُرّفت جودة الأرباح بأنها: قدرة الأرباح على مقابلة الأهداف الأساسية للإبلاغ المالي، بمعنى قدرة الأرباح المحاسبية على توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية، ومن ثَمَّ مفهوم الأرباح المحاسبية يرتبط بتحقق المنفعة لمتخذ القرار (حمزة، 2018، ص5).

وعُرِّفت جودة الأرباح من ناحية القيمة بأنها الأرباح المحاسبية التي تعكس معلومات حول قيمة الشركة، أما من ناحية أداء الشركة فإنَّ جودة الأرباح تتحقق عندما تعكس الأرباح الأداء التشغيلي للشركة، عندما تعطي مؤشرًا عن الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة (حمدان، والعقلة، 2017، ص175).

ويُعرِّف (حميد، والدباغ،2021) جودة الأرباح: بأنها الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية، كلما ابتعدت أو خلت عن ممارسات إدارة الأرباح، وتعد الأرباح ذات الجودة العالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، وبذلك يكون مؤشرًا جيدًا للأداء التشغيلي المستقبلي، ويقدم مقياسًا جيدًا عن أداء الشركة (ص 186).

في حين انطلق Sloan في تعريفه لجودة الأرباح من مكونات الأرباح، إذ قسم الأرباح إلى تدفقات نقدية تشغيلية ومستحقات، ورأى أن الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت الأرباح من التدفقات النقدية أكثر ديمومة من الأرباح من المستحقات. وهو ما أكده Visvanathan الذي عبر عن جودة الأرباح من خلال ربطها بحجم المستحقات ومدى اقترابها من النقدية، حيث يرى أن الأرباح ذات الجودة كلما اقتربت من التدفقات النقدية التشغيلية، واحتوت على مستحقات أقل، فالأرباح التي تحتوي على مستحقات أقل تعد أكثر جوهرية من الناحية الاقتصادية مقارنة بتلك التي تحتوي على مستحقات أكثر (أنيسة، 2015، ص52).

وفي ضوء العرض السابق لمفهوم جودة الأرباح يمكن الخلوص إلى أنَّ جودة الأرباح المحاسبية تعني: تلك الأرباح التي تكون ملائمة، وكاملة، وموثوقة، وشفافة، وخالية من أي بنود غير عادية أو غير متكررة، وتعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية للشركة، وتعكس بدقة الجوهر الاقتصادي للشركة، بما يضمن استمراريتها وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكذلك ليس بها أي مبالغات متعمدة من قبل الإدارة للتأثير في الأداء الحقيقي للشركة، وتوفر معلومات مرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، وتفيدهم في تقييم أداء الشركة، وتقلل من درجة عدم تماثل المعلومات؛ مما يجعلهم يعتبرون التقارير المالية ذات جودة عالية ويساعدهم على اتخاذ قرارات عقلانية.

3-4 أهمية جودة الأرباح المحاسبية:

تستمد جودة الأرباح المحاسبية أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، إذ إن أرباح الشركة تعبر عن المداخل المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية اللازمة لها، كما أنها تعطي مؤشرًا مهمًا يعكس فيه مدى كفاءة الشركة باستخدام مواردها المتاحة، كما يتم استخدمها في العديد لتقييم أداء الشركة الحالي والمستقبلي. وقد أظهرت العديد من الدارسات أهمية جودة الأرباح بالنسبة لمستخدمي المعلومات حيثُ إنَّ التقارير المالية بصورة عامة ومعلومة للربح المحاسبي علي وجه الخصوص تشكل مصدرًا مهمًّا للمعلومات بالنسبة للمستثمرين؛ لذلك فإنَّ جودة الأرباح المحاسبية تعد عاملًا أساسيًا يترتب عليه ارتفاع مصداقية المعلومات المحاسبية على مستوى الشركات، أما على مستوى المستثمرين فيؤدي إلى توجيه استثماراتهم نحو الشركات الأكثر كفاءة وفعالية، ومن ثم توفير مصادر التمويل اللازمة لتلك الشركات لإجراء التوسعات أو تكوين كيانات اقتصادية كبيرة يكون لها دور إيجابي في الاقتصاد ككل، أما انخفاض جودة الأرباح المحاسبية فيؤثر بالسلب في الوحدة الاقتصادية، ويفقد الثقة

والمصداقية في المعلومات التي تقدمها هذه الوحدة؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم لهذه الشركات في الوقت الحالي وفي المستقبل (محمد، 2017، ص7).

وتأخذ جودة الأرباح أهميتها من زاويا مختلفة طبقا لأهداف مستخدمي القوائم المالية، علي النحو الآتي (علي، ومحمد، 2014، ص155):

1- تعد من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والحاليين لتقييم أداء ومخاطر الشركة.

2- تعد مؤشرًا مباشرًا لتقييم جودة المعايير المحاسبية المطبقة في الوحدة الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين جودة الأرباح ونوعية النظام المحاسبي المطبق ومدى التزامه بالمعايير المحاسبية.

3- تفيد الأرباح الدائنين والمقرضين لمعرفة مدى قدرةِ المنشاة علي سداد ديونها، ومن ثَمَّ استمرار علاقتهم بالمنشاة مستقبلًا.

4- تعد من المداخل المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية اللازمة لها وغيرها من القرارات الأخرى، وتستخدم في العديد من الدراسات التنبؤية لأداء الشركة المالية والمستقبلي (يوسف، 2011، ص175).

5- تساعد جودة الأرباح المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة التي تخفض مخاطر التقدير من خلال تزويد المستثمرين بمؤشر حول الأرباح المتاحة للملاك من كل سهم عادي، من خلال إظهار نصيب كل سهم من الربح الموزع؛ مما ينعكس ذلك على الأرباح الرأسمالية للسهم، المتمثلة بالفرق بين سعر الشراء وسعر البيع؛ مما سيؤثر في أسعار الأسهم في السوق المالي (حسن، 2020، ص40).

6- أن أهمية جودة الأرباح في استمرار التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، وقد زاد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير، بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية (عبيد، وأكبر، 2016، ص255).

7- تستخدم جودة الأرباح كمؤشر على توزيعات الأرباح من قبل الإدارة، مع الأخذ في الحسبان بالقرارات الاستثمارية (عبيد، وأكبر، 2016، ص255).

8- أن غياب دقة وجودة الأرباح المحاسبية يشكل خطورة كبيرة على رقم الأرباح الموزعة، ففي حال عدم دقة هذه الأرباح، كما لو أنها تضمنت الأرباح المتحققة من إعادة تقدير أصول الشركة، أو تم استخدام ممارسات إدارة الأرباح التي قد تؤدي إلى زيادة رقم الأرباح دون زيادة حقيقية فيه، فإنَّ الأرباح الموزعة في هذه الحالة ستكون من رأس مال الشركة؛ مما سيؤثر في قيمة الشركة في المستقبل (شاهين، 2011، ص12).

9- تعود جودة الأرباح المحاسبية بالنفع على المؤسسة من خلال زيادة قيمة أسهمها السوقية، ومن ثَمَّ زيادة قيمة المؤسسة في السوق، وجذب استثمارات والحصول على تمويل بأقل تكلفة، وتعد جودة الأرباح المحاسبية مقياس لمدى كفاءة الإدارة في توظيف واستخدام الموارد المتاحة لها (حسين، وغالب، 2018، ص5).

10-تساعد جودة الأرباح المحاسبية الجهات الحكومية على تحقيق العديد من الأغراض، وأهمها تحديد مقدار الربح الخاضع للضريبة؛ ومن ثَمَّ تحقيق مقدار الضرائب المستحقة على المؤسسة، ومساعدة الجهات الحكومية كذلك في عملية التخطيط القومي (حسين، وغالب، 2018، ص6).

11-تعد جودة الأرباح من الخصائص المهمة في أنظمة التقارير المالية، فمعظم التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة والتدقيق وقوانين حوكمة الشركات كانت بهدف زيادة شفافية التقارير المالية (حمزة، 2018، ص6).

12- أن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى منح مكافآت مفرطة للإدارة التنفيذية، ومن ثَمَّ نقل الثروة من طرف الأخر بشكل غير صحيح وغير أخلاقي، أما فيما يتعلق بعقود الدين، فيمكن أن يستمر المقرضون في إمداد المؤسسة بالقروض على الرغم من مواجهتها لمشكلات مالية، ومن ثَمَّ اتخاذ المقرضين لقرارات خاطئة تتضمن العديد من المخاطر، أهمها عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المقرضين (حمزة، 2018، ص8).

13- أن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسة يقابله تخصيص مضلل للموارد، من خلال اتخاذ المستثمرين لقرارات غير كفؤة من الناحية الاقتصادية، إذ يتم نقل رأس المال من مشاريع مربحة إلى مشاريع غير مربحة (حمزة، 2018، ص8).

14- تؤدي جودة الأرباح المحاسبية دورًا مهمًّا في عملية التنبؤ الصحيح بالأداء المستقبلي للمؤسسة، ومن جهة أخرى ترتبط سمعة المديرين بشكل كبير بجودة الأرباح المحاسبية وليس بنموها، ويسعى مديرو المؤسسات إلى تحقيق أرباح تتسم بالاستمرارية والقدرة العالية على التنبؤ، وهذه الخصائص تحسن من سمعة المديرين لدى المستثمرين والمحللين الماليين (حمزة، 2018، ص8؛ التميمي، ووجر، 2013، ص94).

15- الأرباح المحاسبية التي تتميز بالجودة، وتعد أفضل مقياس الأداء المؤسسة المستقبلي، فالأرباح ذات الجودة العالية تجذب المستثمرين في سوق الأوراق المالية لتمتعها بالموثوقية والصدق، لذا فإنَّ ارتفاع أسعار الأسهم سيكون وفقًا لجودة أرباح المؤسسة وليس لحجم تلك الأرباح (حمزة، 2018، ص9).

16- تأثير جودة الأرباح في تكلفة الاقتراض: إذ إن المؤسسات التي تتميز بجودة المستحقات (جودة أرباح) تتحمل تكلفة اقتراض أقل، مقارنة بالمؤسسات التي تتميز بانخفاض جودة مستحقاتها (حمزة، 2018، ص9).

17- تأثير جودة الأرباح في تكلفة رأس المال: من خلال وجود تأثير لجودة الأرباح في تكلفة رأس المال؛ إذ إنَّ انخفاض جودة الأرباح يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال (حمزة، 2018، ص9).

5-3 خصائص جودة الأرباح المحاسبية:

يقصد بخصائص جودة الأرباح المحاسبية، الصفات التي ينبغي توافرها في معلومات الربح المحاسبي؛ لكي تعطي صبغة ذات جودة عالية، وتكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وتتمثل في الآتي:

1- استمرارية الأرباح.

إن الأرباح ذات الجودة العالية هي التي توفر المزيد من المعلومات حول الأداء المالي للشركات العالية الجودة في المستحقات، التي تمثل استمرارية أرباح عالية، وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية. والأرباح ذات الجودة العالية والمستمرة وعلى درجة من الاستقرار في الحاضر والمستقبل فإنها بذلك تعكس الأداء المالي في المدى الطويل للشركة (حسن، 2020، ص42).

ويمكن تحسين القدرة التنبؤية لرقم الربح الظاهر في القوائم المالية،، إذا ما تم تنحية المكونات غير المتكررة لرقم الربح، وهي مكونات غير مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة وعمليات المنشأة التشغيلية، وتتصف بدرجة عالية من التقلب وعدم الثبات ومن ثم تكون جودة الأرباح منخفضة عندما تتضمن بعض المكونات العرضية غير المتكررة؛ مما يجعل الأرباح الحالية مؤشرًا غير جيد للأرباح المستقبلية. وهذا يعنى أن تحقيق مستوى معين من الأرباح لا يعد مؤشرًا كافيًا على جودة الأداء، ويكون فُقِدَ جزء كبير من هذه الأرباح ناتج عن الأنشطة والعمليات غير المتكررة أو البنود الاستثنائية؛ لذلك فإنَّ تقييم مدى استمرارية الأرباح يتم من خلال حساب صافي الدخل من العلميات المتكررة فقط. ويلاحظ أنه كلما كانت الأرباح تتسم بالاستمرار فإنَّ هذا يعد مؤشرًا على جودة الأرباح (علي، ومحمد، 2014، ص83).

ومدى إشارة الأرباح إلى درجة التشغيل الأساسي للمنشأة، وهو مهتم بقدرة الأرباح على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشاة، فهذا مؤشر على جود الأرباح (الشريف، 2017، ص12).

2- الحيادية والتمثيل الصادق للأداء الفعال للمنشاة (الخلو من ممارسات إدارة الأرباح) (حسن، غادة، 2020، ص42).

ويقصد بتمهيد الدخل استخدام الإدارة لسياسات محاسبية معينة بشكل مخطط يمكن من خلالها التوصل إلى سلسلة مستقرة من الأرباح على مدار عدة سنوات، وذلك بهدف التقليل من حجم التقلبات في رقم الربح من سنة لأخرى. ومن ثَمَّ فإنَّ تمهيد الدخل هو تسوية مقصودة للأرباح المحاسبية من خلال مجموعة من الآليات التي يتم عن طريقها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير، في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأغراض الحد من درجة المخاطر المصاحبة لظاهرة التقلبات في الأرباح المحاسبية، ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة في الأجل الطويل، ومن ثَمَّ تحقيق مصلحة الملاك وزيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية وزيادة الثقة في هذا التنبؤ (محمد، عبدالعظيم، 2023، ص962).

وأشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، أي كلما زادت درجة أو مستوى إدارة الأرباح فإنَّ ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح، حيثُ إنَّ اختيار الإدارة للسياسات

المحاسبية والأحكام والتقديرات يمكن أن يؤثر في نوعية وجودة الأرباح، وبخاصة في ظل المرونة التي تتضمنها المبادئ المحاسبية والمتعارف عليها. وقد لوحظ أن المنشآت التي توجد فيها سياسة إدارة الأرباح هي المنشآت التي تكون قيمة المستحقات فيها مرتفعة، ومن ثَمَّ يكون فيها اختلاف كبير بين رقم الربح والتدفقات النقدية، فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على أنه تم إدارتها، فإنَّ ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح (محمد، عبدالعظيم، 2023، ص962).

الجودة العالية للقوائم المالية والإبلاغ المالي، التي تمتاز بالشفافية، وهو أمر حيوي لتقييم الأوراق المالية، كما أنها تلهم المستثمرين على الثقة بالشركات ذات الجودة العالية بالأرباح (الشريف، 2017، ص13).

مما سبق فكلما كانت الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية أكثر شفافية ومصداقية وذات فعالية في أداء المنشأة وخالية من ممارسات إدارة الأرباح، كلما كانت أكثر جودة، وإذا كان عكس ذلك، ستكون أقل جودة.

3- القدرة التنبؤية والاسترجاع للأرباح.

ترتبط القدرة التنبؤية بمنفعة متخذ القرار، وعليه ترتبط القدرة التنبؤية للأرباح بالدرجة التي يمكن للمستثمرين عندها أن يتوقعوا التغيرات التي من الممكن أن تحدث في الأرباح المستقبلية للمنشأة، حيث يعتمد المستثمرون والدائنون في معظم قراراتهم على التنبؤات الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، فالقرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو المعلومات المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية وتوقيت درجة تأكيد هذه التدفقات. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنَّ المعلومات التي تقدمها الأرباح المحاسبية تقدم تنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل من المعلومات التي تقدمها التدفقات النقدية الحالية والتاريخية (محمد عبدالعظيم، 2023، ص961).

4- نسبة التدفقات النقدية من الأرباح ونسبة الأرباح من العمليات التشغيلية.

نسبة التدفقات النقدية من الأرباح، أي إنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى، وتعد العلميات التشغيلية من النشاطات الرئيسة المولدة للأرباح في الشركة، فكلما اقترنت أرباح هذا الشركات بالأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة ارتفعت جودة أرباحها (حسن، 2020، ص42).

إن مدى التقارب بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية يعد من الخصائص المهمة لجودة الأرباح المحاسبية. وقد تنشأ الفجوة بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية نتيجة الاستحقاق من خلال قيام الإدارة بتعديل التدفقات النقدية بالاعتماد على الاستحقاقات المحاسبية، حيث تتطلب المحاسبة عن الاستحقاقات افتراض وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثَمَّ فإنَّ الاستحقاقات هي حصيلة الحكم والتقدير الشخصي (محمد عبدالعظيم، 2023، ص960).

5- الاقتراب من الدخل الاقتصادي.

عرّف بعض الباحثين جودة الأرباح بناء على الدخل الاقتصادي، بأنها المدى الذي تعكسه الأرباح من خلاله الدخل الاقتصادي بصدق، وكلما كانت الأرباح أقرب للدخل الاقتصادي كانت جودة الأرباح أعلى (الشريف، 2017، ص15).

3-6 الأطراف المهتمة بجودة الأرباح المحاسبية:

يعد رقم الربح المفصح عنه في بالتقارير المالية من أهم الأرقام المحاسبية الذي يعتمد عليها المستخدمون، سواءٌ الداخلون أو الخارجون في اتخاذ قراراتهم المختلفة. فمن داخل الشركة تعتمد الإدارة على رقم الربح المحاسبي في تحديد مكافئات العاملين وتحديد التوزيعات على المساهمين وغيرهما، أما من خارج الشركة فيعتمد المحللون والمستثمرون والمساهمون على رقم الأرباح مؤشرا عن أداء الشركة خلال الفترات الماضية، ومؤشرا أساسيا للتنبؤ بقدرات الشركة في المستقبل؛ وعليه فإنَّ الأطراف المهتمة بجودة الأرباح هي:

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون: إن المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح، واستمرارية هذا التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات، فهم يريدون لاستثماراتهم أن تدفع، أنهم يشترون الأرباح. ومما لاشك فيه أن تدفع مقسوم الأرباح يعتمد بشكل كبير على الأرباح الحالية، فضلًا عن عوامل ومتغيرات أخرى، ومن ثَمَّ ينعكس على الدخل الشخصي للمستثمرين، كما أن قرار الاستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية.

2- الدائنون والمقرضون: يرغب كلٌّ من الدائنين والمقرضين (المجهزين) بالتعرف إلى المتانة المالية للشركة وسيولتها ومدى قدرتها للإيفاء، وذلك من خلال رقم الأرباح الذي تظهره الشركة بتقاريرها المالية. فهم يعدون السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض والائتمان للوحدة الاقتصادية. ولكن الاعتماد على رقم الربح المحاسبي بحد ذاته وبخاصة إذا كان مبالغًا فيه يخفي ضعف القدرة الإيفائية للوحدة الاقتصادية، ويضلل المقرضين ويدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للوحدة الاقتصادية، أو تمديد مدة القرض.

3- المنظمون وواضعو المعايير والمدققين: واضعو المعايير يرون أن جودة التقارير المالية مؤشرًا غير مباشر لجودة معايير الإبلاغ المالي؛ لذلك يطلب واضعو المعايير المحاسبية بالتغذية الراجعة؛ للتأكد فيما إذا كانت المعايير الصادرة كفؤة، أي إنهم يتجهون باتجاه المخرجات التي تتضمن الأرباح المفصح عنها. أن الأرباح تتمتع بمستوى مرتفع من الجودة إذا تم الإفصاح بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا.

4- الصحافة والمحللون الماليون: إن المحللين الماليين بحاجة إلى أعداد التقييمات والتوقعات لأداء الوحدات الاقتصادية. ولذلك فهم يفضلون أن تكون الأرباح شفافة ويمكن التنبؤ بها، بحيث يمكن أن تعطي تنبؤًا صحيح (التميمي، وجر، 2013، ص.ص93-94).

3-7 أسباب انخفاض جودة الأرباح المحاسبية (شهيد، وعبس، 2015، ص 21):

يمكن أن يعود انخفاض وتراجع جودة الأرباح المحاسبية المعلنة في القوائم المالية للعديد من الأسباب منها:

1- التناقص المستمر في جودة الإفصاح والإبلاغ المالي للشركات، فالمستثمر يعتمد في قراراته المختلفة على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فإذا لم تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية ذات الفائدة فيما يخص ما كانت عليه، وما هي عليه، وما سوف تكون عليه في المستقبل؛ سينتج عن ذلك تضليل المستثمر؛ مما يؤدي إلى عدم الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.

2-تعارض العلاقة فيما بين مدقق الحسابات والعميل للعديد من التجاوزات، وبخاصةٍ في ظل التناقض بين دور المدقق والاستشارات التي يقدمها.

3- النمو المتزايد لممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الربح؛ مما يوفر الحافز للمديرين للتلاعب في الأرباح، وبخاصةٍ في الأجل القصير.

4- عدم التحوط الكافي للالتزامات والخسائر المستقبلية بتكوين مخصصات غير كافية، واستخدام سياسات منفتحة في الائتمان.

5- اتِّباع الشركات للسياسات المنفتحة في الاعتراف بالإيراد؛ مما ينعكس على تضخيم الأرباح الحالية على حساب الأرباح في المستقبل، في حينِ إنَّ التدفقات النقدية لم تتأثر.

6- المخاوف الكبيرة لدى المستثمرين من حقيقة عدم مقابلة التقديرات المتوقعة للأرباح بالواقع المحلي.

7- الاعتماد على مبدأ منفعة القرار الذي تبنته معظم الجهات المهنية لوضع المعايير المحاسبية في حقل المحاسبة المالية.

8-تعد جودة الأرباح أكثر عمومية وجودة من جودة الإبلاغ المالي لأولئك الذين يستخدمون القوائم المالية لغرض إجراء التعاقدات.

9-جودة الإبلاغ المالي تعد مؤشرًا غير مباشر لجودة المعايير المحاسبية التي تصدرها الجهات المعنية، إذ تعدها تلك الجهات تغذية راجعة، فيما إذا كانت المعايير الصادرة فعالة أم لا.

3-8 سمات الأرباح المحاسبية ذات الجودة المرتفعة.

توجد العديد من السمات التي يجب أن تمتاز بها الأرباح حتى تعد ذات جودة مرتفعة، ومن أهمها:

1- يجب أن يعكس رقم الأرباح الأداء الحالي للشركة وبدقة.

2- يجب أن تقترب الأرباح من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية، فتعطي مؤشرًا جيدًا عن الأداء التشغيلي في المستقبل.

3- أن يكون رقم الأرباح بمنزلة مؤشر ملخص ومفيد يظهر القيمة الحقيقة للشركة، فتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات.

4- عندما يتوقع بأن تتكرر هذه الأرباح في المستقبل، وبمعنى آخر أن يكون المستوى الحالي للأرباح مقياسًا جيدًا للمستوى المتوقع للأرباح في السنوات المستقبلية.

5- عندما يكون رقم الأرباح يتصف بالثبات وأقل تقلبًا عبر الزمن، فعند حدوث أي تقلبات يجب أن تكون مرتبطة بالتغيرات في الأرباح المستقبلية المتوقعة.

6- تكون الأرباح ذات جودة مرتفعة عندما تحتوي على استحقاقات صغيرة نسبيًا، وأن تكون الاستحقاقات تحتوي على علاقة قوية بالتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

7- يجب أن تعكس الأرباح الواقع الحقيقي للعمليات المالية في الشركة، وذلك بدون تدخل من إدارة الشركة(شهيد، وعبس، 2015، ص 22).

3-9 أسباب قياس جودة الأرباح المحاسبية:

تزايد الاهتمام بموضوع قياس جودة الأرباح في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد الانهيارات التي حدثت في الشركات الكبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأثرت أسهم الشركات بشكلٍ سلبي بعد أن قامت هذه الشركات بالإفصاح عن أرباح غير مؤكدة وغير دائمة في قوائمها المالية، وتعد هذه الأرقام الأساس الذي تبنى عليه التوقعات المستقبلية في السوق المالي.

إن احتياجات السوق المالي تع من أهم أسباب قياس جودة الأرباح؛ وذلك لأن وجود فارق بسيط بتوقعات الأرباح سيؤثر في أسعار الأسهم بالسوق المالي. كما أنه يمكن عَدُّ جودة الأرباح بشكل خاص وجودة القوائم المالية بشكلٍ عام أمرًا مهمًّا لمستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات الاستثمارية، إضافة إلى أنَّ جودة الأرباح، وبشكل أكثر عمومية جودة الإبلاغ المالي هو موضوع ذو أهمية للذين يستخدمون القوائم المالية لغرض إجراء التعاقدات ومتخذي قرارات الاستثمار، حيثُ إنَّ جودة الإبلاغ المالي تعد مؤشرًا غير مباشر عن جودة المعايير المحاسبية التي تصدرها الجهات المهنية (بربخ، 2019، ص.ص51-52).

3-10 الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح:

عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والتعبير في التقارير المالية وإعادة هيكلة الصفقات، أو توقيتاتها لتغيير التقارير المالية، أو لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، فإنه كلما كانت الطرائق المحاسبية متعسفة أدى ذلك انخفاض جودة الدخل، وكلما انخفضت جودة الدخل ارتفع تقدير المخاطر، وكلما ارتفع تقدير المخاطر قلت قيمة الشركة الجاري تقيمها (عبيد، وأكبر، 2016، ص256).

ويعتمد مستخدمو التقارير المالية على الأرباح بالدرجة الأولى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وأن لجوء الإدارة إلى ممارسة نوع من التأثير المعتمد والتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلنة من خلال استخدام إستراتيجيات وسياسات معينة، سواء كانت في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية أو خارجها لتحقيق أهداف ورغبات معينة، قد يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، ومن ثم اتخاذ قرارات غير عقلانية وخاطئة، وهو ما يؤدي في الأخير لتضليل مستخدمي التقارير المالية للشركة؛ لذلك سنحاول التعرف إلى هذه الممارسات وكيف تتم (أنيسة، 2015، ص56).

أولًا: استخدام التقديرات المحاسبية (إدارة المستحقات) (أنيسة، 2015، ص.ص58-59):

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري في الأرباح المعلنة، وعادة ما تستخدم الإدارة عملية التقدير في التلاعب المحاسبي من خلال تغيير احتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصروفات المستحقة التي تظهر في فترة مالية معينة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر في الأرباح في اتجاه أو آخر ما يأتي:

1- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، ومن ثَمَّ يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال؛ وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

2-يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، ومن ثَمَّ يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة؛ وذلك لتخفيض مصروف بنية تضخيم الأرباح.

3-مصروف يجب أن يُظهِرُ حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، ومن ثَمَّ يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل؛ بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

4-يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف زمنية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف زمنية؛ مما يؤدي إلى تخفيض المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.

5- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة؛ مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.

6-يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان وتخفيض المصروفات الحالية؛ بهدف تضخيم الأرباح.

7-يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعد مصاريف رأسمالية تحمل على الأصول موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

8-يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر؛ وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

ثانيًا: إدارة الإيرادات (ص59):

حيث تعمل إدارة الشركة على تضخيم الأرباح من خلال التلاعب بإيراداتها متبعة العديد من الأساليب، فيما يأتي عرض لبعضها:

1- التلاعب في توقيت الإيرادات: وفي هذه الحالة يتم تسجيل الإيراد بشكل سريع، في حينِ إنَّ عملية البيع لا تزال موضع شك، أي إنه يتم الاعتراف محاسبيًا ودفتريًا بالإيراد المترتب عن عملية البيع قبل أن تكتمل العملية على أرض الواقع، ومن ثم تضخيم أرباح الفترة على غير الحقيقة، وهو ما ينافي القاعدة التي تفيد بأنه يجب تسجيل الإيراد بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة فقط وليس قبلها، وعادة ما يتم بإحدى الطرق الآتية:

أ- تسجيل الإيرادات والاعتراف بها، في حينِ إنَّ الخِدْمات المترتبة على عملية البيع لم تقدم بعد.

ب- تسجيل الإيرادات والاعتراف بها قبل شحن البضاعة، وقبل الموافقة النهائية من قبل الزبون على الشراء.

ج- تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع.

د- البيع لجهة قريبة هي ضمن مجموعة الشركة أو من شركائها الإستراتيجيين.

هـ- تجميع الإيرادات.

2- تسجيل إيرادات وهمية:

تهدف هذه الطريقة إلى المبالغة في إيرادات الشركة من خلال ذكر مبالغ مالية غير موجودة، أي إنه يتم تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية أو مزيفة؛ بغرض تضخيم أرباح الشركة خلال فترة معينة. ويتم تضخيم الأرباح بحسب هذه الطريقة من خلال: (أنيسة، 2015، ص59)

أ- تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية.

ب- تسجيل النقد من عمليات الاقتراض بوصفِه إيرادات.

ج- تسجيل الدخل الاستثماري بوصفِه إيرادات.

د- تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات بوصفِها إيرادات.

هـ- الإقرار بإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات (أنيسة، 2015، ص60).

ثالثًا: إدارة المصاريف (أنيسة، 2015، ص60):

من بين العمليات التي تلجأ إليها الإدارية للتلاعب بهذا العنصر نجد ما يأتي:

1- رسملة وتأجيل المصاريف لفترات لاحقة: تقوم الإدارة بالتلاعب في مصروفات الفترة بتسجيلها كأصول؛ مما يترتب عليه تضخيم أرباح الفترة الحالية على حساب تخفيض أرباح الفترات اللاحقة التي يتم خلالها إهلاك هذه الأصول أو المصاريف المؤجلة، وعادة ما يتم ذلك من خلال تسجيل بعض المصاريف التشغيلية الخاصة بالفترة الحالية كأصول ثابتة، أو تخفيض إهلاك بعض الأصول الثابتة التي يتم إهلاكها بطريقة إعادة التقدير؛ وذلك للمغالاة في تقدير قيمة تلك الأصول في نهاية الفترة.

2- المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة: يقوم المسؤولون ببعض الشركات بالتلاعب في إجراءات جرد وتقييم مخزون آخر الفترة؛ بغرض تضخيم قيمة المخزون (الأصل) وتخفيض تكلفة البضاعة المباعة (المصروف)؛ومن ثَمَّ تضخيم الأرباح على غير الحقيقة، وتتمثل هذه التلاعب في إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وتقييمها على أساس أنها بضاعة سليمة، أو عدم تخفيض كمية وقيمة المخزون بكمية وقيمة الفاقد والتالف من البضاعة.

3- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة: يتم تسجيل الأصول الثابتة وغير الملموسة مثل (الشهرة وبراءات الاختراع) بالميزانية بالتكلفة التاريخية مخصومًا منها مجموع الإهلاك، فإذا ما حدث انخفاض دائم في قيمة تلك الأصول نتيجة التقادم التكنولوجي أو الانخفاض الدائم في طاقتها الإنتاجية، فإنه يجب على الشركة تخفيض قيمة هذه الأصول مقابل تسجيل خسارة (مصروف) بقيمة هذا الانخفاض، إلا أن بعض الشركات قد لا تقوم بذلك؛ حتى تخفض من قيمة مصروفاتها، وتزيد من قيمة أرباحها على غير الحقيقة (أنيسة، 2015، ص60).

11-3 المقاييس المختلفة لجودة الأرباح المحاسبية:

يعد مفهوم جودة الأرباح مفهومًا غامضًا على الرغم من المحاولات العديدة لتوفير الأساس النظري له وجعله مفهومًا أكثر دقة، حيث أظهرت العديد من الدراسات عدة جوانب يمكن من خلالها قياس مدى جودة الأرباح (المشهداني، وحميد، 2014، ص368).

وعليهِ، فإنَّ عملية اختيار مقياس لجودة الأرباح يعتمد على العديد من الأمور، أهمها مدى توافر المعلومات ونماذج تقديرها، وأن كل نموذج من نماذج قياس جودة الأرباح يعطي هدفًا محددًا، وعلى الرغم من أن كل مقياس يعطي معيارًا معينًا، إلا أن كلًّا منها يعطي نظرة شاملة مرتقبة عن الأرباح. ومما سبق نجد أن هناك العديد من المقاييس لقياس جودة الأرباح، وهي على النحو الآتي:

1- استمرارية الأرباح:

إن رقم الأرباح هو الدليل الأهم الذي يبنى عليه القرارات الاستثمارية ويساعد في تقديم العديد من المعلومات المفيدة كتقييم الأداء الحالي للشركة والتنبؤ بمستقبلها، وإظهار كمية وكيفية توزيع أرباح أسهمها، ويعد الأساس الذي يعتمد عليه في فرض الضرائب. ويعتقد بعض المحللين الماليين بأن المستثمرين يستثمرون في الشركات الأكثر استقرارًا، فالشركات التي تتمتع بأرباح مستقرة ومنتظمة تتميز بأرباح عالية الجودة مقارنة مع الشركات ذات الأرباح وغير المستقرة، والأرباح المنتظمة والمتكررة يمكن التنبؤ المستقبلي بها وبشكل سهل وبثقةٍ عالية، حيث يستثنى في توقع الأرباح المستقبلية، أي عوامل مؤقتة وغير مستمرة تؤثر في رقم الأرباح، فالأرباح الناتجة عن النشاطات غير المتوقعة التي تحدث بصورة مفاجئة تخفض من استمرارية واستقرار الأرباح.

اهتم المستثمرون في سوق الأوراق المالية والمحللون الماليون بشكل خاص بمعرفة مدى إمكانية اعتبار الأرباح الحالية كمؤشر جيد للأرباح المستقبلية، حيث تعد استمرارية الأرباح الحالية في المستقبل إحدى أهم مقومات قياس جودة الأرباح، فكلما تكرر الربح الحالي في المستقبل ساعد ذلك في ارتفاع مستوى جودة الأرباح التي تحققها الشركة، فمستوى جودة الأرباح يتأثر بالعناصر المكونة لتلك الأرباح، وهي التدفقات النقدية والمستحقات. ويمكن إظهار العلاقة بين الأرباح والتدفقات النقدية والمستحقات بالمعادلة الآتية:

الأرباح = التدفقات النقدية + المستحقات

فالتدفقات النقدية هي التدفقات (الداخلة والخارجة) الناتجة عن تشغيل المصادر المالية المختلفة للشركة أثناء الفترة المالية. أما المستحقات فهي التعديلات المؤقتة المجراة على التدفقات النقدية، التي يتم نقل الاعتراف بها للفترة التي تتحقق فيها. فالمستحقات المحاسبية هي أكثر تأثرًا بالأحداث المؤقتة والعابرة من التدفقات النقدية، والتدفقات النقدية تكون أقل عرضة للتلاعب فيها (شهيد، وعبس، 2015، ص.ص24-25).

وترتبط استمرارية الأرباح إيجابيًا بالقوة التفسيرية للأرباح المحاسبية تجاه أسعار الأسهم، وتعد الأرباح ذات جودة منخفضة عندما تشتمل على بعض المكونات العرضية وغير المتكررة؛ مما يجعل هذه الأرباح مؤشرًا غير جيد للأرباح المستقبلية، ولا تعبر عن الأداء الفعلي للشركة، فقد يكون جزء كبير من هذه الأرباح ناتجًا عن أنشطة غير عادية وبنود استثنائية.

فرقم صافي الربح يتكون من بنود متكررة وبنود أخرى غير متكررة، ويتميز رقم الربح الدائم أو المتكرر بدرجة عالية من الثبات، كما أنه يمكن التنبؤ بمعدل نموه بدرجة معقولة، ومن ثَمَّ يمكن تحسين القدرة على التنبؤ برقم الربح الظاهر بالقوائم المالية، إذا ما تم تجنب المكونات المؤقتة لرقم الربح، التي تكون غير مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة وعمليات الشركة التشغيلية، التي تتصف بدرجة عالية من التقلب وعدم الثبات. وتكمن أهمية استمرارية الأرباح بوصفِها الأساس لعملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية، التي ستساعد المستثمرين في

التنبؤ بالأسعار العادلة للأسهم، والمقرضين في التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها (بغدادي، 2013، ص36).

كما أن الانتظام في الإعلان عن الأرباح يساعد في زيادة استمرارية الأرباح، حيث تسعى معظم الشركات إلى إظهار التغيرات في أدائها بشكل ثابت؛ لإظهار أدائها بشكل مثالي، فالشركة التي يكون مستوى أدائها منتظمًا تكون لها قدرة كبيرة على توليد أرباح أكثر توقعًا.

إن العديد من الأبحاث تدعو لفحص وتحليل مكونات رقم الأرباح لمعرفة مقدار التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية الحالية لتوقع الأرباح المستقبلية. فالمحتوى المعلوماتي لكل جزء يختلف عن الجزء الآخر.

وقد قام Sloan بدراسةِ ما إذا كانت أسعار الأسهم تعكس معلومات عن الأرباح المحاسبية، التي افترض فيها أن درجة استمرارية الأرباح الحالية تعتمد على استمرارية عناصرها (التدفقات النقدية والمستحقات). فكلما زادت نسبة التدفقات النقدية في الأرباح الحالية فهذا يعني بأن هذه الأرباح ستستمر في المستقبل، أما عند زيادة نسبة المستحقات في الأرباح الحالية فيعطي ذلك مؤشرًا على وجود تلاعب برقم الأرباح. وعليه فإنَّ الأرباح المنسوبة إلى زيادة نسبة المستحقات تظهر استمرارية أقل من الأرباح المنسوبة لعنصر التدفقات النقدية (شهيد، وعبس، 2015، ص 26).

ولقياس استمرارية الأرباح؛ استخدم العديد من الباحثين (Francisetal, 2004) نموذج انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة كما يأتي:

$$\text{Earnings}j,t = (a_0 + a_1) * \text{Earningsj}, t-1 + \nu j, t+1$$

حيثُ إنَّ :

$\text{Earnings}j,t$= الأرباح المحاسبية للسنة الحالية t والشركةj.

$\text{Earningsj}, t-1$= الأرباح المحاسبية للسنة السابقة t-1 والشركةj .

$\nu j, t+1$= خطأ التقدير (البواقي).

فكلما اقتربت قيمة المعامل (a_1) من الواحد أو أكبر من الواحد فإنها تشير إلى استمرارية الأرباح، وكلما اقتربت القيمة من الصفر فإنها تشير إلى عدم تمتع هذه الأرباح بالاستمرارية.

وعادة ما يتم تقسيم المعادلة السابقة على إجمالي أصول الشركة في العام السابق، لتصبح المعادلة على الشكل الآتي:

$$\frac{\text{Earningsj}, t-1}{Total\ assetsj, t-1} = a_0 + \frac{1}{Total\ assetsj, t-1} + a_1 \frac{\text{Earningsj}, t-1}{Total\ assetsj, t-1} + \nu j, t+1$$

كما قدم (Richardson2004) نموذجًا آخر لقياس استمرارية الأرباح المحاسبية في المستقبل، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\mathrm{ROAj,t+}_{1}=\gamma_0+\gamma_1(\mathrm{ROAj,t}-TACC\mathrm{j,t})+\gamma_2\,TACC\mathrm{j,t}+\nu\mathrm{j,t+}_{1}$$

حيثُ إنَّ :

$\mathrm{ROAj,t+}_{1}=$ معدل العائد على أصول الشركة في السنة السابقة t+1.

$TACC\mathrm{j,t}$ = المستحقات الكلية للشركة في السنة الحالية t.

γ_1 = استمرارية التدفقات النقدية.

γ_2= استمرارية المستحقات المحاسبية.

فجودة الأرباح المحاسبية تعني أن أرباح العام القادم المتمثلة في العائد على أصول العام القادم$_1$ $\mathrm{ROAj,t+}_{1}$ المتغير التابع في المعادلة (1) تتأثر بأرباح العام الحالي والمتمثلة في المعامل γ_1 أكثر من المستحقات الكلية والمتمثلة في المعامل γ_2 . ويفترض كأول فرضية أن يكون $(\gamma_1>0>-\gamma_2)$. مما يعني أن استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات. حيث $(\gamma_1>\gamma_2.$?) هو ما يشار إليه في جودة الأرباح والتركيز على استمرارية المستحقات التي تؤثر بشكل كبير في جودة الأرباح نعدل المعادلة (1) لتصبح على الشكل الآتي:

$$\mathrm{ROAj,t+}_{1}=\rho_0+\ \rho_1\mathrm{ROAj,t}+\rho_2\,TACC\mathrm{j,t}+\nu\mathrm{j,t+}_{1}$$

كما يمكن كتابة المعادلة (2) من حيث استمرار المعلمات في المعادلة (1) كما يأتي:

$$\mathrm{ROAj,t+}_{1}=\gamma_0+\gamma_1(\mathrm{ROAj,t})+\ (\gamma_2+\ \gamma_1)\,TACC\mathrm{j,t}+\nu\mathrm{j,t+}_{1}$$

حيثُ إنَّ $\gamma_1\rho_1=\ (\gamma_2+\ \gamma_1)$ وكذلك ρ^2

وتكون هذه المعادلة أكثر سلبية في حال وجود تمثيل أقل للمستحقات في الأرباح، بمعنى وجود جودة أرباح عالية، ويرى بعض الباحثين أن يتم استبدال المستحقات الكلية بالمستحقات الاختيارية لتعطي نتائج أكثر دقة (شهيد، وعبس، 2015، ص.ص26-27).

مما سبق يتبين أن استمرارية وثبات رقم الأرباح يعد أحد أهم مقاييس جودة الأرباح المحاسبية؛ لما لها من تأثير كبير في الأرباح المستقبلية.

2- القدرة التنبؤية للأرباح:

تعد القدرة التنبؤية أحد أبرز خصائص المعلومات التي يعتمد عليها المشاركين في سوق الأوراق المالية.فالقيمة التنبؤية تعني مدى إمكانية احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، ومن ثَمَّ تمكين مستخدمي المعلومات من تقدير المستقبل وتكوين صورة تقديرية، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين توقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين قدراته في هذا المجال.

وتعد التدفقات النقدية المستقبلية من أهم الخصائص المستخدمة لتقييم ملاءمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقدرة الشركة على توليد هذه التدفقات النقدية تمثل محددًا للقرارات الاستثمارية، ومن هنا فإنَّ اختبار مدى قدرة الأرباح المحاسبية أو أي عنصر من عناصرها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يعد من أبرز خصائص جودتها، حيثُ تظهر القدرة التنبؤية للأرباح مدى قدرة الأرباح الحالية على توقع الأرباح المستقبلية. فالقدرة على توقع الأرباح تشير إلى جودة أرباح عالية، أما القدرة المنخفضة على توقع الأرباح فتشير إلى انخفاض جودة الأرباح. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الهدف الرئيسي للمحاسبة بتقديم معلومات مفيدة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. فيعتمد المستثمرون والدائنون في اتخاذ معظم قراراتهم على التنبؤات الخاصة بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، حيث تظهر مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية للتوزيعات المستقبلية ولسداد التزاماتها المختلفة.

كما قد أظهرت العديد من الدراسات أن الأرباح غير المستقرة تكون ذات استمرارية منخفضة؛ نظرًا لاحتوائها على العوامل المؤقتة، وأن انخفاض استمرارية الأرباح يعد من أهم العوامل التي تخفض من القدرة على توقع الأرباح المستقبلية، فالأرباح الأكثر قلقًا تعد الأقل توقعًا؛ حيث تحتوي بعض المستحقات على تدفقات نقدية مستقبلية، وأن أي خطأفي تقدير المستحقات سيؤثر في توقعية الأرباح المستقبلية. ونظرًا لتداخل كل من مفهوم استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح؛ ظهر توجه لدراسة القدرة التنبؤية للأرباح ومكوناته من خلال دراسة استمراريتها، فكلما كانت الأرباح ذات استمرارية أكبر كانت القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية أفضل. وقد عرّف Lipe القدرة التنبؤية للأرباح بتباين البواقي في معادلة انحدار الأرباح الحالية على الأرباح السابقة في نموذج قياس استمرارية الأرباح؛ لذلك لقياس القدرة التنبؤية؛ يمكن استخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ المقدر من خلال المعادلة الآتية:

$$PRED\tau = \sqrt{\beta^2(\nu_{j,t})}$$

حيثُ إنَّ :

$PRED\tau$ = القدرة التنبؤية للأرباح في الشركة j في السنة t.

$\beta^2\ (\nu j, t)$= خطأ التباين المقدر (الانحراف المعياري للبواقي) يتم احتسابه من معادلة انحدار استمرارية الأرباح للشركة j في السنة t.

وكلما كانت $PRED$ كبيرة، تعطي مؤشرًا ضعيفًا على القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكلما كانت$PRED$ صغيرة، تعطي مؤشرًا عاليًا على القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يعطي مؤشرًا على وجود جودة أرباح عالية.

كما اقترح (Freeman et al,1982) اختبار القدرة التنبؤية للأرباح من خلال استمراريتها، فتوقع ارتداد قيمة الأرباح المستقبلية على قيمتها الحالية، وفق النموذج الآتي:

$$Earnings_{j,t+1} = a_0 + a_1\ Earnings_{j,t} + \nu_{j,t+1}$$

حيثُ إنَّ:

$Earningsj,t+1$= الأرباح المحاسبية للسنة القادمة t والشركةj.

$Earningsj,t$ = الأرباح المحاسبية للسنة الحالية $t-1$ والشركة j.

$\nu j,t+1$= خطأ التقدير (البواقي)

ويمكن إظهار أثر مكونات رقم الأرباح في هذا النموذج فتصبح المعادلة على الشكل الآتي:

$$Earnings_{j,t+1} = a_0 + a_1\ Accruals_t + a_2\ Cash\ flos_t + \nu_{t+1}$$

حيثُ إنَّ :

Accrualst= المستحقات المحاسبية في السنة t.

Cash flost= التدفقات النقدية في السنة t.

a_0, a_1, a_2 = معاملات النموذج.

فعندما تكون$a_1 < a_2$ أي إنَّ استمرارية التدفقات النقدية أكبر من المستحقات المحاسبية، ومن ثَمَّ توفر القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومنه زيادة جودة الأرباح.

ويجد الباحث أن القدرة على التنبؤ بالأرباح هي مقياس مهم لجودة الأرباح؛ نظرًا لقدرته على إعطاء مؤشر على قدرة الشركة على الاستمرارية (شهيد، وعبس، 2015، ص 28-30).

3- التحفظ المحاسبي.

إن جوهر الشفافية في إعداد القوائم المالية يكمن في استخدام سياسة متحفظة، فهي تثير العديد من التساؤلات حول جودة المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات، كما أن التحفظ المحاسبي يساعد في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مديري الشركات، فالتحفظ المحاسبي يعد أحد جوانب جودة الأرباح، حيثُ إنَّ الأرباح ذات الجودة العالية تنشأ عن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، فالمديرون يعملون على زيادة الأرباح من

خلال استخدام السياسات المتحفظة، كما أن الشركات التي تعتمد على سياسة متحفظة يكون لديها قدرة أكبر على الإبلاغ عن أرباح أكثر موثوقية، وعليه فإنَّ الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح لديها، وهذا يعزز أهمية التحفظ المحاسبي في منع المديرين من ممارسة السلوك الانتهازي والتفاؤل المبالغ به، الذي ينعكس سلبًا على جودة الأرباح (المشهداني، وحميد، 2014، ص370).

وقد تعددت المقاييس المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي، ومن أهمها المقياس الذي اعتمده (Basu , 1997) من خلال دراسته للعلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم القائم على أساس أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في عكس الأخبار الجيدة والسيئة، حيثُ تسلم السوق معلومات عديدة من مصادر مختلفة يستطيع بموجبها قياس أثر هذه المعلومات في صافي أصول الشركة، وأنه يستجيب فورًا لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية للشركة. وقد عبر (Basu) عن التصور في شكل إحصائي كالآتي:

1- العائد السوقي هو المتغير المستقل.

2- الأرباح المحاسبية عي المتغير التابع.

3- العوائد السالبة عن الفترة تعني أن السوق استلم أخبارًا سيئة، وتعامل معها بشكل فوري قبل تقرير الأرباح، أما العوائد الموجبة فتعني أن الأخبار التي استلمها السوق خلال الفترة هي أخبار جيدة (المشهداني، وحميد، 2014، ص371).

ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق عند الاعتراف بالمكاسب، أكثر من تلك التي تتطلب للاعتراف بالخسائر. ويتم قياسه بالاعتماد على النموذج الآتي:

$$Xj,t\ /Pj,t-_{1} = a_0 + a_1\ DRj,t + \beta_0 Rj,t + \beta_1\ (Rj,t \div DRj,t)$$

حيثُ إنَّ :

Xj,t= ربح السهم العادي للشركة j والفترة t .

$Pj,t-_{1}$ = سعر السهم في بداية الفترة jللشركة j.

Rj,t = صافي الربح للشركة jوالفترةj.

DRj,t = هو متغير وهمي يساوي الواحد إذا كان Rj,t أقل من الصفر، والصفر إذا كان Rj,t أكبر من الصفر.

وبتقدير معلمات النموذج، فإذا كان معامل التحديد (R-Squared) أعلى فيما يتعلق بالربح السالب ($Rj,t<0$)، الذي يمثل الأنباء السيئة منه من الربح الموجب ($Rj,t>0$) الذي يمثل الأنباء الجيدة، وبما أن الأرباح تكون أكثر حساسية للأنباء السيئة من الأنباء الجيدة فإنَّ معامل الانحدار (β) سيكون أعلى للربح السالب من الربح الموجب. كما اعتمد (Beaver & Ryan, 2005) لقياس درجة التحفظ المحاسبي على نسبة

القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة في الدراسات التطبيقية، حيث يعتمد هذا المقياس على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية، في حين تتمثل القيمة الثانية بالأسعار السوقية الملحوظة في السوق. وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحًا منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية العام، مضروبًا بعدد الأسهم المكتتب بها (شهيد، وعبس، 2015، ص31)، ويشير انخفاض هذه النسبة لأقل من الواحد الصحيح إلى أنَّ الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية، فإذا كان الفرق كبيرًا بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية، فإنَّ ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، فكلما كان الفرق كبيرًا بين الاثنين والمتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، فإنه يدل على أن الشركة أكثر تحفظا (المشهداني، وحميد، 2014، ص372).

ويرى الباحث أن استخدام سياسة الحيطة والحذر (التحفظ) تزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يزيد من جودة الأرباح المحاسبية؛ نظرًا لتعزيز مصداقية القوائم المالية؛ ومن ثَمَّ ترشيد القرارات الاستثمارية.

4- جودة المستحقات:

تعد جودة المستحقات إحدى مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية، وتنشأ المستحقات نتيجةً لتطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة، حيث تتكون الأرباح المحاسبية المحسوبة على أساس الاستحقاق من جزأين (النقدي والمستحقات)، ويكمن السبب الأساسي لاستخدام جودة المستحقات كمقياس لجودة الأرباح؛ فيما توفره المستحقات من معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية، فعندما تكون المستحقات خالية من أخطأ التقدير فالمستحقات والأرباح ستكون أكثر تمثيلًا للتدفقات النقدية المستقبلية، فجودة الأرباح تعد أفضل كلما كانت المستحقات مرتبطة بشكل أفضل بالتدفقات النقدية المحققة في الفترات السابقة والحالية واللاحقة (شهيد، وعبس، 2015، ص 31).

وقد اعتمد (Kamarudin & Wanismail) لقياس جودة المستحقات على نموذج انحدار المستحقات الحالية إلى التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، ويأخذ هذا النموذج المستحقات الحالية الكلية مقاسةً بالتغيرات في رأس المال العامل (التدفقات النقدية المستقبلية والحالية والسابقة) كما يأتي:

$$\mathbf{TCAj,t\ /Aj,t_{1}} = \mathbf{a_0 + a_1 t\ (CFOj,t - {}_1/Aj,t) + a_2 t\ (CFOj,t/Aj,t) + a_3 t\ (CFOj,t + {}_1/Aj,t) + vj,t + {}_1}$$

حيثُ إنَّ :

$\mathbf{TCAj,t}$= المستحقات الحالية الكلية في السنة $\mathbf{t}$.

Aj, t_1= متوسط مجموع الأصول في بداية السنة ونهاية السنة المالية.

$CFOj, t$ = التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية.

$vj, t + _1$ = خطأ التقدير.

ويتم معرفة مدى جودة المستحقات المحاسبية باحتساب الانحراف المعياري لخطأ التقدير من النموذج السابق، حيثُ إنَّ ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر في النموذج؛ ومن ثَمَّ انخفاض جودة المستحقات، وانخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

كما اعتمد (Richardson,2003) لقياس جودة المستحقات على المعادلة الآتية:

جودة المستحقات =صافي الربح قبل الضريبة – صافي التدفق النقدي عن الأنشطة التشغيلية / متوسط مجموع الأصول

فكلما انخفضت هذه النسبة تشير إلى ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، في حين إذا ارتفعت هذه النسبة تشير إلى انخفاضها.

ومما سبق تجد الدراسة أن لجودة المستحقات المحاسبية تأثيرًا كبيرًا في رقم الأرباح المحاسبية؛ نظرًا لأن المستحقات المحاسبية أحد مكونات الأرباح، التي تقدم مؤشرًا مهمًّا لمقدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية؛ مما يزيد من مستوى جودة الأرباح المحاسبية (شهيد، وعبس، 2016، ص 32).

5- الخلو من ممارسات إدارة الأرباح:

أشار العديد من الباحثين إلى أنَّ الأرباح المحاسبية الناتجة عن تطبيق ممارسات إدارة الأرباح تكون أرباحًا ذات جودة منخفضة؛ إذ إنَّ احتواء رقم الأرباح على قدرٍ من التلاعب قد يفقد من جودة هذه الأرباح. وأخذت معظم البحوث المتعلقة بجودة الأرباح المحاسبية بتحديد ما إذا كانت سياسة إدارة الأرباح موجودة وأسباب حدوثها. فالشركات التي توجد فيها سياسة إدارة أرباح هي الشركات التي تكون قيمة المستحقات فيها مرتفعة؛ لذلك يعد خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح أحد مقاييس جودة الأرباح. ويعد نموذج جونز المعدل النموذج الأكثر شيوعًا في مجال قياس إدارة الأرباح. ويقوم على أساس حساب المستحقات الاختيارية (شهيد، عبس، 2015، ص 32)، كمؤشر على قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح. ويتم احتسابه وفق الخطوات الآتية:

جدول رقم (3-1) خطوات قياس إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل

1- قياس أجمالي المستحقات	يتم في هذه الخطوة احتساب إجمالي المستحقات وفق مدخل التدفقات النقدية من خلال المعادلة الآتية: إجمالي المستحقات= صافي الدخل من العمليات التشغيلية–التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

2- تقدير معلمات النموذج	يتم في هذه الخطوة تقدير معلمات النموذج (a1,a2,a3) من خلال معادلة الانحدار الآتية، والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة على الشكل الآتي: $TCCi,t/Ai,t-_1 = a_0 + a_1t(1/Ai,t) + a_2(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t)/Ai,t-_1 + a_3(PPEi,t/Ai,t-_1)ei,t$ مع العلم أن: $TCCi,t$ =المستحقات الإجمالية، ΔREV = التغير في إيرادات الشركة، ΔREC= التغير في حسابات تحت التحصيل، $PPEi,t$=إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك، $Ai,t-_1$=إجمالي أصول الشركة في السنة، ei,t= الخطأ العشوائي.
3- قياس المستحقات الغير اختيارية	تستخدم ثوابت معادلة الانحدار (a1,a2,a3) التي تم حسابها في الخطوة الثانية للتنبؤات بالمستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدرة(NDACC) i,t، والتي تحتسب المعادلة الآتية: $NDACCi,t/Ai,t-_1 = a_1(1/Ai,t) + a_2(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t)/Ai,t-_1 + a_3(PPEi,t/Ai,t-_1)ei,t$ تم ضربها بمعطيات المعادلة المحسوبة سابقًا للوصول إلى المستحقات الغير اختيارية.
4-قياس المستحقات الاختيارية	يتم في هذه الخطوة احتساب المستحقات الاختيارية ($DACCi,t$) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة الآتية: $NDACCi,t/Ai,t-_1 = (TACCi,t/Ai,t - NDACCi,t/Ai,t-_1)$ حيث تمثل بواقي معادلة الانحدار (ei,t) الموجودة في معادلة الوارد في الخطوة رقم 2 المستحقات الاختيارية مقسومة على إجمالي الأصول للسنة السابقة، وهي عبارة عن جزء من إجمالي المستحقات التي لم يتم تفسيرها من خلال متغيرات الانحدار، حيث تستخدم هذه الباقي كمؤشر لتقدير المستحقات الاختيارية.
5- ترتيب شركات العينة	إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تفوق متوسط المستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة، فإنَّ الشركة تكون قد مارست إدارة الأرباح وتعطي الرقم (1)، وإلا تكون لم تمارس إدارة الأرباح وتعطي الرقم (0).

مما سبق يتبين بأن للمديرين قدرة على التلاعب برقم المستحقات الاختيارية، مما سيؤثر في رقم الأرباح وفي جودتها (شهيد، وعبس، 2015، ص.ص32-33).

6- تمهيد الأرباح المحاسبية:

يعد تمهيد الأرباح المحاسبية إحدى الصفات المرغوبة في رقم الأرباح، فهو أسلوب يستخدم من قبل مديري الشركات للحد من أي تغير في رقم الربح، بحيث يمكن أن يصل إلى مستوى الأرباح المطلوبة، ويتضمن ذلك مجهودًا منهم في تعديل تسجيل إيراداتهم ومصروفاتهم أو نقل جزء منهم إلى العام المقبل، مما يخفض من حجم التغيرات خلال السنوات المستمرة.

وينتج تمهيد الأرباح عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، التي تنشأ عن التقلبات في توقيت المدفوعات النقدية، فاستخدام أساس الاستحقاق يساعد في تخفيض المشاكل المرتبطة بعد متطابق المتحصلات والمدفوعات النقدية، وتعطي مؤشرًا من الحاضر على استمرار القدرة على توليد التدفقات النقدية في المستقبل.

ويعرف تمهيد الأرباح بأنَّها الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات في رقم الأرباح، حيث يخفض الربح في السنوات ذات الربح الجيد لزيادة الربح في السنوات ذات الدخل المنخفض، وهو يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية. (شهيد، وعبس، 2015، ص.ص33-34).

وقد اعتمد (Francis et al. 2004) لقياس تمهيد الربح على احتساب نسبة تذبذب الأرباح المحاسبية إلى تذبذب التدفقات النقدية التشغيلية، كما في المعادلة الآتية:

$$\mathbf{Smooth}j,t = \boldsymbol{\sigma}\,(\mathbf{NIBE}j,t)/\mathbf{TA}j,t-_1 \div\ \boldsymbol{\sigma}(\mathbf{CFO}j,t)\mathbf{TA}j,t-_1$$

حيثُ إنَّ :

$Smoothj,t=$الأرباح الممهدة للشركة j في السنة t.

$\sigma\ (NIBEj,t) =$ انحراف المعياري لصافي الأرباح للشركةjفي السنةt.

$\sigma(CFOj,t)$ = الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية للشركة jفي السنة t .

$TAj,t-_1$= مجموع الأصول للشركة i في السنة السابقة t-1..

فكلما انخفضت قيمة Smooth فهذا يشير إلى انخفاض التذبذب في رقم الأرباح مقارنة مع التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثَمَّ تمهيد أرباح أعلى وهو مؤشر على زيادة الجودة.

7- الاقتراب من النقد:

إن اقتراب رقم الأرباح من النقد يعد أحد خصائص جودة الأرباح، أي انخفاض المستحقات النقدية، مما يخفض ذلك من التلاعب برقم الأرباح، وإظهاره بكل صدق وشفافية، وقد تم قياس مدى اقتراب رقم الربح من النقد (السيولة) بالاعتماد على نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأرباح كما يأتي:

$$\text{Closeness to cash} = (\text{CFO j},\tau/\text{TA j},\tau-_1)/(\text{Earnings j},\tau+_1/\text{TA j},\tau-_1)$$

حيثُ إنَّ :

$TA\ j,\tau-_1$= مجموع الأصول للشركة jفي السنة السابقة $\tau-_1$.

فكلما انخفضت هذه النسبة تعطي مؤشرًا على اقتراب الربح المحاسبي من النقد، ومن ثَمَّ زيادة جودة الأرباح.

مما سبق تبين للباحثين اقتراب رقم الأرباح من النقد يزيد من جودة الأرباح؛ نظرًا لانخفاض قيمة المستحقات، التي تكون أحد أسباب التلاعب بالأرباح.

8- قيمة التغذية العكسية:

تعكس قيمة التغذية العكسية ردود الفعل لقدرة المعلومات للتأثير في القرارات التي تؤكد أو تصحح التوقعات السابقة لصانعي القرارات، وهي قدرة الأرباح الحالية على تغيير التوقعات حول المستقبل (أرباح العام القادم). وتقاس قيمة التغذية العكسية بالفرق بين أخطاء التنبؤ المطلقة للعام المقبل قبل ويعد النظر إلى أرباح العام الحالي، كما في المعادلة الآتية:

$$FV_1 = [|PE_{B\tau_{-1}}| - |PE_{\mathcal{A}\tau_{+1}}|]$$

حيثُ إنَّ :

FV_1 = قيمة التغذية العكسية لأرباح شركة j في السنة τ.

$PE_{B\tau_{-1}}$= خطأ التنبؤ لأرباح السنة القادمة (تنبؤ الأرباح المستقبلية بالاعتماد على الأرباح الحالية) وذلك وفق المعادلة: $\text{Earnings } j,\tau_{+1} = a^0 + a^1 \text{Earnings } j,\tau + Vj,\tau_{+1}$

$PE_{\mathcal{A}\tau_{+1}}$ =خطأ التنبؤ لأرباح السنة القادمة (تنبؤ الأرباح الحالية بالاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية) وذلك وفق المعادلة:

$$\text{CFO } j,\tau_{+1} = a_0 + a_1 \text{Earnings } j,\tau + V\ j,\tau_{+1}$$

ولتكون النتيجة متسقة مع كافة مقاييس جودة الأرباح المحاسبية فيستخدم سالب القيمة FV_1 كمقياس معاكس لقيمة التغذية العكسية للأرباح.

9- التوقيت المناسب:

يعد التوقيت المناسب أحد خصائص إعداد التقارير ذات الجودة العالية، فالمعلومات كلما كانت مناسبة أكثر تستطيع أن تقدم فائدة أكبر لمستخدميها. وقد عرّف (Pope & Young,2004) التوقيت المناسب بأنه: طول الفترة الزمنية التي تأخذها المعلومات لكي تنعكس على رقم الأرباح. ويدل التوقيت المناسب على تزويد المعلومات في القوائم المالية بطريقة مناسبة؛ مما يمكن المستخدمين الحاليين للبيانات بتشكيل توقع أفضل حول السيولة النقدية المستقبلية. وتعاني المعلومات الظاهرة في القوائم المالية الحالية من قلة إظهار المعلومات في التوقيت المناسب بسبب استخدام التحفظ المحاسبي، وعليه فإنَّ استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية يتعارض مع إظهار المعلومات في التوقيت المناسب، فالتوقيت المناسب يعتمد على مدى قدرة الأرباح على أن تعكس الأخبار الجيدة والسيئة. وقد اعتمد لقياس التوقيت المناسب على معادلة الانحدار الآتية:

$$\text{Earnings } j,\tau = a^0 j + a^1 j\ \text{NEG } j,\tau + \beta^1,j\ \text{RET } j,\tau + \beta^2,j\ \text{NEG } j,\tau.\text{RET } j,\tau + V\ j,\tau_{+1}$$

(شهيد، وعبس، 2016، ص.ص34-35).

حيثُ إنَّ :

$RET_{j,\tau}$ = عائد الشركة j عن 15 شهر وذلك بعد نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر.

$NEG_{j,\tau}$ 1= إذا كانت RET_0 0> أو= 0 إذا كانت غير ذلك.

مما سبق تستنتج الدراسة أن استخدام التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يتعارض مع إظهار المعلومات في التوقيت المناسب، من خلال التأخر في الاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات، ومن ثَمَّ سيؤثر ذلك في رقم الأرباح وفي جودتها.

10- مؤشرات ونسب مالية أخرى:

قام كل من (Fatemah et al) باحتساب جودة الأرباح المحاسبية على أساس العلاقة بين الأرباح والمستحقات والتدفقات النقدية، بالاعتماد على النسبة الآتية:

جودة الأرباح = التدفق النقدي التشغيلي

الأرباح التشغيلية

فارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرًا على ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية، فيلاحظ أنه كلما اقتربت الأرباح من أنتكون أرباح نقدية فإنَّ ذلك يعني زيادة جودتها.

ووجد (David Hawkins) أن جودة الأرباح يمكن احتسابها باستخدام النسبة الآتية:

جودة الأرباح = الأرباح قبل الضرائب – تكلفة الفائدة

إجمالي أصول الشركة – الالتزامات الجارية

فعدما تكون هذه النسبة مرتفعة هذا يعني بأن الأرباح تتميز بجودة أرباح عالية، وعندما تكون هذه النسبة منخفضة تكون جودة الأرباح منخفضة (شهيد، وعبس، 2015، ص.ص36-38).

مما سبق تستنتج الدراسة أنه من الضروري أن يتم الاعتماد على عدة مقاييس لجودة الأرباح المحاسبية للتأكد من جودة رقم الأرباح، حيثُ إنَّ كل نموذج يعطي هدفًا معينًا. ونظرًا لاعتماد معظم مستخدمي القوائم المالية على رقم الأرباح؛ ستقوم الدراسة بالاعتماد على المقياسين لقياس جودة الأرباح المحاسبية وهما: مقياس استمرارية الأرباح، ومقياس القدرة التنبؤية للأرباح، وستتناول في الفصل القادم دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

12-2 علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية:

عرَّف عدد من الباحثين جودة الأرباح من منظور التحفظ بمدى التحفظ في الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل للشركة، فالتحفظ المحاسبي يقوم بدور مهم في اختيار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية؛ لما يوفره من موثوقية في القوائم المالية.

إن التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا، فالعديد من الدراسات أظهرت أن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي؛ لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي والحصول على أرباح ذات جودة عالية، فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنح الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية غير الفترة الزمنية القادمة، كما أظهرت دراسة (ball & shivakumaar) أن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبيا، بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإعلان عن الأرباح (كوكب، صليحة، 2019، ص16).

ويساعد التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، وجودة الأرباح؛ إذ إنَّ تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة؛ مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. ويزيد ذلك من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما أن استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تساعد في إظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر، فتوفر معلومات محاسبية ذات جودةعالية، ومن ثَمَّ تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية؛ لوجود تأثير مباشر في جودة المعلومات المحاسبية، ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات (شهيد، وعبس، 2015، ص138).

كما أن وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وخصائص جودة الأرباح لاستمرارية الأرباح، (والقدرة على التنبؤ بالأرباح، والقيمة الملائمة، والتوقيت المناسب)، حيثُ إنَّ الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة علي التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل، وعليه فإنه الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر تساعد في زيادة جودة الأرباح، وحيث عرّف عدد من الباحثين جودة الأرباح من منظور التحفظ بمدى التحفظ في الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل للشركة . فالتحفظ المحاسبي يقوم بدور مهم في اختيار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية لما يوفره من موثوقية في القوائم المالية، وهو ما يقود إلى اعتقاد بأن ازدياد تطبيق التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، أي يوجد أثر طردي بين تطبيق التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، ما يدل على أن الشركات الأكثر تطبيقًا للتحفظ المحاسبي تعد أقل ميولًا للتلاعب في الأرباح (شهيد، وعبس، 2015، ص138).

13-3 خاتمة الفصل:

وفي ختام الفصل الثاني تشير الدراسة إلى أنَّ جودة الأرباح يمكن تحقيقها من خلال التعرف إلى مدى قدرة الأرباح على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر كان هناك ارتفاع في مستوى جودة الأرباح المستقبلية، كما تتمثل أهمية جودة الأرباح في استمرار التدفقات النقدية أكثر من استمرارية

المستحقات، كما تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إضافة إلى أنها تعد جودة من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، وتوضح الدراسة الأطراف المهتمة بجودة الأرباح من داخل الشركة أو من خارجها، وتناولت أسباب انخفاض جودة الأرباح المحاسبية وسمات الأرباح ذات الجودة المرتفعة، ومقاييسها المختلفة، وأسباب قياس جودة الأرباح، وتم التطرق إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح المحاسبية، وستقوم الدراسة بالاعتماد على المقياسين لقياس جودة الأرباح المحاسبية وهما: مقياس استمرارية الأرباح، ومقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

الفصل الرابع:

المنهجية، وأسلوب الدراسة، واختبار الفروض

4–1 مقدمة

4–2 منهجية الدراسة

4–3 مجتمع وعينة الدراسة

4–4 مصادر جمع البيانات

4–5 قياس متغيرات الدراسة

4–6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

4–7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

4–8 صلاحية بيانات الدارسة للتحليل الإحصائي اختبار فرضية الدراسة الثالثة (H03)، والفرضيات الفرعية المنبثقة منها (H03a – H03b)

4–9 النتائج والتوصيات

4-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة وإجراءاتها التي يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وقياس متغيرات الدراسة، التي تعد عنصرًا أساسيًا لعملية التحليل الإحصائي، وكذا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، وتحقيق أهدافها التي تسعى إليها.

4-2 منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، ومن أجل تحليل البيانات التي يتم استخدامها في الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالتها؛ استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

4-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات قطاع الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، الحاصلة على ترخيص من الفئة الأولى لتأسيس وتشغيل خِدْمات الاتصالات المتنقلة العامة في سلطنة عمان، البالغ عددها وفق موقع هيئة الأوراق لمالية العمانية (3) شركات تشكل مجتمع البحث، وقد تم اختيار عينة الدراسة من الشركات التي نشرت تقاريرها المالية في سوق مسقط للأوراق المالية ولمدة خمس سنوات، عن المدة الممتدة من عام 2017م حتى 2021م، التي تتوافر فيها الشرط الآتية:

1- مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

2 – توافر البيانات المالية، مدققةً ومنشورةً طيلة فترة الدراسة من سنة 2017 لغاية 2021.

وعليهِ؛ اقتصرت عينة الدراسة على شركتين من شركات قطاع الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق الماليةهما (شركة عُما نتل "الشركة العمانية للاتصالات") و(شركة أوريدو Ooredoo" الشركة العُمانية القطرية للاتصالات)، حيث جرى استثناء شركة واحدة؛ بسبب إدراجها في سوق مسقط للأوراق المالية بعد تاريخ 2022/10/28م، وهي شركة (فودا فون عمان).

جدول رقم (4-1) تاريخ إدراج الشركتين في سوق مسقط للأوراق المالية

م	اسم الشركة	رمز الشركة	تاريخ الإدراج
1	شركة عُما نتل " الشركة العمانية للاتصالات	OTEL:OM	2004/5/15

م	اسم الشركة	رمز الشركة	تاريخ الإدراج
2	شركة أوريدو "Ooredoo" الشركة العُمانية القطرية للاتصالات	Ooredoo	2012/2/1

4-4 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين:

1. مصادر أولية: حيث تم تجميع البيانات الأولية من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة لشركتي الاتصالات للفترة الممتدة من عام 2017إلى عام2021؛ للوصول للنسب اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، ومن ثَمَّ تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ذات صلة بموضوع الدراسة.
2. مصادر ثانوية: وتتمثل بالمجلات، والدوريات، والأبحاث العلمية والأكاديمية، ومواقع الإنترنت المتخصصة بالعربية والإنجليزية؛ للحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

4-5 قياس متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات قُسِّمَت على قسمين، وفيما يأتي توضيح لكل منها، وكيفية قياسها:

1- قياس المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل لهذا الدراسة بالتحفظ المحاسبي، ولقياسه؛ تم استخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Beaver & Ryan, 2000).

- مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

تشير هذه النسبة إلى الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية في المنشأة، وتعدُّ الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مقياسًا لدرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، فتقييم حقوق الملكية من قبل المستثمرين يستند إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثَمَّ فإنَّ نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، إضافة إلى مضاعفات الأرباح ستكون أعلى عندما يكون القياس المحاسبي أكثر تحفظًا. (حورانة، 2018، ص40).

وقد قُدِّم هذا المقياس من قبل (Beaver & Ryan, 2005)، وتقوم الفكرة الأساسية لاستخدام (MTB) أو (BTM) كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة الاقتصادية الحقيقية، وعلى ذلك فإنَّ ارتفاع نسبة (MTB) يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وتم تطبيق نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية على عوائد الأسهم للسنوات الأخيرة باستخدام الانحدار ذي التأثير الثابت (أبو جراد، 2015، ص62):

$$M = a_t + ai \sum_{j=0}^{6} (BjRt - j, i + \varepsilon t,i)$$

M: نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة i في السنة t.

ai : المكونات الأساسية لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة i.

at: يمثل الاختلاف من سنة إلى أخرى في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في العينة.

$Rt - j, i$: العائد على حقوق الملكية (ROE) على مر السنوات.

Bj: معاملات الانحدار على العوائد.

يتصف هذا النموذج بسهولة حسابه على مستوى المنشأة، كما أنه مقياس شامل، إذ يعكس كلًّا من التحفظ الشرطي وغير الشرطي، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس.

2- قياس المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بجودة الأرباح المحاسبية للشركتين المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية (الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات) (OOREDOO)، حيثُ إنَّ الأرباح المحاسبية هي معلومة، وجودة هذه المعلومة تتضح من خلال خصائص المعلومة، التي تجعل من الممكن استخدامها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وعليه تم استخدام مؤشر استمرارية الأرباح المحاسبية، والقيمة التنبؤية للأرباح، كمقياسين لقياس جودة الأرباح للشركتين المكونة لمجتمع الدراسة، ولاستخراج هذين المقياسين؛ تم الاعتماد على ربحية الأسهم التي تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات، من خلال قسمة صافي الدخل الشامل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

1- قياس المتغير التابع وفق نموذج مؤشر (استمرارية الأرباح):

استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح، وتم الاعتماد على معامل ميل الانحدار للأرباح الحالية والأرباح السابقة، وفق المعادلة الآتية:

$$Earnings_{j,t} = (a_0 + a_1) * Earningsj, t - 1 + \nu j, t + 1$$

حيثُ إنَّ:

$Earnings_{j,t}$ = الأرباح المحاسبية للسنة الحالية t والشركةj.

$Earningsj,t-1$ = الأرباح المحاسبية للسنة السابقة t−1 والشركةj .

$\nu j,t+1$ = خطأ التقدير (البواقي).

فكلما اقتربت قيمة المعامل (a_1) من الواحد أو أكبر من الواحد فإنها تشير إلى استمرارية الأرباح، ومن ثَمَّ ارتفاع جودتها، وبالعكس كلما اقتربت القيمة من الصفر فإنها تشير إلى عدم تمتع هذه الأرباح بالاستمرارية، ومن ثَمَّ انخفاض جودتها.

2- قياس المتغير التابع وفق اختبار القدرة التنبؤية للأرباح:

تشير القدرة التنبؤية إلى قدرة الأرباح على التنبؤ بنفسها، وتتحقق عندما يكون بالإمكان استخدام الأرباح في الماضي بالتنبؤ بشكل جيد على الأرباح في المستقبل.

وكمقياس لجودة الأرباح، فإنَّ القدرة التنبؤية تستند إلى الرأي القائل إن رقم الربح الذي يميل إلى تكرار نفسه هو ارتفاع للجودة، وهذا الرأي لا يختلف عن وجهة النظر التي قدمها (Dechow & Schrand, 2004)، المتمثلة فيأن الرقم المرتفع لجودة الأرباح هو مؤشر على القدرة التنبؤية بأرباح مستقبلية، وتم اشتقاق هذا المقياس من نفس نموذج استمرارية الأرباح (بربخ، 2019، ص.ص67-68).

ومن خلال اختبار القدرة التنبؤية للأرباح من خلال استمراريتها، فتوقع ارتداد قيمة الأرباح المستقبلية على قيمتها الحالية يأتي وفق النموذج الآتي:

$$Earningsj,t+1 = a_0 + a_1\, Earningsj,t + \nu j,t+1$$

حيثُ إنَّ :

$Earningsj,t+1$= الأرباح المحاسبية للسنة القادمة t والشركة j.

$Earningsj,t$ = الأرباح المحاسبية للسنة الحالية t−1 والشركة j.

$\nu j,t+1$= خطأ التقدير (البواقي).

وتقاس القدرة التنبؤية بالأرباح من خلال الانحرافات المعيارية من خطأ التقدير (البواقي) $\nu j,t+1$، أي كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري، دل ذلك على ارتفاع قدرة الأرباح التنبؤية، ومن ثَمَّ ارتفعت جودتها، وكلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري، دل ذلك على انخفاض قدرة الأرباح التنبؤية، ومن ثَمَّ انخفضت جودتها (أنسية، ص62).

4-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبعت الدراسة عددًا من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة وبياناتها، حيث تمت الاستفادة من برنامج (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها، واستخدمت الدراسة عددًا من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وإجراء الاختبارات التي تلائم الدراسة وأهدافها في التوصل إلى النتائج المرجوة، وأهم هذه المقاييس والاختبارات ما يأتي:

1-أساليب الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص متغيرات الدراسة، وذلك من خلال:

- الوسط الحسابي: حيث يتم حساب الوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة؛ وذلك للتعرف إلى تمركز البيانات؛ من أجل وصفها.

- الانحراف المعياري: وذلك للتعرف إلى مدى الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت القيم عند قيمة المتوسط الحسابي، وانخفض تشتتها بين المقياس.

2-أساليب الإحصاء الاستدلالي: لاختبار الفرضيات؛ من أجل الوصول إلى النتائج:

- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression؛ لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الثالثة. وذلك من خلال:

- معامل الارتباط (R): وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات، كما أن إشارة معامل الارتباط تدل على نوع العلاقة، فإذا كانت الإشارة موجبة تدل على وجود ارتباط طردي، والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

- معامل التحديد (Rsquare): وهو مؤشر يستخدم للتعرف إلى قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومن ثَمَّ تزداد القوة التفسيرية للمتغير المستقل، والعكس هو الصحيح، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدم جودة توفيق العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

4-7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

بعد جمع بيانات متغيرات الدراسة من التقارير المالية السنوية، وتقسيم متغيرات الدراسة على قسمين: المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، والمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية)؛ قامت الدراسة بإجراء اختبارات على المتغيرات وفق نماذج القياس لكل متغير، ويعرض تحليل الإحصاءات الوصفية للمتغيرات كما يأتي:

1-وصف وتحليل المتغير التابع:

لقياس المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية)؛ تم استخدام مؤشر استمرارية الأرباح المحاسبية، والقيمة التنبؤية للأرباح، كمقياسين لقياس جودة الأرباح للشركتين المكونة لمجتمع الدراسة، وذلك بالاعتماد على ربحية الأسهم التي تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات، من خلال قسمة صافي الدخل الشامل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بربخ، 2019، ص65).

ويوضح جدول رقم (4-2) ربحية السهم للشركة العمانية للاتصالات (عما نتل) لسنة 2017، أنها الأعلى بمعدل (0.106)، ثم تليها سنة 2019 بمعدل (0.104)، ثم تليها سنة 2021 بمعدل (0.0894)، ثم تليها سنة 2020 بمعدل (0.0892)، وسنة 2018 هي أقل بمعدل (0.086)، وأن المتوسط الحسابي للشركة (عما نتل) بلغ (0.095).

يوضح الجدول رقم (4-2)، أيضًا ربحية السهم للشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO) لسنة 2018، وأنها الأعلى بمعدل (0.064)، ثم تليها سنة 2019 بمعدل (0.052)، ثم تليها سنة 2017 بمعدل (0.048)،ثم تليها سنة 2020 بمعدل (0.033)، ثم تليها سنة 2021 بمعدل (0.020)، وأنَّ المتوسط الحسابي للشركة (OOREDOO) بلغ (0.043).

من خلال احتساب المتوسط الحسابي لكل شركة على حدة يتبين المتوسط الحسابي لربحية السهم للشركة (عما نتل) الأعلى بفارق معدل (0.052) على شركة (OOREDOO)، وهذا يشير إلى أنَّ ربحية السهم للشركة العمانية للاتصالات (عما نتل) أعلى من شركة للشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO).

جدول رقم (4-2) التحليل الإحصائي للمتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية)

م	اسم الشركة	ربحية السهم					المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي للشركتين
		2021	2020	2019	2018	2017		
1	الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)	0.0894	0.0892	0.104	0.086	0.106	0.095	0.07
2	الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)	0.020	0.033	0.052	0.064	0.048	0.043	

شكل رقم (4–1) ربحية السهم

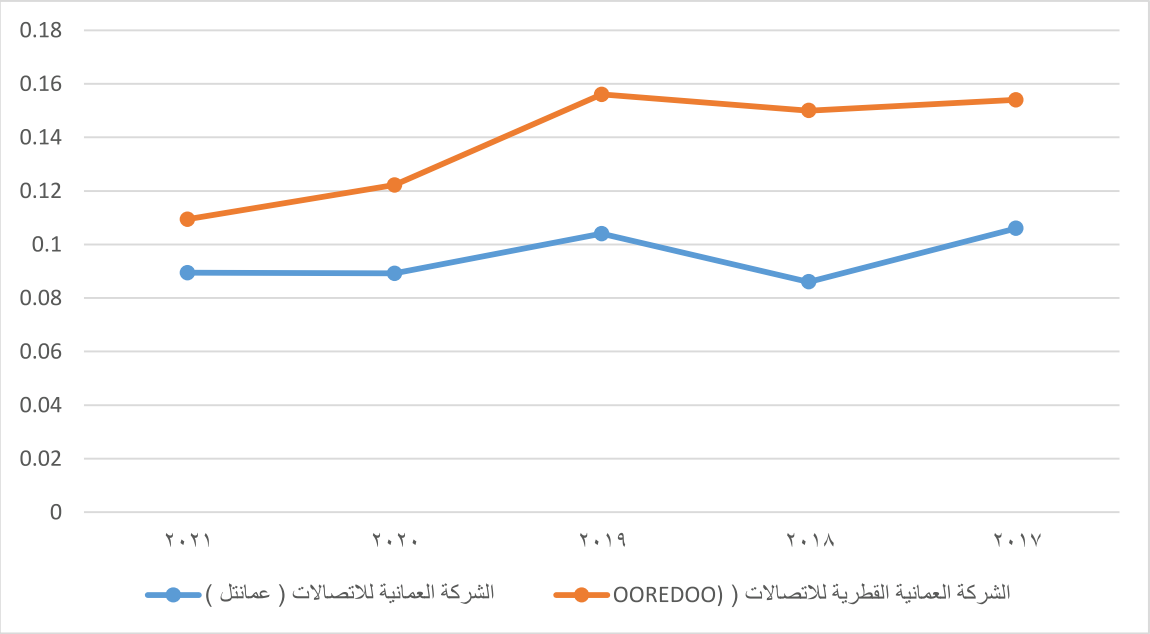

قياس المتغير التابع وفق نموذج مؤشر (استمرارية الأرباح):

جدول رقم (4–2) مقياس جودة الأرباح وفق مؤشر استمرارية الأرباح بالاعتماد على معامل ميلا لانحدار للأرباح الحالية والأرباح السابقة

الرقم	اسم الشركة	استمرارية الأرباح a_1
1	الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)	0.82
2	الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)	0.33

ويتضح من الجدول رقم (4–3) أن أرباح (الشركة العمانية للاتصالات – عما نتل) لا تتمتع بالاستمرارية، حيثُ بلغ معامل ميل الانحدار (a_1) لهذه الشركة (0.82)؛لكونه أقل من الواحد الصحيح، وعليه يمكن القول تتصف أرباح شركة (الشركة العمانية القطرية للاتصالات –OOREDOO) بجودة منخفضة، وكذلك بلغ معامل ميل الانحدار (a_1)لهذه الشركة0.33)؛ لكونه أقل من الواحد الصحيح، أي تتسم أرباح الشركتين وفق مقياس الاستمرارية بجودة منخفضة مع تفاوت نسب الانخفاض، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المصري،2022) التي أظهرت أن أرباح الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية.

شكل رقم (4–2) الرسم البياني لجودة الأرباح وفق مؤشر الاستمرارية لشركتي الاتصالات العمانية (الشركة العمانية للاتصالات – عمانتل) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات–OOREDOO).

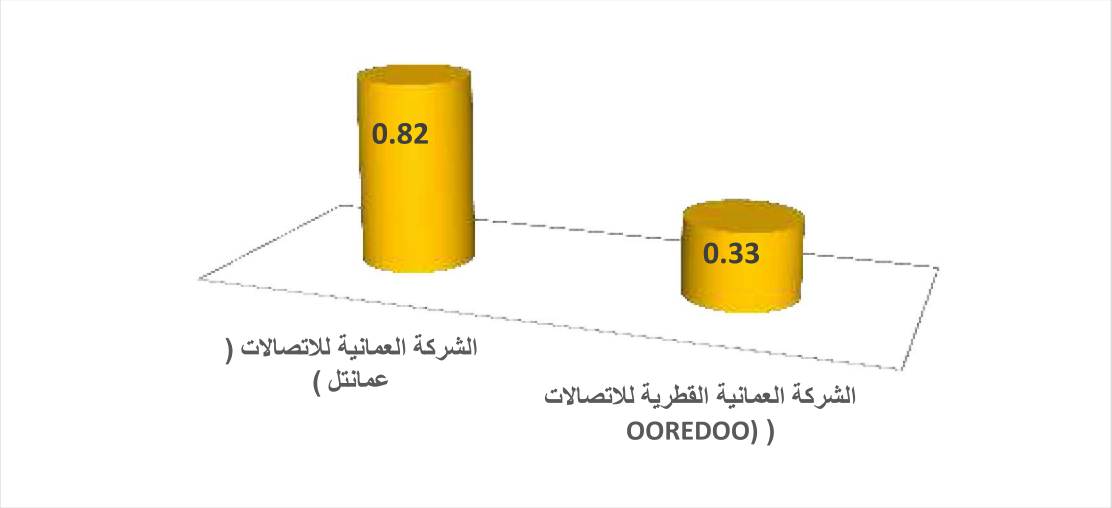

قياس المتغير التابع وفق نموذج مؤشر (القدرة التنبؤية):

جدول رقم (4–3) قياس القدرة التنبؤية للأرباح (بانحراف خطأ التقدير)

الرقم	اسم الشركة	تنبؤية الأرباح بانحراف خطأ التقدير
1	الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)	0.13
2	الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)	0.10

يتضح من خلال الجدول رقم (4–4) انحراف خطأ التقدير للقدرةا لتنبؤية للأرباح للشركتين، حيث بلغ انحراف خطأ التقدير للشركة العمانية للاتصالات (عما نتل) بمعدل (0.13)، وللشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO) بلغ انحراف خطأ التقدير (0.10)، وتشير هذا النتيجة إلى ارتفاع انحراف خطأ التقدير للشركتين، وهذا يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح.

ويمكن الخلوص وفقًا لهذا المقياس إلى انخفاض جودة الأرباح وفق مؤشر القدرة التنبؤية مع تفاوت نسب مؤشر القدرة لكل شركة.

شكل رقم (4– 3)الرسم البياني لجودة الأرباح وفق مؤشر القدرة التنبؤية لشركتي الاتصالات العمانية (الشركة العمانية للاتصالات – عما نتل) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات –OOREDOO).

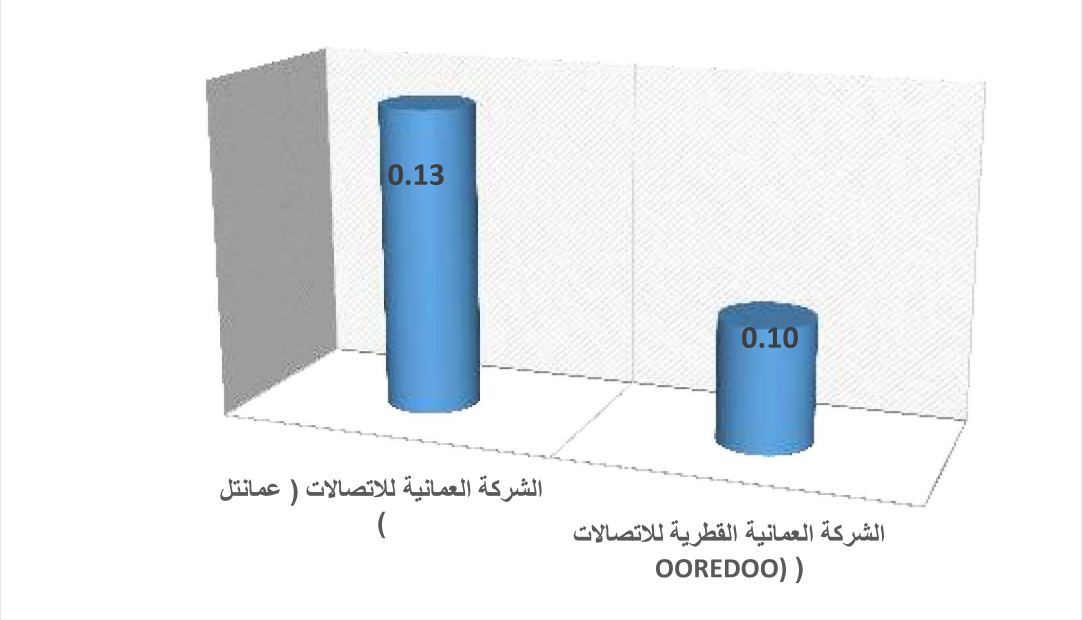

يلاحظ من الجدولين رقم (4–3)، ورقم (4–4)، ومن خلال الرسومات البيانية أن أكثر الشركتين جودة للأرباح هي الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)، من حيثُ إنَّها أكثر استمرارية للأرباح، والأقوى في القدرة التنبؤية للأرباح، ومع ذلك، لا تتمتع أيٌّ من الشركتين بجودة عالية أو معقولة من الأرباح وفق مؤشر الاستمرارية والقدرة التنبؤية. وهذا يعني قبول فرضية العدم والفرضيات الفرعية المنبثق عنها، التي تنص على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الثانية (H02):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية.

الفرضية الفرعية الأولى (H02a):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية (H02b):

لا تتمتع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، بمستوى عالٍ من جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

2-وصف وتحليل المتغير المستقل:

ويوضح الجدول رقم (4-5) نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركتين، ويتضح من خلاله أن ممارسات التحفظ المحاسبي لدى الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)، كانت تتفاوت من سنة لأخرى، ففي الأعوام 2017 و2018 كانت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تزيد عن الواحد الصحيح بقليل، مما يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة بدرجة منخفضة خلال هذه الفترة. فيما شهدت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تراجعًا خلال الأعوام 2019 و2020 و2021، لتصبح أقل من الواحد الصحيح؛ مما يشير إلى عدم ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي خلال تلك الفترة، وربما يعود ذلك إلى جائحة كورونا التي أدت إلى اضطرابات في الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاق، والحد من حركة التنقل والسفر في جميع الأسواق؛ مما أدى إلى انخفاض قيمتها السوقية، كما يظهر أن المتوسط الحسابي لجميع سنوات الدراسة للشركة أكبر من الواحد الصحيح بقليل لسنوات الدراسة، وهذا يدل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي بدرجة منخفضة، وكذا يُظهِرُ الجدول أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية متقاربة في جميع سنوات الدراسة، مما يدل على ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل (الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)) بدرجة منخفضة.

ويتضح من الجدول رقم (4-5) أن ممارسات التحفظ المحاسبي لدى الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)، كانت تتفاوت من سنة لأخرى، ففي الأعوام 2017 و2018 و2019 كانت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تزيد عن الواحد الصحيح بقليل، مما يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة بدرجة منخفضة خلال هذه الفترة. فيما شهدت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تراجعًا خلال الأعوام 2020 و2021 لتصبح أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي خلال تلك الفترة؛ وربما يعود ذلك إلى جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاض قيمتها الدفترية، كما يظهر أن المتوسط الحسابي لجميع سنوات الدراسة للشركة أكبر من الواحد الصحيح بقليل لسنوات الدراسة، وهذا يدل على ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي بشكلٍ متدنٍّ، وكذا يُظهِرُ الجدول أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية متقاربة في جميع سنوات الدراسة، مما يدل على ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل (الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO).

تم احتساب المتوسط الحسابي للشركتين معًافي الجدول، وتظهر النسبة أعلى من الواحد الصحيح، مما يدل على ممارسة الشركتين (الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)) و(الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO) المدرجة في بورصة سلطنة عمان للتحفظ المحاسبي، وهذا سلوك معتاد وغير طارئ، كما يظهر من خلال المتوسطات الحسابية للشركتين تباين الشركتين فيما بينها في ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي، وإن كان بشكل منخفض.

جدول رقم (4-4) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

م	اسم الشركة	ربحية السهم					المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي للشركتين
		2021	2020	2019	2018	2017		
1	الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)	0.974	0.932	0.797	1.079	1.581	1.073	1.1515
2	الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)	0.974	0.992	1.303	1.440	1.430	1.230	

بصفة عامة يمكن القولُ إنَّ شركات قطاع الاتصالات في عمان تمارس سياسات التحفظ المحاسبي بدرجة منخفضة؛ الأمر الذي يدعونا لرفض فرض العدم H01 التي تنص على: (لا تمارس شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية التحفظ المحاسبي)، واتفقت نتيجة الدراسة مع دراسة (شهد، وعبس، 2015) التي أظهرت أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية، ومع دراسة (المصري،2022) التي أظهرت أن الشركات في بورصة عمان للأوراق الماليةتمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها القوائم المالية.

شكل رقم (4-4) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

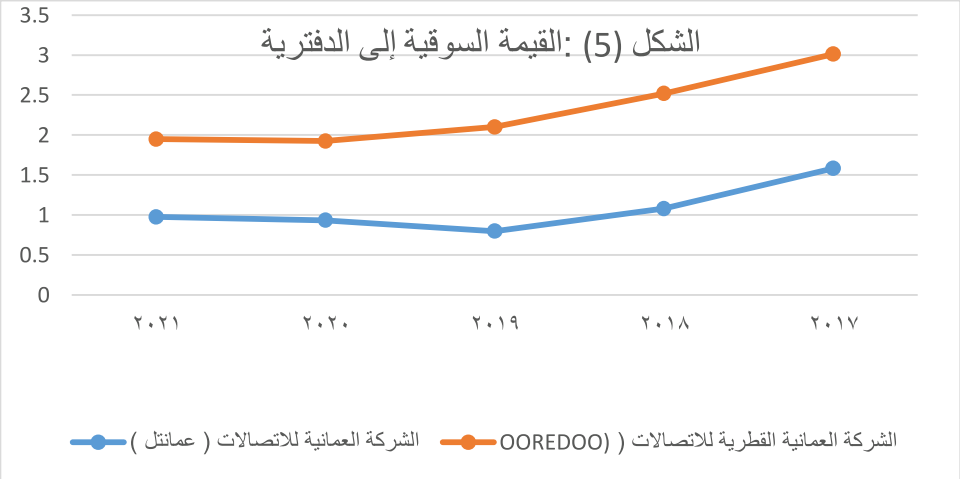

3- وصف وتحليل المتغيرات الضابطة:

تتمثل المتغيرات الضابطة لهذه الدراسة بحجم الشركة، وكذلك ومؤشر النمو، كما أضافت الدراسة مؤشرًا جديدً كمتغير ضابط للمتغيرات السابقة وهو (مؤشر جائحة كورونا)؛ لما لهذه الفترة من أثر في الوضع الاقتصادي للشركات، ويوضح الجدول رقم (4-6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه المؤشرات للفترة 2017-2021على النحو الآتي:

جدول رقم (4-5) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الضابطة الداخلة في الدراسة

المؤشر	الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)		الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO)	
	حجم الشركة	مؤشر النمو	حجم الشركة	مؤشر النمو
N العدد	10	10	10	10
Mean المتوسط الحسابي	570810.93	.43567	256111.13	.04020
Std. Deviation الانحراف المعياري	10919.561	1.463802	5534.214	.036434
Minimum أدنى	547507	0.000	239509	0.000
Maximum أعلى	579205	5.713	262313	.079

بالاطلاع على نتائج الجدول (4-6) يتبين ما يأتي:

بلغ متوسط مؤشر حجم الشركة للشرك العمانية للاتصالات (عما نتل) 570810.93، بانحراف معياري 10919.561، وكانت أعلى قيمة لهذا المؤشر في سنة 2021، حيث بلغ 579205، بينما أدنى قيمة للمؤشر كان في سنة 2018، حيث بلغ 547507، في حينِ إنَّ متوسط مؤشر حجم الشركة العمانية القطرية للاتصالات (OOREDOO) بلغ 256111.13، بانحراف معياري 5534.214، وكانت أعلى قيمة لهذا المؤشر في سنة 2019، حيث بلغ 262313، بينما أدنى قيمة للمؤشر في سنة 2017، حيث بلغ 239509.

وبلغ متوسط مؤشر النمو للشركة العمانية للاتصالات(عمانتل).43567، بانحراف معياري 1.463802، وكانت أعلى قيمة لهذا المؤشر في سنة 2017، حيثُ بلغ 5.713، بينما أدنى قيمة للمؤشر في سنة2021، حيثُ بلغ 0.000،في حينِ إنَّ متوسط مؤشر النمو للشركة العمانية القطرية للاتصالات(OOREDOO)04020، بانحراف معياري 036434، وكانت أعلى قيمة لهذا المؤشر في سنة

2020، حيث بلغ .079، بينما أدنى قيمة للمؤشر في سنة 2021، حيث بلغ 0.000؛ ويمكن أن يرجع السبب في تدني مؤشر النمو في الأصول للشركتين لسنة 2021إلى جائحة كورنا، حيث أثرت هذه الفترة في النمو الاقتصادي للشركات، وعلى نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام.

4-8 صلاحية بيانات الدارسة للتحليل الإحصائي اختبار فرضية الدراسة الثالثة (H03)، والفرضيات الفرعية المنبثقة منها (H03a- H03b):

4-8-1 تمهيد:

بالاستناد إلى ما تم عرضه سباقًا المتعلق بمنهجية الدراسة، سيتم عرض اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل والتعليق عليها، للوصول إلى نتائج أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، ويحتوي أيضا على الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما سيتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على اختبار الانحدار المتعدد؛لمعرفة تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية، وقد قامت الدراسة باختبار الفرضية الثالثة عن طريق إجراء الاختبارات عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 0.05؛ من أجل الوصول إلى النتائج، وذلك ليتسنى مناقشتها والخروج بالتوصيات المناسبة لهذه الدراسة.

4-7-2 صلاحية البيانات:

لاختبار هذه الفرضية؛ تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروع الفرضية الثالثة، وقبل الشروع في عملية الاختبار ينبغي التأكد من صلاحية البيانات لإجراء تحليل الانحدار المتعدد عبر الآتي:

- أن بيانات المتغيرات الداخلة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
- أن يأخذ توزيع البواقي شكل التوزيع الطبيعي.
- عدم وجود علاقات ارتباط كبيرة بين المتغيرات (المستقلة والضابطة)، وإن وجدت يتطلب البحث عن المتغير المستقل المتسبب في حدوث هذا الارتباط، ويتم دمجه أو حذفه من بين المتغيرات؛ لكي يتم الحصول على تقديرات سليمة.
- عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة.

1- التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov؛ للتعرف إلى ما إذا كانت بيانات الدراسة تتوزع طبيعيًا لاختيار الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات، حيثُ إنَّ اختبار t وتحليل الانحدار البسيط تعد من الأساليب الإحصائية المعلمية، التي يتطلب استخدامها أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبخاصةٍ عندما

يكون حجم العينة صغيرًا (الراوي، 2019). والجدول رقم (4-7) يوضح اختبارKolmogorov-Smirnov Z للتوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (4-6) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov Z للتوزيع الطبيعي للبيانات

	N	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
التحفظ المحاسبي	10	.716	.685
حجم الشركة	10	.997	.273
مؤشر النمو	10	1.483	.025
جودة الأرباح حسب الاستمرارية	10	1.039	.230
جودة الأرباح بحسب القدرة التنبؤية	10	1.039	.230

تشير نتائج الجدول رقم (4-7) أن مستوى الدلالة Sig لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z كانت أكبر من مستوى الثقة (0.05) لجميع متغيرات الدراسة، وهذا يدل على أن بيانات عينة الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا وبإمكان استخدام الاختبارات المعملية في اختبار فرضيات الدراسة واختبار T، كما تشير إلى أنَّ نتائج العينة تمثل مجتمع الدراسة أفضل تمثيل.

2-مصفوفة بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة:

تعد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من الشروط المهمة في استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيثُ إنَّ وجود العلاقة القوية بين المتغيرات المستقلة والضابطة يُضعِف من القدرة التفسيرية للمتغيرات في بناء النموذج المتنبئ. وللتأكد من هذا الشرط؛ تم استخراج مصفوفة معاملات ارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة الداخلة في هذه الدراسة، وكانت النتائج كماهي في الجدول رقم (4-8) الآتي:

جدول رقم (4-7) مصفوفة بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة

		التحفظ المحاسبي	أزمة كورونا	حجم الشركة	مؤشر النمو
التحفظ المحاسبي	Pearson Correlation	1	-.512-**	-.546-**	.130
أزمة كورونا	Pearson Correlation		1	.071	-.466-*
حجم الشركة	Pearson Correlation			1	.080
					.136
مؤشر النمو	Pearson Correlation				1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يلاحظ من الجدول رقم (4-8) وجود علاقة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، مما يمكننا من الحصول على تقديرات دقيقة في التحليل.

3- التداخل الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة.

يعد التداخل الخطي من الشروط التي يجب التأكد منها بعد اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط، حيثُ إنَّ حدوث التداخل الخطي بين أي من المتغيرات المستقلة والضابطة يشير إلى وجود تضخم في النموذج وعدم قدرة المتغيرات على التفسير والتنبؤ داخل النموذج. وللتأكد من مدى تحقيق هذا الشرط؛ وجب معرفة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة والضابطة، وتم إجراء اختبار Multicollinearity Test لمتغيرات الدراسة، وكانت النتائج مبينة في الجدول رقم (4-9) الآتي:

جدول رقم (4–8) التداخل الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة.

Collinearity Statistics		Model	
VIF	Tolerance		
		(Constant)	
2.116	.472	التحفظ المحاسبي	
1.843	.542	أزمة كورونا	1
1.562	.640	حجم الشركة	
1.309	.764	مؤشر النمو	

بالاطلاع على النتائج في الجدول رقم (4–9)، يتبين أن أعلى قيمة لمعامل التضخم VIF2.116، وأقل قيمة لمعامل التحمل (Tolerance(.472، حيثُ إنَّ قيمة معامل التضخم كانت أقل من الدرجة (5)، وأن أقل قيمة لمعامل التحمل تزيد عن القيمة (0.10) على مستوى جميع المتغيرات، وهذا يؤكد لنا عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، ومؤشر كورونا، وحجم الشركة، ومؤشر النمو)، كما يؤكد على عدم تضخم في التباين، ومن ثَمَّ فإنَّ شرط عدم التداخل الخطي وعدم تضخم التباين قد تحقق.

3–الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي:

جدول رقم (4–9)) نتائج معامل دوربن واتسون

Model	Durbin-Watson
1	2.172

بلغت قيمة معامل (2.172) .D.W، وهذه القيمة تزيد عن (1.50)، وأقل من (2.50)، وهذا يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للمتغير العشوائي المفسر.

4–8–3 اختبار الفرضية الثالثة (H03):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

* الفرضية الثالثة الفرعية (H03a):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

لاختبار هذه الفرضية؛ تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد حيث يمثل (التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورونا) ممثلا بـ(x1,x2,x3,x4)، وتمثل جودة الأرباح المحاسبية وفقا لاستمرارية الأرباح ممثلًا بـ(yi)، وكانت النتائج في الجدول رقم (4-11) الآتي:

جدول رقم (4-10) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرع الأول من الفرضية الثالثة

Std. Error	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
.002	.051	2.054	-------	(Constant)
.001	.048	-2.077-	-.027-	التحفظ المحاسبي (conservatism it)
.000	.000	95.449	.974	حجم الشركة
.000	.000	6.668	.070	مؤشر النمو
.000	.002	-3.549-	-.035-	جائحة كورونا
		.999		R
		.998		Adjusted R^2
		.0010019		S.E. of Regression
		4939.291		F-Statistic
		..000		Sig. F
		$Yi = -\beta 1x1 + \beta 2x2 - \beta 3x3 - \beta 4x4 + e$		

يتضح من الجدول رقم (4-11) الآتي:

أثر المتغيرات (التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، مؤشر النمو، جائحة كورونا) على جودة الأرباح المحاسبية وفقا لاستمراريتها.

– أظهرت نتائج الارتباط بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، مؤشر النمو، جائحة كورونا) وجودة الأرباح المحاسبية وفقا لمقياس الاستمرارية في الشركتين للفترة 2017-2021، موضع الدراسة، حيث بلغت قيمة R=.999عند مستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت.000.

– تظهر النتائج أن قيم معامل الانحدار β لكلٍّ من التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، مؤشر النمو، جائحة كورونا، كانت جميعها ذات دلالة إحصائيا عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت (0.00)، وهذا يؤكد على معنوية المعلمات، وتشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة للمتغيرات (حجم الشركة، ومؤشر النمو) سوف يؤدي إلى نمو جودة الأرباح المحاسبية بحسب مقياس الاستمرارية بمقدار (974.)، (070.) على التوالي، كما أن زيادة وحدة واحدة لكل من (التحفظ المحاسبي، وجائحة كورونا) فإنه ينعكس سلبا على نمو جودة الأرباح المحاسبية بمقدار (-027.)، (035.-)، على التوالي، وهذا يشير إلى تأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي وحجم الشركتين ومؤشر النمو وجائحة كورونا لدى الشركتين (عمانتل، وأوريدو (OOREDOO)) في سوق مسقط للأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس استمرارية الأرباح.

النموذج:

$$Yi = -0.027*X1 + 0.974*X2 + 0.070*X3 - 0.035*X4 + e$$

حيثُ إنَّ:

Yi = جودة الأرباح المحاسبية بحسب استمراريتها

X1= التحفظ المحاسبي

X2= حجم الشركة

X3= مؤشر النمو

X4= جائحة كورونا

e= الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج:

يتضح من اختبار F الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=1768.141، وبلغت مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يؤكد على معنوية نموذج المعادلة الخطية أعلاه.

القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت قيمة معامل التحديد R square المصحح Adjusted R^2 =.998، وهذا يدل على أن المتغيرات "التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، مؤشر النمو، جائحة كورنا" تشرح وتفسر حوالي 99.8% من المتغير التابع(Yi) "جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس الاستمرارية".

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية التي نصها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍّ من (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح، وقبول الفرضية البديلة التي نصها: "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كلٍّ من (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح، وتتوافق نتائج الدراسة مع دراسة (الحسناوي، والخلباص، 2021) التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح الدالة على الجودة، ودراسة (قريب، وآخرون، 2020) التي أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية.

* الفرضية الثالثة الفرعية (H03b):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

لاختبار هذه النظرية؛ تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث يمثل (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) ممثلا بـ(x1,x2,x3,x4)، ويمثل جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح ممثلًا بـ(yi)، وكانت النتائج في الجدول رقم (4-12) الآتي:

جدول رقم (4-11) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لقياس الفرع الثاني من الفرضية الثالثة

Std. Error	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
.022	.974	-.033-	-------	(Constant)
.015	.048	-2.081-	-.027-	التحفظ المحاسبي (conservatism it)
.000	.000	95.869	.973	حجم الشركة
.002	.000	7.170	.075	مؤشر النمو
.005	.002	-3.543-	-.035-	جائحة كورونا
		.999		R
		.998		Adjusted R^2
		.010418		S.E. of Regression
		3922.533		F-Statistic
		..000		Sig. F
		$Yi = -\beta 1x1 + \beta 2x2 - \beta 3x3 - \beta 4x4 + e$		

من الجدول (4-12) يتضح ما يأتي:

أثر المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) على جودة الأرباح المحاسبية وفقًا لقدرتها التنبؤية.

- أظهرت نتائج الارتباط بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرات (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) وجودة الأرباح المحاسبية وفقا لمقياس القدرة التنبؤية، في الشركتين للفترة 2017-2021 موضع الدراسة، حيث بلغت قيمة R=.999، عند مستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت.000.

- تظهر النتائج أن قيم معامل الانحدار β لكلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا كانت جميعها ذات دلالة إحصائيا عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت (000.) وهذا يؤكد على معنوية المعلمات، وتشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة للمتغيرات (حجم الشركة، ومؤشر النمو) سوف يؤدي إلى نمو جودة الأرباح المحاسبية بحسب مقياس القدرة التنبؤية بمقدار (973.)، (075.) على التوالي، كما أن زيادة وحدة واحدة لكل من (التحفظ المحاسبي، وجائحة كورونا) فإنه ينعكس سلبا على نمو جودة الأرباح المحاسبية وفقا

لمقياس القدرة التنبؤية بمقدار (.027-)، (.035-) على التوالي، وهذا يشير إلى تأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا لدى الشركتين (عمانتل، وأوريدو ((OOREDOO) في سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس القدرة التنبؤية.

النموذج:

$$Yi = -0.027*X1 + 0.973*X2 + 0.075*X3 - 0.035*X4 + e$$

حيثُ إنَّ:

Yi = جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس القدرة التنبؤية

X1= التحفظ المحاسبي

X2= حجم الشركة

X3= مؤشر النمو

X4= جائحة كورونا

e= الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج

يتضح من اختبار Fالذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=1768.141، وبلغ مستوى المعنوية للاختبار.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا يؤكد على معنوية نموذج المعادلة الخطية أعلاه.

القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت قيمة معامل التحديد Rsquare المصحح Adjusted R^2=.998، وهذا يدل على أن المتغيرات "التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا " تشرح وتفسر حوالي 99.8% من المتغير التابع(Yi) "جودة الأرباح المحاسبية وفق القدرة التنبؤية".

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية التي نصها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍّ من (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية، وقبول الفرضية البديلة التي نصها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍّ من (التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا) وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية،

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (حورانة، 2018) التي أظهرت تأثير التحفظ المحاسبي في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بشكل عكسي.

*** تحليل إضافي :**

نظرًا لصغر حجم العينة المستخدمة في الدراسة، وتشكيك البعض في النتائج التي يتم التوصل إليها اعتمادًا على تحليل الانحدار المتعدد في ظل صغر حجم العينة، وحتى يتأكد الباحث من صحة النتائج التي تم التوصل إليها؛ فقد تم إجراء تحليل مرة أخرى بالاعتماد على تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج في مجملها لا تختلف عن نتائج تحليل الانحدار البسيط .

***الفرضية الثالثة(H03) :**

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

* الفرضية الفرعية الأولى (H03a):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

لاختبار هذه النظرية؛ تم استخدام تحليل الانحدار البسيط حيث يمثل (التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ممثلا بـ(xi) ويمثل جودة الأرباح المحاسبية وفقا لاستمرارية الأرباح كمتغير تابع ممثلا بـ(yi)، وكانت النتائج في الجدول رقم (4-13) الآتي:

جدول رقم (4-12) مؤشرات قيم تحليل الانحدار البسيط لقياس الفرع الأول من الفرضية الثالثة

Std. Error	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
.030	.003	4.787	.143	(Constant)
.026	.028	-2.888-	-.076-	التحفظ المحاسبي (conservatism it
			-.763-	R
			.582	R^2
			.512	Adjusted R^2
			.0168036	S.E. of Regression
			8.343	F-Statistic
			4.740	F-Table
			.028	Sig. F
			$Yi = \beta 0 + \beta 1xi + e$	

من الجدول (4-13) يتضح ما يأتي:

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية وفقا لاستمراريتها من خلال الآتي:

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي (Xi) وجودة الأرباح المحاسبية وفقا لاستمراريتها (Yi) في الشركتين موضع الدراسة، حيث بلغت قيمة R=.-763عند مستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت .028.

- بلغت قيمة (-.076-) β، وهذه القيمة تشير إلى درجة تأثير التحفظ المحاسبي لدى الشركتين في سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية بحسب استمرارية الأرباح، أي إنَّ زيادة وحدة واحدة في التحفظ المحاسبي فإنه يخفض من درجة جودة الأرباح المحاسبية بمقدار -076.-.

$$Yi = .143 - .076 * Xi + e$$

حيثُ إنَّ:

Yi= جودة الأرباح المحاسبية بحسب استمراريتها

Xi= التحفظ المحاسبي

e= الخطأ العشوائي

- اختبار معنوية النموذج:

يتضح من اختبار F الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=8.343، وبلغ مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.028، وهذا يؤكد على معنوية نموذج العلاقة.

- اختبار معنوية المعلمات المقدرة:

يتضح من اختبار Tالمختص باختبار معنوية المعلمات المقدرة للانحدار أن قيمة T الثابت للانحدار (4.787) بمستوى معنوية (.003)،وبلغت قيمة Tلمعامل المتغير Xi"التحفظ المحاسبي" (2.888-) بمستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت 0.028، وهذا يؤكد على معنوية المعلمات المقدرة.

- القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت قيمة معامل التحديد R square=.582، كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R^2=.512، وهذا يدل على أن المتغير المستقل (Xi) "التحفظ المحاسبي" يشرح حوالي 51% من المتغير التابع (Yi) "جودة الأرباح المحاسبية بحسب الاستمرارية".

شكل رقم (4–5) جودة توفيق خط الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

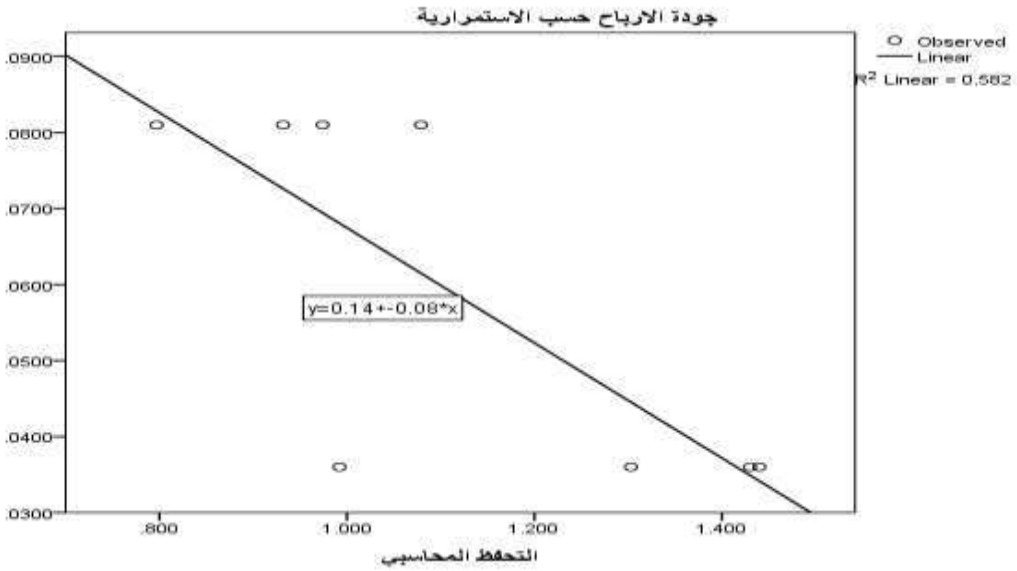

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية التي نصها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس استمرارية الأرباح.

* الفرضية الفرعية الثانية (H03b):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

لاختبار هذه النظرية؛ تم استخدام تحليل الانحدار البسيط حيث يمثل (التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ممثلا ب (xi) ويمثل جودة الأرباح المحاسبية وفقا للقدرة التنبؤية للأرباح كمتغير تابع ممثلا ب (yi)، وكانت النتائج في الجدول رقم (4–14) الآتي:

جدول رقم (4–13) مؤشرات قيم تحليل الانحدار البسيط لقياس الفرع الثاني من الفرضية الثالثة

Std. Error	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
.312	.004	4.640	1.449	(Constant)
.274	.028	-2.888-	-.791-	التحفظ المحاسبي (conservatism it)
			-.763-	R
			.582	R^2
			.512	Adjusted R^2

Std. Error	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
			.17550	S.E. of Regression
			8.343	F-Statistic
			4.740	F-Table
			.028	Sig. F
			Yi = β0 + β1xi +e	

من الجدول (4-14) يتضح ما يأتي:

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية وفقا لقدرتها التنبؤية.

- أظهرت نتائج الارتباط بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي (Xi) وجودة الأرباح المحاسبية وفقا لقدرتها التنبؤية (Yi) في الشركتين موضع الدراسة، حيث بلغت قيمة R=.-763 عند مستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت.028.
- بلغت قيمة (-.791-) β، وهذه القيمة تشير إلى درجة تأثير التحفظ المحاسبي لدى الشركتين في سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية بحسب القدرة التنبؤية للأرباح، أي إنَّ زيادة وحدة واحدة في التحفظ المحاسبي فإنه يخفض من درجة جودة الأرباح المحاسبية بحسب القدرة التنبؤية بمقدار -.791-

$$Yi = 1.449 - .791 * Xi + e$$

حيثُ إنَّ:

Yi = جودة الأرباح المحاسبية بحسب القدرة التنبؤية

Xi= التحفظ المحاسبي

e= الخطأ العشوائي

- اختبار معنوية النموذج:

يتضح من اختبار F الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=8.343، وبلغت مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.028، وهذا يؤكد على معنوية نموذج العلاقة.

- اختبار معنوية المعلمات المقدرة:

يتضح من اختبار T المختص باختبار معنوية المعلمات المقدرة للانحدار أن قيمة T الثابت للانحدار (4.640) بمستوى معنوية (004.)، وبلغت قيمة T لمعامل المتغير Xi "التحفظ المحاسبي" (-2.888-)، بمستوى معنوية أقل من 0.05، حيث بلغت 0.028، وهذا يؤكد على معنوية المعلمات المقدرة.

– القدرة التفسيرية للنموذج:

بلغت قيمة معامل التحديد R square=.582، كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R^2 =.512، وهذا يدل على أن المتغير المستقل (Xi) "التحفظ المحاسبي" يشرح حوالي 51% من المتغير التابع (Yi) "جودة الأرباح المحاسبية بحسب القدرة التنبؤية".

شكل رقم (4–6) جودة توفيق خط الانحدار للعلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

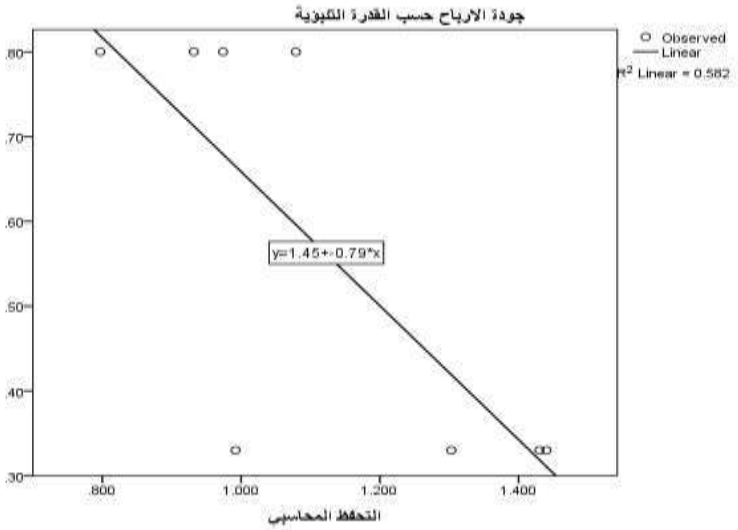

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية التي نصها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

ويتبين مما سبق من خلال نتائج اختبار الفرضية الثالثة بموجب مؤشر قيم تحليل الانحدار المتعدد والبسيط بأنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، وفقًا لمقياسي الاستمرارية والقدرة التنبؤية للأرباح مع اختلاف قيمة β.

4–9 النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج.

توصلت الدراسة إلى جملة من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات بهدف تقديم التوصيات اللازمة لدعم وتعزيز عمل الشركتين موضع الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1- أظهرت نتائج الدارسة انخفاض مستوى جودة الأرباح في شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وفقًا للمقياسين: الاستمرارية، والقدرة التنبؤية، ويرجع الباحث سبب ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسة، والأحداث التي تقع خارج سيطرت إدارات شركات الاتصالات في خفض مستوى جودة الأرباح، وأبرزها جائحة كورونا، وإعصار شاهين التي زادت من حالة عدم التأكد، وظهور عدد من التحديات المالية والتجارية نتيجة التحول السائد في طريقة عمل قطاع الاتصالات، وذلك من خلال القيود التنظيمية المتزايدة والمنافسة من قبل شركات بتوفير خِدْمات المحتوى العابر للحدود، الذي يتطلب منهم الاستثمار في توسعة البنية الأساسية المطلوبة لدعم الطلب المتزايد على خِدْمات الاتصالات، وهو يشكل عبئًا كبيرًا على شركات الاتصالات؛ مما سبب تقليل الهوامش الربحية، ويظهر للباحث أيضا ارتفاع نسبة الإتاوات المفروضة على إيرادات الشركات من 7% إلى 12%، اعتبارا من بداية عام 2017، إضافة إلى زيادة نسبة الضريبة بشكل كبير على ربحية شركات الاتصالات.

2- توصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات الاتصال في عمان.

إن انخفاض مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي لدى شركات الاتصالات في عمان يتسق مع حقيقة التفسير السياسي هو الأقرب لفهم انخفاض مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي لدى شركات الاتصالات في عمان، حيث يرى الباحث أن انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي هو سياسة معتادة لدى شركات قطاع الاتصال في عمان، يرجع ذلك إلى التأثير التنظيمي الناتج عن رقابة هيئة سوق مسقط للأوراق المالية، بالإضافة إلى تبني السلطنة لمعايير المحاسبة الدولية، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي يتبنى موقفًا معارضًا للتحفظ المحاسبي.

3- أظهرت نتائج الدراسة تأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا، في جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس استمرارية الأرباح، لكلٍّ من الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)، والشركة العمانية القطرية (OOREDOO)، المدرجتين في سوق مسقط للأوراق المالية، وتشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة للمتغيرات (حجم الشركة، ومؤشر النمو) سوف تؤدي إلى نمو جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس الاستمرارية على الأرباح بمقدار (974.)، (070.) على التوالي، كما أن زيادة وحدة واحدة لكل من (التحفظ المحاسبي، وجائحة كورونا) فإنه ينعكس سلبا على نمو جودة الأرباح المحاسبية وفقا لمقياس الاستمرارية على الأرباح بمقدار (027.-)، (-035.) على التوالي، كما في التحليل الإضافي المستبعد منه المتغير جائحة كورونا، الذي يشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة (للتحفظ المحاسبي) سوف يؤدي إلى نمو جودة الأرباح وفق مقياس الاستمرارية بمقدار (038.)، وهذا يدل على التأثير السلبي لجائحة كورنا في التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، وفي ما سبق تشير النتائج بتأثير كلٍّ من

التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا لدى الشركتين (عما نتل، وأوريدو ((OOREDOO) في سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس استمرارية الأرباح.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى تأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، في جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس القدرة التنبؤية، لكلٍّ من الشركة العمانية للاتصالات (عما نتل)، والشركة العمانية القطرية (OOREDOO)،المدرجتين في سوق مسقط للأوراق المالية، وتشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة للمتغيرات (حجم الشركة، ومؤشر النمو) سوف تؤدي إلى نمو جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس القدرة التنبؤية للأرباح (.973)، (.075) على التوالي، كما أن زيادة وحدة واحدة لكل من (التحفظ المحاسبي، وجائحة كورونا) فإنه ينعكس سلبا على نمو جودة الأرباح المحاسبية وفقا لمقياس القدرة التنبؤية للأرباح بمقدار (.027-)، (.035-) على التوالي، كما في التحليل الإضافي المستبعد منه المتغير جائحة كورونا، الذي يشير إلى أنَّ زيادة وحدة واحدة (للتحفظ المحاسبي) سوف يؤدي إلى نمو جودة الأرباح وفق مقياس القدرة التنبؤية بمقدار (.397)، وهذا يدل على التأثير السلبي لجائحة كورنا في التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح، وفي ما سبق تشير النتائج بتأثير كلٍّ من التحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، ومؤشر النمو، وجائحة كورنا لدى الشركتين (عما نتل، وأوريدو (OOREDOO))في سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية وفق مقياس القدرة التنبؤية للأرباح.

5- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في التقارير المالية لشركات الاتصالات في عمان، قد يكون أحد أساب وجود هذه العلاقة مقياسين فقط لجودة الأرباح، أو لطبيعة السوق المالي الذي يفرض بعض القيود على الشركات، أو الأحداث التي تقع خارج سيطرت إدارات شركات الاتصالات.

6-كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فرق معنوي ذي دلالة دال إحصائية في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)، والشركة العمانية القطرية (OOREDOO).

7- تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركتين موضع الدراسة، لا تتمتعان بمستوى معقول من الاستمرارية والقدرة التنبؤية للأرباح في سوق مسقط للأوراق المالية، وهذا يؤدي إلى تخفيض القيمة الملائمة للأرباح.

ثانيا: التوصيات.

1- أن انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية في شركات الاتصال بسلطنة عمان يحتم على الملاك، والسلطات المعنية بالسلطنة إدارة تلك الشركات إلى تبني آليات من شأنها تحسين مستوى جودة الأرباح لتلك الشركات، مثل: زيادة فعالية أدوات الحوكمة، كمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، وزيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، لضمان شفافية التقارير المالية ومصداقيتها.

2-إن التأثير السلبي للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح لشركات الاتصال في عمان، الذي كشفت عنه نتائج الدراسة لا يبرر من جهة نظر الباحث الدعوة للتخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، ولذلك توصي الدراسة بضرورة قيام المشرعين بسوق مسقط للأوراق المالية بفرض قوانين تسهم بالالتزام في ممارسة التحفظ المحاسبي ولكن بشكل غير مبالغ فيه، وذلك مع الموازنة في تطبيقها انطلاقًا من حقيقة أن قطاع الاتصالات يعد قطاع عالي التكنولوجيا، ويتمتع بفرض نمو وزيادة المخاطرة الناتجة عن حالة عدم التأكد العالية فيه من خلال التشريعات والقوانين التي تتكامل مع المعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير المحاسبية الدولية، لكي لا يؤدي ذلك إلى تشويه قيم الأصول والإيرادات وإظهار المنشأة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، والتأثير في استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية، لحماية مصالح كل الأطراف ذات العلاقة .

3- توفير المزيد من الإفصاحات من قبل الجهات القائمة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية حول السياسات المحاسبية المتحفظة المتبعة، وأسباب هذه السياسات، وذلك لتمكين المستثمرين والدائنين المحتملين في السوق في تقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها .

4-العمل على زيادة وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الأرباح المحاسبية؛ لمالها أثر مهم على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي ستساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

5- ضرورة قيام المحللين الماليين بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاتصالات العمانية؛ وذلك من أجل جعل توصياتهم أكثر دقة ومنفعة للمتعاملين في سوق مسقط للأوراق المالية.

6-تفعيل دور الجهات الرقابية والمشرفة على قطاع الاتصالات المدرة في سوق مسقط للأوراق المالية؛ من أجل اتخاذ إجراءات تساهم في التأكد من اتِّباع الشركات مبدأ الثبات في تطبيق سياسات المحاسبية المتحفظة، لضمان عدم التلاعب بالأرباح المحاسبية وتضليل المستثمرين، وبالتالي زيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة .

7- العمل على بناء نظام تعاوني مع شركات الاتصالات أخرى إقليمية ودولية عابرة للحدود؛ لتنويع الاستثمارات وإيجاد قيمة جديدة مبنية على خِدْمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالإضافة إلى خِدْمات القيمة المضافة والفرص الجديدة التي يوفرها السوق.

8- إجراء المزيد من الدراسات في سوق مسقط للأوراق المالية؛ بغرض التعرف إلى مدى الاختلاف بين القطاعات الاقتصادية، حول أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح، مع متغيرات ضابطة أخرى غير الداخلة في الدراسة الحالية، مثل: إدارة الأرباح، وآليات الحوكمة، والمراجعة الداخلية، واستخدام مقاييس أخرى وأيضاً عامل تركز الملكية، للتحفظ المحاسبي، وجودة الأرباح؛ للحصول على نتائج أخرى قد تكون مختلفة عن الدراسة الحالية.

9- يقترح الباحث إجراء دراسة حول قياس مستوى التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، وأثره في جودة الأرباح المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العمانية.

10-4 محددات البحث:

- اقتصر هذا البحث على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.
- نتائج هذا البحث صعبٌ تعميمها على القطاعات الأخرى في سلطنة عمان.
- اقتصر البحث على الفترة الزمنية الواقعة من 2017 إلى 2021م.
- استخدم البحث مقياسًا واحدًا فقط لقياس المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، وذلك لسهولة حسابه على مستوى المنشأة، كما أنه مقياس شامل، إذ يعكس كلًّا من التحفظ الشرطي وغير الشرطي، كما يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق، ويعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس.
- استخدم البحث مقياسين فقط لقياس المتغير التابع (جودة الأرباح).

المصادر والراجع

أولًا: المصادر العربية:

– الدراسات العلمية:

1. أبو جراد، رجب سعيد محمود. (2015). "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير. كلية التجارة–الجامعة الإسلامية. (غزة، فلسطين).ص41–64.
2. أبو حميدة، أشرف محمد صلاح. (2017)."أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة. رسالة ماجستير. كلية التجارة –جامعة عين شمس. ص26–40.
3. أبو هديب، سلمان خالد سلمان. (2015)."أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل داران الأصول". رسالة ماجستير. كلية الاعمال–جامعة الشرق الأوسط (الأردن). ص9.
4. أنيسة، حرفوش. (2015). " أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح. دراسة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة فرحان عباس (الجزائر _ سطيف).ص50–62.
5. بربخ، نضال محمد عوض. (2019). "قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير في المحاسبة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر فلسطين (غزة). ص1–52.
6. بن شيخة، هند. (2020). "أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات: دراسة عينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (40CAC). دراسة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. ص10–22.
7. بوسنة، حمزة. (2018). "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة في البورصة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص3–9.
8. حسن، غادة بشير محمد الأمين. (2020). "سياسات التحفظ المحاسبي أثرها على جودة الأرباح المحاسبية". رسالة ماجستير في المحاسبة. جامعة النيلين. ص1–42.
9. حورانه، راما محمد فاتح. (2018). "أثر التحفظ في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية". دراسة ماجستير محاسبة. قسم المحاسبة –كلية الاقتصاد –جامعة دمشق. ص1–61.

10. خضر، أحمد خضر محمود. (2018). "أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح على احتمال التعرض لمخاطر التعثر المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية". دراسة ماجستير. كلية التجارة -جامعة بنها (مصر).ص1.

11. الشريف، مرمر أحمد. (2017). "جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصات الفلسطينية والأردنية: دراسة مقارنة". دراسة ماجستير. قسم إدارة الأعمال-كلية الدراسات العليا- جامعة الخليل. ص 11- 24.

12. صيام، محمود عبدالملك سالم. (2014). " العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح: دراسة تطبيقه على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية". رسالة ماجستير. كلية التجارة -الجامعة الإسلامية (غزة).ص2-45.

13. عبد السلام بن حليفة، أحمد عبدالدائم. (2022). "تأثير التحفظ على جودة القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية". دراسة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم العلوم التجارية. جامعة أحمد دارية ادرار (الجزائر). ص1-6.

14. عبدالكريم، مصعب محمد عبدالكريم. (2017). "أثر جودة الأرباح على عائد السهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في عمّان المالي". دراسة ماجستير. كلية الدراسات العليا-جامعة الزرقاء.ص13.

15. فرد، رشيدة. (2018). "أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص13.

16. القبلان، ربى علي. (2014)."التحفظ وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية" دراسة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك (الأردن-إربد).

17. كوكب، هبيته، صليحة، موساوي. (2019). "أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي". دراسة ماجستير. كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير -قسم العلوم المالية والمحاسبية -جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص4-21.

- المجلات والدوريات العلمية:

1. أبو عليا، معز جميل. وإسماعيل، رحيق ياسر. وطه، بهاء علي. وتكروري ،نفين أيوب. (2020). "العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح". جامعة الأقصى. مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية.22(24). ص55.

2. الباز، ماجد مصطفى، وخليل، عبد الفتاح أحمد علي، ومحمد، هاجر محمد سيد. (2022). "أثر العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبي". جامعة قناة السويس –مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد3(13).ص608-624.

3. بغدادي، أحمد بغدادي أحمد. (2013)."أثر جودة الأرباح وحساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية: دراسة أمبريقية". كلية التجارة- جامعة بنها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. 1(39).ص36-39.

4. البواب، زهراء أحمد خليل. (2022). تأثير التحفظ المحاسبي في الأداء المالي. مجلة تنمية الرافدين. (138)42.ص315.

5. التميمي، عباس حميد يحي، وجر، استقلال جمعة. (2013). "دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح"، كلية الإدارة والاقتصاد –الجامعة المستنصرية (العراق).مجلة الإدارة والاقتصاد. م(93)36.ص87-108.

6. الجعيدي، عمر عيد مسلم. وخضر، خديجة تيسير. وطموس، سندس زاهر. (2020)." أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوقي الإمارات وفلسطين للأوراق المالية". جامعة اليرموك (الأردن). مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 3(29). ص709.

7. الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي. (2020). "قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية". كلية التجارة –جامعة قناة السويس. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. 3(2).ص63.

8. حسن، مصطفى سعيد. (2019)."أثر قياس جودة الأرباح المحاسبية في فعالية نموذج Z-Sherrod للتنبؤ بالفشل". مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية. جامعة تكريت. 48(15/ج2).ص65

9. حسين، علي إبراهيم. وغالب، آلاء علي. (2018)."أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية في العراق". مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية. جامعة تكريت.(43) 3.ص5-6.

10. حمدان، علام. (2012)."التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية". جامعة الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. 144(38).ص181.

11. حمدان، مأمون، والعقلة، وائل إبراهيم. (2017)."تقييم جودة مستوى الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2015".مجلة جامعة البعث.66(39). ص175.

12. حمدان، علام. (2012)." العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.1(20). ص267.

13. حميد، ثائر كامل. والدباس، وفاء عبدالأمير حسن. (2021)."أثر جودة الأرباح المحاسبية باستخدام أنموذج الاستدامة (استمرارية الأرباح) في أداء الشركة: بحث تطبيقي في عينة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة كلية مدينة العلم. 2(13). ص186.

14. الخالدي، ناهض نمر، وأبو جليل، محمد جميل محمد. (2021)."مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.3(29). ص1.

15. خلف الله، بن يوسف. وعياش، زبير. (2021)."قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية ". مجلة معهد العلوم الاقتصادية. 1(24). ص1239.

16. رشوان، عبد الرحمن محمد. (2020). "حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية". قسم العلوم الإدارية والمالية. الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا (غزة) فلسطين. مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية. 2(33).ص.ص638-673.

17. رياض، أحمد سامح محمد رضا. (2011)." التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية". المجلة العربية للإدارة. 2(31).ص119.

18. زرقون، محمد. وقزال، إسماعيل. (2018). "دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية". جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.2(4).ص13.

19. زعبل، آلاء حمدي زكريا. (2022). "دور التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة البحوث المحاسبية.1(9).ص 12-13.

20. سعادة، طارق إبراهيم صالح. (2021). "رؤية متعددة الأبعاد لنموذج آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط. 2(2 ج2)، ص1264.

21. السيد، أميرة حامد. (2018). "دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على الشركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية". كلية التجارة–قسم المحاسبة– جامعة طنطا. مجلة البحوث المحاسبية. 1(1). ص.ص418-468.

22. شاهين، محمد أحمد. (2011)."دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية. كلية التجارة– جامعة عين شمس. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. 4(2).ص12 .

23. شقوري، عمر فريد مصطفي. (2016). "دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية الأردنية". جامعة الزرقاء (الأردن).مجلة الأعمال والإدارة. 3(4). ص110.

24. شهيد، رزان. وعبس، فاطمة محمد شريف. (2015)."قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.42(2). ص2-138.

25. عبد الزهرة، كرار سليم. (2018). " ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة". مجلة الغري العلوم الاقتصادية والإدارية، 3(14)، ص.ص376 -386.

26. عبدالله، رغد رياض. (2021)."تحليل العلاقة بين مؤشرات نمو الشركة وجودة أرباحها". مجلة الريادة للمال والأعمال. 4(2).ص93.

27. عبيد، رواية رضا. (2017). " قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية" ص683.

28. عبيد، فداء عدنان. وأكبر، يونس عباس. (2016). "جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العراق). م48.ص.ص253-256.

29. عثمان، عبدالرحمن عادل خليل. والعزاني، محمد قاسم حسن محمد. (2017)."التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح. كلية الدراسات العليا –جامعة النيلين (السودان).مجلة الدراسات العليا. 26(7).ص363.

30. علي، أيمن صابر سيد. محمد، أحمد محمد فرحان. (2014). "نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية". كلية التجارة – جامعة عين شمس. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.4(4).ص83- 155.

31. قريب، عبير عبدالله. وعبد المحمود، سلوى النور. ويوسف، عائشة موسى. إسماعيل، إبراهيم يعقوب. (2020). "التحفظ المحاسبي وأثره على جودة الأرباح بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات. مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية.8(5).ص.ص368-399.

32. كعموش، شريف علي خميس إبراهيم. (2018). "أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي". قسم المحاسبة والمراجعة –كلية التجارة –جامعة الإسكندرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية.2(2).ص6.

33. مجيد، محمد زهير. وجاسم، رؤى أحمد. (2018). "العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية". كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية (25110).ص614.

34. محمد عبدالعظيم، مصطفى قايد. (2023)."جودة الأرباح المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاساتها على أسعر الأسهم". كلية التجارة– جامعة دمياط. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.2(4) (ج2). ص960–962.

35. محمد، سالم صائب. (2022)."تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي: دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.58(18) (ج1)، ص5.

36. محمد، محمد سمير فوزي. (2017). "العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية ". كلية التجارة – جامعة الزقازيق. مجلة البحوث التجارية. 1(39). ص.ص6–7.

37. مشتاق، يوسف الحسناوي. وهدى، ناظم خلباص. وحسين، فلاح محسن. (2021). "العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". المؤتمر العلمي الثاني والوطني الرابع. مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS). (16)، ص.ص12–21.

38. المشهداني، بشرى نجم عبدالله. وحميد، أنمار محسن. (2014). "قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" كلية الإدارة ولاقتصاد– جامعة بغداد (العراق). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.78(2). ص.ص359–372.

39. مشوقة، طارق زكي. وأبو الحمص، علاء الدين عوني. (2018). "أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية". المجلة الأردنية لإدارة الأعمال. 1(14). ص165.

40. المصري، محمود محمد سمير. (2022)."أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية". معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير. مجلة المقريزي.2(6)، ص.ص2–6.

41. النخال، أيمن محمد صبري. وطاحون، أحمد حسني علي. وصالح، رضا إبراهيم. (2017). "العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح". جامعة كفر الشيخ (مصر).مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. المجلد3(3). ص162.

42. نور، عبدالناصر إبراهيم. والعوادة، حنان. (2017). "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية". الجامعة الأردنية (الأردن).المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 2(13). ص161.

43. هادي، علي ماجد. (2020). "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات القطرية". قسم المحاسبة – كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة البصرة. مجلة الاقتصادي الخليجي. 5(38).ص105.

44. الياسري، موسى كاظم. (2023). "تبني سياسة التحفظ المحاسبي في قائمتي الدخل والميزانية". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. 46(15).ص.ص596-616.

45. يوسف، جمال علي محمد. (2011)."قياس جودة الربحية في شركات المساهمة المصرية القاهرة". كلية التجارة –جامعة عين شمس. مجلة الفكر المحاسبي. 1(15). ص 175.

– الكتب:

1. الراوي، خاشع محمود.(2019)."المدخل إلى الاحصاء". الناشر: مطبعة التعليم العالي .ص89-200.
2. الصباغ، أحمد عبده. (2023)."كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية: دليل لفهم ما تعنيه القوائم حقًا". الناشر: دار حميثرا للنشر والترجمة، المؤلف: مايكل جريفين. ص.ص182-183.

–مواقع الإنترنت:

1. (https://alwatean.com) تفاصيل عن قطاع الاتصالات في سلطنة عمان.

2. تهدف التقارير المالية الأولية المعدة وفقاً للمعايير الدولية(IFRS) إلى تحسين كفاءة النظام المحاسبي..... (الأعوج، محمد ساير ورشوان، عبدالرحمن محمد، دور المعايير الدولية (IFRS) في تعزيز جودة التقارير المالية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة،https://www.ptcdb.edu.ps، ص2).

3.ويعد اعتماد وتبني والتزام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)شيئا مهما.....، ويوجه سوق مسقط للأوراق المالية في الوقت ذاته لمدققي الحسابات بالاجتهاد والدقة .....(https://qanoon.om).

4.وفيما يتعلق بمهنة التدقيق المحاسبي، شهدت عمان تطوراً شاملاً في الإطار التنظيمي ..... (https://www.atheer.om).

5. وفي أغسطس 2021 قامت وزارة العمل بترخيص وحدة المهارات القطاعية القطاع ..... (https://ssu.oacpa.org).

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

1. Abedini,Bijan.,& Ranjbar, Mohammad. Hosein., & mozaffari, Azadeh. (2014). Investigating effect of accounting conservatism and earnings quality on reaction of investors to cash stock of companies accepted in Tehran stock exchange. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences,4 (1), pp.331-455.
2. Al Ani, Mawih. Kareem.,& Chong, H. Gin. (2021). Interplay between Accounting Conservatism, Auditing Conservatism and Quality of Earnings in Oman, International Journal of Economics, Management and Accounting,29 (1), p. 167.
3. Alarlooq, Masoumeh. Najad. Mohammadi. (2014). Accounting conservatism impact on real earnings management , International Journal of Accounting Research, 1 (12) p.71.
4. Ayem, Sri., Mison, Sergianus. (2022), Effect of liquidity, profit growth and capital structure on earnings quality. PERFORMANCE Journal, 19 (3),p625.
5. Balakrishnan, K., Watts,R., Zuo, L. (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, Journal of Business Finance and Accounting. 43, (5- 6), p. 513-542.
6. Bandy opadhyay,Sati. P., Chen, Changling., Huang, Alan. Guoming., Jha, Ranjini. (2010). Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings, ability to predict future cash flows versus future earnings:Evidence on the tradeoff between relevance and reliability. Contemporary Accounting Research, 27 (2),p.413.
7. Bangmek,Ratchaneeya.,lonkani,Ravi.,Tangeakchit,Manatip. (2016). Conditional conservatism and reactions of equity investors on management earnings forecasts of firms in Thailand. Asian Journal of Business and Accounting,9 (2),p.73.

8. Biddle, G. C., Ma. M. L. & Song. F.M. (2020). Accounting conservatism and bankruptcy risk. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 37 (2),295-323.
9. Biddle, G., Ma. M. & Song. F. (2013). The Risk Management Role of Accounting Conservatism for Operating Cash Flows, Available at https: //handle.net/10722/169281 /. SSRN: 1695629.
10. Cahyani,Elisabeth. Putri. Adilya., Khafid, Muhammad. (2020). The Role of Accounting Conservatism in Moderating the Determinants of Earning Quality, JurnalDinamikaAkuntansi, 12. (1), p46.
11. Caskey, J., &Laux, V. (2016). Corporate governance,accounting conservatism, and manipulation. Management Science, 63 (2) 424-437.
12. Chen,lucy. Huajing., Folsom, David. M., Paek,Wonsun., Sami, Heibatollah. (2014). Accounting conservatism, earning persistence and pricing multiples on earnings. Accounting Horizons, 28 (2), p.233.
13. Cyrus Isaboke and Yan chen. (2019) IFRS adoption, value relevance and conditional conservatism: evidence from china. International Journal of Accounting & Information Management. Vol.27 (4):529-546.
14. Delkhosh, Mohammad., Sadeghi, Mohammad. (2017).The effect of accounting conservatism and earnings management on earnings quality. International Journal of Accounting and Economics Studies, 5 (2), p. 157.
15. Francis. B.,& Hassan. I., & Wu. Q i. (2013). The benefits of conservative accounting to shareholders Evidence from the financial crisis, Accounting Horizons, 27 (2).PP 319-345.
16. Hartam, Wahid., Kresnawati, Etik. (2022,January). Accounting Conservatism and Earnings Management: Moderating Effect of the Corporate Life Cycle, In

International Conference on Sustainable Innovation Track Accounting and Management Sciences (ICOSIAMS 2021). (pp. 295). Atlantis Press.

17. Heflin, F., Hsu, C. & Jin, Q. (2015). Accounting conservatism and Street earnings", Review of Accounting Studies, 20 (2), PP 674-709.
18. Herlina,H., Santosa, R. Ery. Wibowo. A., Alfitri, Destiana. Nur., &Nugroho,Wawan. Sadtyo. (2023). AN INTEGRATED MODEL TO EXPLAIN EARNINGS QUALITY: FINANCIAL PERFORMANCE AS A INTERVENING, Faculty of Economics, Muhammadiyah University, Journal of Economics and Banking Volume. 5 (1),p.1.
19. Iqbal, Zahid., Khan, Muhammad. Yar., Awan,Tahira.,&Javed, Anam. (2019). Impact of conservatism and earnings management on earning quality: Evidence from Pakistani listed firms,University Of Azad Jammu, Kashmir Economic Review,28 (2),p.26.
20. Ismail,Tarig. Elbolok.,Rasha. (2011), Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?, Research Journal of Finance and Accounting,2 (12),p7.
21. Jackson, Scott. B.,& Liu, Xiaotao. (2010). The Allowance for uncollectible Accounts, Consrevatism, and Earnings Management. Journal of Accounting Research, 48 (3), p.565.
22. Kamarudin, Khairul. Anuar., & Ismail, Wan. Adibah. Wan. (2014). The risk of earnings quality impairment. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 145,p. 227.
23. KRISMIAJI,k., ASTUTI, RATNA. PuJI. (2020). ACCOUNTING CONSERVATISM AND EARNINGS MANAGEMENT - INDONESIAN EVIDENCE.. Akademi Akuntansi YKPN Yogyakarta. JURNAL BISNIS DAN AKUNTANSI, 22 (1),p.113.

24. Krismiaji,k.,&Sururi,s. (2021). Conservatism, Earnings Quality, and Stock Prices-Indonesian Evidence. Journal of Accounting and Investment, 22 (1), p.37.
25. Lara, J.M.G., Osma,B.G.,&Penalva,f. (2012). Accounting conservatism and the limits to Earnings management, dissertation, University of Navarra.SSRN Electronic Journal. https://ssran.com/abstract=2165694
26. Li, Xi. (2015).Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis, Temple university, Fox school of business and management, Journal of business finance & accounting, Forthcoming.42 (5-6), P 555 - 582.
27. Louis, H., Lys, T. Z., and Sun, A. X. (2014). Conservatism analysts ability, and forecast error: evidence on financial statement users, ability to account for conservatism. Available SSRN 1031981.
28. Machdar, Nera. Marinda.,Drm, Adler. Haymans. Manueung.,&Murwaningsari, Etty. (2017). The Effects of Earnings Quality, Conservatism, and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable,International Journal of Economics and Financial Issues, 7 (2), P.309.
29. Mahardhika,Tubagu.,&Fitriana,Vit. Elisa. (2019). Does political connection and conservatism influence earnings management? JurnalIlmiah,Manajemen, Ekonomi, &Akuntansi (MEA), 3 (3), p.53.
30. Maulia, Riztia., Handojo,lrwanto. (2022). The Influence of Accounting Conservatism, Investment Opportunity Set, and Other Factors on Earnings Quality. Journal Business and Accounting, 24 (1), p.193.
31. Meshki Miavaghi, Mehdi., Mohammadi Roya. (2019). Investigating the effect of conditional conservatism on earnings quality based on price value relevance and the earnings response coefficients. Financial Accounting Research,11 (2) p.61.

32. Noor,Aysha., Ali,Zulfigar. (2015).The Impact of Accounting Conservatism and Share of Market Capitalization on Earnings Quality: Empirical Evidence from Textile Composite Sector of Pakistan. Global Management Journal for Academic & Corporate Studies,5 (2), p.103.
33. Osma, Beatriz. Garcia., &khalilov,Akram. (2020). Conservatism in Accounting and the Profitability Insiders of Corprate. Journal of Business Finance and Accounting, 47 (4-3), p.333.
34. Rich, G.W., & Taylor, G. K. (2014). "The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statement Users: A review of the literature.Available at SSRN 1931723.
35. Rudyanto, Astrid., Debora,Julisar. (2023). NEGATIVE PUBLIC TRUST ON POLITICAL CONNECTION: TESTING ON THE EFFECT OF ACCOUNTING CONSERVATISM ON EARNINGS QUALITY. JurnalMuaraImuEkonomidanBisnis. 7 (1), p. 150.
36. SchlupD,aiani., KeidannSoschinski, Caroline., Carlos Klann, Roberto, & Rodrigues Silva,RaquelSerrão. (2022). Relationship between Conservatism and Earnings Smoothing after the Adoption of IFRS in Brazilian Companies, UniversidadeRegionde Regional de Blumenau-SC,Brazil. Advances in Scientific and Applied Accounting. 15 (1),p.95.
37. Sharma, Meena., Kaur,Rajbir. (2021). Accounting conservatism and corporate governance: evidence from India, Journal of Global Res ponsibility, 12 (4),p435.
38. Takuya Iwasaki, ShotaOtomaza,AtshosiShiiba, AkinobuShuto et al. (2018). The role of Accounting Conservatism in executive Compensation Contracts. Journal of Business Finance And Accounting.45 (9.10):1139-1163.

39. WAGENHOFER,ALFRED., EWERT,RALF. (2020). Motivating Managers to Invest in Accounting Quality: The Role of Conservative Accounting. Contemporary Accounting Research published by Wiley Periodicals LLC on behalf of the Canadian Academic Accounting Association. Vol. 38 No. 3 p. 2000.
40. Yasa,Gerianta. Wirawan., Astika, Ida. Bagus. Putra.,&Widiariani, Ni. Made. Ayu. (2019). The Influence Of Accounting Conservatism, IOS, and Good Corporate Governance on Good Corporate Governance on The Earnings Quality. JurnalIlmiahAkuntansidanBisnis, 14 (1),p. 86.
41. Yuan, Kun., Zeng, Detao., yuan, Xiangyi., LanFei. (2022), Real earnings Management, Manipulating Incentives, and Accounting Conservative: Evidence from China, Journal Emerging Markets Finance and Trade,58 (4),p939.
42. Zadeh, Farzaneh. Nassir., Askarany, Davood.,&Asl, Solmaz. Arefi. (2022), Accounting Conservatism and Earnings Quality, Journal Risk Financial Manag,15 (9),p413 .

Abstract

This study aimed to measure the impact of accounting conservatism on the quality of accounting profits for the two telecommunications companies, Oman Telecommunications (Omantel) and Omani Qatari (Ooredoo), listed on the Muscat Securities Market.Accounting conservatism was measured for the two companies by using the book value to market value model developed by Beaver and Ryan (2000).Its impact on the quality of accounting profits was measured in light of control variables such as company size, growth index, and the COVID-19 pandemic. To achieve the objectives of the study, the study employed a descriptive-analytical approach, analyzing quantitative data extracted from the financial statements of the two companies for the period from 2017 to 2021.The multiple regression model was used to test the hypotheses.

The study found that both companies practice accounting conservatism to a low degree, with variation in the extent of adherence to conservative accounting policies for the two companies.The results of the study also showed that both companies do not have a reasonable level of profit quality according to the measures of sustainability and predictability.

The results indicated thataccounting conservatism, company size, growth index, and the COVID-19 pandemic have an impact on the quality of accounting profits.An increase of one unit in variables such as company size and growth index will lead to an increase in the quality of accounting profits according to the measures of sustainabilityscale by 0.974 and 0.070 and predictability scaleby0.973 and0.075,respectively.Conversely, an increase of one unit in accounting conservatism and the COVID-19 pandemic will negatively affect the growth of accounting profit quality according to the two scalesby -0.027 and -0.035, respectively.

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Rayan University
College of Higher Studies

The Effect of Accounting Conservatism on the Quality of Accounting Profits

An Applied Study on the Telecommunications Sector Companies Listed on Muscat Stock Exchange

A Thesis Submitted to the College of Higher Studies at Al-Rayan University in Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Accounting

By

Ali Abu Bakr Salem Ba-Issa Al-Akbari

Supervisor

Dr. Mahfoodh Abdulkarim Almusalli

1445 AH-2023

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Rayan University
College of Higher Studies

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

The Effect of Accounting Conservatism on the Quality of Accounting Profits

An Applied Study on the Telecommunications Sector Companies Listed on Muscat Stock Exchange

A Thesis Submitted to the College of Higher Studies at Al-Rayan University in Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Accounting

By

Ali Abu Bakr Salem Ba-Issa Al-Akbari

Supervisor

Dr. Mahfoodh Abdulkarim Almusalli

1445 AH-2023

SCAN AnyScanner